مشروع الشرق الأوسط الكبير

والسياسة الخارجية الأمريكية

(الأهداف - الأدوات - المعوقات)



تأليف

رايق سليم بريزات

مشروع الشرق الأوسط الكبير
والسياسة الخارجية الأمريكية

الأهداف - الأدوات - المعوقات

الطبعـــة الأولـــى

1434هـ - 2013م



الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
2012/8/3072

المؤلف ومن في حكمه:

رايق سليم بريزات

الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية
الأهداف - الأدوات - المعوقات

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-449-11-7

مشروع الشرق الأوسط الكبير
والسياسة الخارجية الأمريكية

(الأهداف ـ الأدوات ـ المعوقات)

تأليف

رايق سليم بريزات



الأكاديميون للنشر والتوزيع

الشكر والتقدير

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ [النحل:53].

وقال رسول الله ﷺ: " **من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله**"

أتشرف في أن أقدم هذا الجهد العلمي إلى من أوصى إليهما الله بالإحسان، قال تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ " [الإسراء:23]. صدق الله العظيم

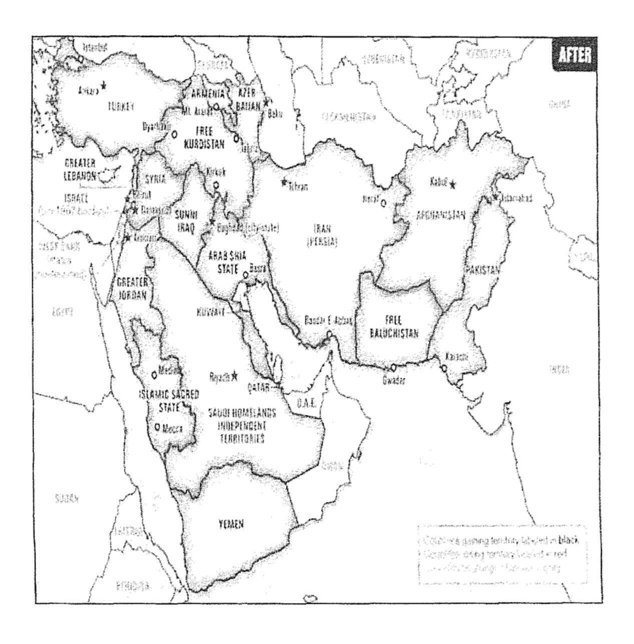
أبي الذي ساعدني منذ كنت صغيرا في كل أمور حياتي، إلى أن كبرت وتزوجت وأنجبت، ووقف معي ساعة بساعة إلى أن أفضى إلى ربه فرحمه الله رحمة واسعة.

أمي العزيزة التي لا غنى لي عنها، وببركة دعائها يفتح الله الأبواب جميعا.

أهلي جميعاً زوجتي وأبنائي فلذة قلبي (نسيم، ياسمين، وقرة عيني بشر).

إلى من أوصى الله إليهم بالشكر، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ [غافر:40]. صدق الله العظيم

رايق بريزات


AFTER
TURKEY
ARMENIA
AZER BAIJAN
FREE KURDISTAN
GREATER LEBANON
SYRIA
ISRAEL
SUNNI IRAQ
ARAB SHIA STATE
IRAN (PERSIA)
AFGHANISTAN
PAKISTAN
FREE BALUCHISTAN
GREATER JORDAN
KUWAIT
QATAR
U.A.E.
ISLAMIC SACRED STATE
SAUDI HOMELANDS INDEPENDENT TERRITORIES
YEMEN
Kirkuk
Tehran
Kabul
Basra
Riyadh
Medina
Mecca
Gwadar
Karachi
Baku



الفصل الأول

مراحل تطور تاريخ الشرق الأوسط

الفصل الأول

مراحل تطور تاريخ الشرق الأوسط

هيئت التحولات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق مسعاها بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحديداً مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي لتنصيب نفسها زعيمة للعالم، فأخذت توجه السلوك العالمي وفق مشيئتها، وتعمل على صياغة العلاقات الدولية وفق ما تقتضيه مصالحها. ووفقاً لهذا السياق فقد استغلت الولايات المتحدة أحداث 11 أيلول 2001، التي هزتها للسعي إلى إقامة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأخذت تطالب دول المنطقة ببدء إصلاحات ديمقراطية، بدءاً من الصحراء الغربية وانتهاءً بباكستان، باستثناء دولة إسرائيل التي تشكل النموذج الديمقراطي الأمثل من وجهة نظرها.

إن ما تقصده الولايات المتحدة الأمريكية في ظاهر مبادراتها من هذا المشروع الخطير لكي تمرره، هو مساعدة الدول المعنية من أجل إعادة تطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عبر الديمقراطية، وتحقيق الأمن والاستقرار ليتم القضاء على أسباب التخلف التي تقف حجر عثرة في وجه التقدم والتطوير، إلا أن واقع المشروع يحمل في ثناياه خلاف ذلك.

إن اختيار الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط لتطبيق مثل هذا المشروع، ليس اختياراً اعتباطياً جاء محض الصدفة، وإنما لأهداف جمة قريبة وبعيدة المدى، منها:

حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ويستلزم ذلك السيطرة على المنطقة برمتها، وكذلك حماية وجود الكيان الصهيوني في المنطقة التي التزمت الولايات المتحدة بحماية أمنه وضمان سلامته.

ويقف وراء سعي الولايات المتحدة من هذه المبادرة الخوف من حدوث ثورات في المنطقة، تعمل على تغيير الأوضاع بطريقة لا تنسجم مواقفها ومصالح الولايات المتحدة، وليس الرغبة منها في أن تعم الديمقراطية، والحكم الصالح في المنطقة. إن الدوافع التي تريدها أمريكا وشركاؤها في المنطقة، في معظمها دوافع سياسة واقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالنفط تتطلب اللجوء إلى مثل هذه المشاريع البراقة،فالولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحديداً بعد انتهاء حرب الخليج الثانية اعلنت على لسان رئيسها بوش الاب حينذاك ان العالم سيشهد نظاماً عالمياً جديداً، ولذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة الى اضعاف مراكز القوى، كما ترى أنه من الضروري السيطرة على أهم مراكز ومنابع الطاقة في العالم، عصب الصناعة الامريكية،فالدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج تمتلك 4/3 ما تمتلكه الدول الاسلامية والعربية مجتمعة والتي بدورها تمتلك 3/2 مخزون الطاقة النفطية العالمية، حتى تستطيع أن تتحكم بمصائر الشعوب في منطقة الشرق الأوسط، وعندما يجري الحديث عن مشروع الشرق الأوسط، فإن ذلك يعني أن الباب مشَرع لتحقيق تحولات سياسية في بعض دول المنطقة، وإعادة صياغة بعض وحداتها على نحو يستجيب للتحولات الدولية والإقليمية وفق المشيئة الأمريكية، ويكمن في خلفية المشروع توجه

الإستراتيجية الأمريكية لتنظيم علاقتها بالعالم العربي، من خلال إقامة نظام مستقل قوامه الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وترى الولايات المتحدة أنه لابد من إعادة تجزئة التجزئة التي حطت رحالها عام 1916 في المنطقة العربية وفق الاتفاقية المعروفة باتفاقية (سايكس-بيكو)، وإن الولايات المتحدة ستعتمد في تجزئة المنطقة هذه المرة على الاثنيات والطوائف والأقليات، وذلك بإتباع أساليب الإغراء، كإقامة كيانات سياسية مستقلة لها، أو الوعود بحمايتها وتلقي المساعدات منها وغيرها من هذه الأساليب، وفي واقع الأمر ما تريده الولايات المتحدة من وراء ذلك هو جعل هذه الاثنيات والأقليات والطوائف أداة من أدوات سياستها الخارجية الهادفة في نهاية المشوار إلى الهيمنة على المنطقة والسيطرة عليها.

لذا فإن المنطقة العربية تحتاج إلى بناء قوتها الذاتية في مواجهة مشاريع الشرق أوسطية، وهذا لا يتم إلا عبر إعادة بناء الوعي السياسي العربي والديمقراطي القائم على أساس الربط بين الامبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والكيان الإسرائيلي.

إن استفراد أمريكا في إدارة قضايا المنطقة واقتراح مشاريع التسوية فيها لن يخدم العرب، لأن منطق السلام الأمريكي لا يعكس الشرعية الدولية. ولأن الموقف الأمريكي من السلام الذي يمثل السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على أساس استعراض القوة، وانتهاج إستراتجية الحرب، وحصار الأقطار العربية المناوئة لسياستها وبخاصة في: فلسطين، والعراق، ولبنان، وسوريا. فهذه الأقطار تعاني اليوم من الحصار الأمريكي، باعتباره وسيلة من وسائل سياسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة.

تنبع أهمية هذا الكتاب من كونه يسلط الضوء على الإستراتجية الأمريكية الجديدة، الساعية إلى بناء شرق أوسط كبير، يهدف كما تسوقه إلى نشر الديمقراطية وإيجاد فرص عمل، وفي حقيقته ما نراه إلا ساعي إلى الهيمنة والسيطرة والتقسيم للمنطقة العربية، وتنبع الأهمية من كون المشروع يمس كل بلد من البلدان العربية الأسيوية منها والإفريقية، ويحدث تغيرات في البنية السياسية تلحق بدول المنطقة، وهذه التغيرات لابد من أن تكون لصالح الدولة التي تنادي بإقامة المشروع وهي الولايات المتحدة، والدول المستفيدة من هذا المشروع فيما إذا كتب له النجاح، وفي مقدمتها دولة إسرائيل المحتلة لأرض عربية منذ ستين سنه مضت ولا تزال، كما إن أهمية هذا الكتاب تنبع من كون المشروع أصبح محط خلاف حاد على مستوى جامعة الدول العربية، بين الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة الأمريكية وبين معارضيها، هذا الجدل ناشئ من عدم وجود مشروع نهضوي عربي قومي فاعل، نتيجة تقاعس النظام العربي في طرح صيغ عملية، من شأنها تغيير الأوضاع العربية الحالية إلى أوضاع أفضل، كما تنبع أهميتها من كونها تسعى لتبين لأهل الفكر والساسة العرب خاصة، المساعي الأمريكية الرامية إلى تنفيذ المشروع، وما يمكنها استخدامه من أدوات حتى تصل إلى مبتغاها، الأمر الذي يجعل لهذا الكتاب أهمية، تتجلى في الكشف المسبق عن الخطوات الأمريكية لتأخذ الدول والحركات العربية – أياً كان توجهها – الحيطة والحذر، حتى لا تكون لقمة سائغة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

تعريف المصطلحات:

هناك عدد من المفاهيم والمصطلحات المهمة التي علينا تعريفها وهي:

أولاً: السياسة الخارجية: هنالك عدة تعريفات قدمها أهل الاختصاص للسياسة الخارجية لأي دولة، منها ما عرفه محمد السيد سليم بأنها: "برنامج

العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرناجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (سليم،12:1988).

ورأى عبد المجيد العزام بأنها: "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها دولة ما اتجاه دولة أخرى، وقد تتخذ الدولة هذه الأفعال والقرارات من أجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها ولتحقيق أهدافها وتنظيم مصالحها القومية وتوسيعها، ويمكن للقرارات والأفعال أن تؤخذ من قبل دولة أو دول أخرى كرد فعل على حالات وأحداث خارجية تتطلب ذلك" (العزام، 9:1998).

في حين عرفها محمد المزايمة بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية في الدرجة الأولى، ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى" (المزايمة،23:2004).

ومن خلال التعريفات السابقة فإننا نرى: "أن السياسة الخارجية لا تتعدى أفعال الدول وردود الأفعال الرامية إلى الحفاظ على كياناتها السياسية وسيادتها وتحقيق أهدافها في المحيط الخارجي".

ثانياً: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: هي: الأفعال التي تقوم بها، والقرارات التي تتخذها الولايات المتحدة من أجل تحقيق غايتين هما:

أولاً: "ضمان أمن وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية بعامة وتوفير الأمن الكامل في منطقة الخليج العربي بخاصة. بما يؤكد استمرار تدفق البترول الذي يمثل ثلثي الاحتياطي العالمي" (المجدوب ج 2،2001:103).

ثانياً: "ضمان أمن إسرائيل وتفوقها عسكرياً وتكنولوجياً على الدول العربية، بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الإستراتيجية الأمريكية

على الصعيدين الإقليمي والعالمي، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي" (المجدوب ج2، 104:2001).

إن ما يدور من حديث حول التحالفات والتعاون بين دول الشرق الأوسط وبين أمريكا كلها محكومة بهذه الأهداف.

وهذا يعني أن ما تبديه الولايات المتحدة من اهتمامات بالدول العربية التي تعدها دولاً صديقة، وبالإصلاح الاقتصادي والسياسي، أو حديثها عن تطبيق القيم والمبادئ الغربية المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، كل هذه الأمور يمكن اختصارها بجملة واحدة وهي، فرض السيطرة الأمريكية على المنطقة العربية، وفي هذا التوجه فإننا سنعد كل فعل أو رد فعل من جانب الولايات المتحدة في المنطقة العربية يعمل على أيجاد الأرضية المناسبة لقيام مشروعها المعروف بالشرق الأوسط الكبير عملاً من أعمال السياسة الخارجية الأمريكية.

ثالثاً: مفهوم الشرق الأوسط: "إن مصطلح الشرق الأوسط ظهر للمرة الأولى في مقالة للأميرال البريطاني مهان عام 1902م، دون أن يحدد في ذهنه حدود جغرافية لهذا المصطلح، حيث رآه كمفهوم استراتجي متحرك ومتغير أكثر مما هو مكان جغرافي ثابت، فهو يعده منطقة غير محددة (عبد الكريم، 21:1992).

إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عرفته مؤخراً عام 1989 م "بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربًا إلى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً"، ورأى آخرون بأنه: "يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإيران". وأما المتخصصون في الولايات المتحدة فيضمون إليه: الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى" (الأشهب والحسيني، 10:2005). وإلى جانب هذا المصطلح هناك مصطلح لحق بالشرق الا وهو:

الشرق الأدنى: ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص، وظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (1850م)، جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على ممتلكاتها (حسين، 2005:5).

رابعاً: مفهوم الشرق الاوسط الكبير: ويشمل الشرق الادنى ودول الشرق الاوسط بالإضافة الى دول شمال افريقيا وإسرائيل،وبالتالي، فإن الاصرار على استعمال هذا المصطلح ليس بريئاً وإنما له خلفية ومرامي سيئة والغرض من ذلك يعود الى السببين التاليين:

الهدف الاول:الرغبة في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت وإلغاء كلمة عربي وما توفر الية من دلالات التخاطب والتعامل،وسلخ الصفات القومية.

الهدف الثاني: فجوهر المبادرة بكل ما فيها هو ضم إسرائيل الى مجموعة الشرق الاوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي وإدخالها في النسيج العربي (المخادمي،2005: 41-42).

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن الشرق الأوسط الكبير، يشمل المناطق الواقعة ما بين ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سوريا شمالاً إلى اليمن جنوباً، وتعد هذه الدول قلب نظام الشرق الأوسط.

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية دوراً محوريًا في السياسة الدولية، وقد زاد هذا الدور أهمية بعد تفكيك الاتحاد السوفييتي وتلاشي منظومة الدول الاشتراكية، وعلى أثر ذلك انفردت الولايات المتحدة في قيادة العالم، فأصبح العالم بأسره محكوماً نسبيًا بنتائج الانتخابات

الأمريكية وما ينتج عنها من تغييرات في السياسات والتوجهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للإدارة الجديدة، تزداد سرعة المنافسة الشاملة في ظل العولمة المتعددة الابعاد والمتعددة الاقطاب الجهوية، خاصة مع الأثر الذي ما زال تحدثه التغيرات التكنولوجية في مجال الموصلات والاتصالات والمعلومات والإعلام في مجالات الادارة وهيكلية تنظيم الشركات والمنظمات والدول والأقاليم، مما يدل تغير في أهمية العامل الجغرافي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن الاتجاهات المتزامنة التي تنضوي داخل ديناميكية العولمة خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، تنامى اتجاه التفتيت الجيوسياسي والاستراتيجي والحركات الانفصالية والقبلية الدولية (حجاج،2006: 60)، هذا الواقع ينعكس بصورة مباشرة على واقع الشرق الأوسط وملامح التعاطي الأمريكي مع الصراع العربي-الإسرائيلي، وعليه لن يتوجب على أمريكا أن تتخلى عن قوتها ومثاليتها التي صنعت عظمتها للهيمنة على العالم (كيسنجر،1995: 573)، والسياسة الأمريكية الدولية تقوم على مصالح أهمها تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم، بحيث تحافظ على بقاء أمريكا القطب الواحد مهيمناً على السياسة والاقتصاد العالمي، والإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحييد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى في العالم (محمد،2005: 15)، أما على صعيد السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فإنها تقوم على أربع مصالح حيوية هي (بوريوف،1984: 145-146):

- **البترول**: حيث يمثل الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي مصدر البترول الرئيس للولايات المتحدة، وذلك يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم، والنفط هو السلعة العالمية الأكثر رواجاً في العالم.

- **الموقع الجغرافي**: يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم منها: البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، مما يزيد من أهمية المنطقة استراتيجياً واقتصادياً.

- **امن اسرائيل**: المحافظة على أمن الكيان الإسرائيلي ووجوده وتفوقه في مختلف المجالات، باعتبارها القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط، وخاصة بعدما اصبحت الولايات المتحدة قائدة الاستعمار الجديد.

- **عوامل اقتصادية**: اعتبار المنطقة وخاصة دول الخليج، سوقاً للبضائع الأمريكية، تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، وتعتبر المنطقة اكبر مستورد للسلاح الأمريكي.

وقد مثلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات، تحديًا كبيراً لجيل "المحافظين الجدد" خاصة على مستوى السياسة الخارجية، وترتبط نشأت تيار المحافظون الجدد بأفكار ليوشتراوس، وهو مفكر يهودي الماني هاجر للولايات المتحدة عام 1938م، وعمل أستاذاً للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو، ومن هنا بدأت أفكار شتراوس السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عرف بالشتراوسية الليبرالية وهي الافكار نفسها التي مثلت الجذور الفكرية للمحافظين الجدد، وكان من الافكار التي تبناها شتراوس تتمثل في النقاط التالية:

- رفض دعاوى الحداثة التي أنطوت عليها بعض الافكار الاجتماعية.

- الايمان بالريادية والرسالية الامريكية والدعوة الى تدعيم نفوذ الولايات المتحدة الاعتقاد بأن القوة هي الوسيلة الوحيدة لكبح النزاعات العدائية وتهذيب سلوك البشر.

هناك قناعة لدى المحافظون الجدد بأن الاوضاع السياسية تحدد وفقاً للصراع بين الخير والشر، وأن المحك الحقيقي للحكم على الشخصية السياسية هو إذا كانت عازمة على مواجهة قوى الشر وتفعيل قوى الخير، ففي اعتقاد المحافظون الجدد أن القوة العسكرية يجب أن تبقى الاداة الرئيسية للسياسة الخارجية الامريكية لمواجهة الشر (علي، 2006: 46-48).

إذ أن فشل 'المحافظين الجدد' في العثور على عدو جديد، قد يقود إلى صعود أصحاب التوجهات الواقعية، ممن يرون التروي في استخدام القوة العسكرية الأمريكية وزيادة نفقات الجيش أو إطلاق مشاريع كبرى، لها عواقب وخيمة على الساحة الأمريكية (هلال،2003: 81)، وقد ساهمت سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس على زيادة التحدي أمام 'المحافظين الجدد'،بعد أشهر معدودة من حرب الخليج، تقدم كل من وولفويتز مساعد وزير الدفاع، ولويس ليبي مستشار ديك تشيني للشؤون الأمنية، بما يسمى 'دليل السياسة الدفاعية 1992- 1994 م' يدعوان فيه إلى اتخاذ السبل الكفيلة لمنع بروز منافس للولايات المتحدة في المستقبل (علي،2006: 58)، وعلى مستوى الشرق الأوسط على وجه الخصوص، فقد أدى صعود هذه الحركة إلى زيادة أو استمرارية حالة عدم الفهم لقضايا الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، على كل من مستوى الإدارة الأمريكية والرأي العام، وبالرغم من إن الايدولوجيا قد لعبت دوراً مركزياً في مسار الحركة، إلا أن ' المحافظين الجدد' أنفسهم قد افتقروا إلى الفهم والإدراك السليم لطبيعة المنطقة، واعتبر كتاب فوكوياما احد أسس فكر المحافظين الجدد، الذي كان بدوره مؤثراً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء هذه الخلفية، جاء كتاب فوكوياما الجديد في 2006 م، ليوجه لطمه قوية لفريق المحافظين الجدد والإدارة الأمريكية التي تدين بمبادئه، فقد أعلن فيه تحوله وانشقاقه عن الفريق

بمقولته الشهيرة، إن حركة المحافظين الجدد كرمز سياسي وكيان فكري تطورت إلى شيء لا استطيع بعد الآن تأيده (عبدالوهاب،2006: 193).

وإذا كان بعضهم يراهن على تلك القوى الإيديولوجية التي استمدت جذوتها من الحادي عشر من سبتمبر في تسليم مقاليد الأمور، فانه لن يكون بوسع الإدارة الأمريكية التحول الجذري عن خيارات المحافظين الجدد في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، إلا انه برغم ذلك، وبرغم مظاهر هذا التنامي، فمن المرجح ألا تسلم تلك الحركة من الاصطدام بعوائق، ويكفى للتدليل على ذلك قراءة الانعكاسات السلبية لمشروعهم العسكري في العراق،فعلى عكس ما تخيل المحافظون الجدد لم تظهر حرب العراق قدرات القوة العسكرية الأمريكية بقدر ما أظهرت حدود تلك القوة وقيودها (علي،2006: 59).

ومثلما تعلم المدرسة الواقعية، فان التاريخ السياسي للدول دائما ما تحركه دواليب الحروب المقيتة، وهذا قدر البشرية الذي اختارته ليلون معظم تاريخها المسطور من قصص مآسي الحرب التي تحتفل بها الدول المنتصرة كعلامة تاريخ مضيئة، وكذلك تفخر بها الشعوب المهزومة كرمز مقاومة قومية، إن الولايات المتحدة الأمريكية كقوة طامحة للهيمنة لن تتراجع بسهولة عما يفرضه عليها قانون النظام الدولي، خاصة في وسط كثافة نخبة اليمين المحافظ المدفوع بأيديولوجيا الحلم الأمريكي، ولن تتراجع إلا بعد أن تحدث الدمار في الشرق الأوسط تنفيذا لسياستها ومخططاتها في المنطقة (محمد،2005: 16).

يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تنتظر حدثاً مهماً في المنطقة، يفتح أمامها الطريق لطرح مشروعها القديم - الجديد، حتى يمكنها من صرف الأنظار عن النتائج الكارثية التي ترتبت على احتلالها لكل من العراق وأفغانستان، وجاءت الحرب بين حزب الله وإسرائيل لفتح الباب على مصراعيه، لاندفاع هذه الإدارة

نحو خلط الأوراق والعودة من جديد إلى مشروع استراتيجي كبير وخطير، أخذ يتبلور في أذهان المحافظين الجدد، الذين استوطنوا هذه الإدارات وحولوها إلى أكثر الإدارات الأمريكية تطرفاً وعدوانية، وميدان المشروع هو الشرق الأوسط، وان اختلفت التسمية من الشرق الأوسط الكبير إلى الشرق الأوسط الجديد فالهدف واحد (خالد،2007: 16)، وهو العمل على تفتيت المنطقة إلى دويلات صغيرة لا تستطيع حماية نفسها وتكون إسرائيل الدولة القوية في هذه المنطقة، من أجل فرض هيمنتها في الشرق الأوسط.



الفصل الثاني

مشروع الشرق الأوسط الكبير

الفصل الثاني

مشروع الشرق الأوسط الكبير

يهدف نظام الشرق الأوسط الكبير المطروح إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

فالمشروع أو ما يطلق عليه أحياناً في الأدبيات السياسية النظام الشرق أوسطي يجري تصميمه خارج المنطقة في أروقة ومكاتب وزارات الخارجية للبلاد المستفيدة منه، وسيفرض على المنطقة العربية شاءت أم أبت مادامت أنها فقدت عنصر القوة والتعاون فيما بينها، وسيكون فرض ذلك وفق أسس جديدة تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة والعالم.

إن الواقع القائم بأبعاده العربية والإقليمية والدولية،يعد فرصة ملائمة للولايات المتحدة لإعادة رسم الخريطة الجديدة للعالم العربي، وهي أسوأ من خريطة سايكس-بيكو.

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حل أزماتها الاقتصادية، و نجاحها في أمركة العالم وصراعها الاقتصادي مع أوروبا واليابان، والقضاء على

المقاومين في العراق وفلسطين ولبنان، كل ذلك يتطلب منها المضي قدماً في إقامة النظام الشرق أوسطي الكبير، امتداداً لمصالحها وضماناً لمخططاتها، والسيطرة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه والتحكم بأسعاره.

ونتيجة للترابط بين إسرائيل والقوة الغربية، ولكون الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، كان ولا يزال أهم منطقة في العالم بالنسبة إلى العالم الصناعي، فقد وجدت أمريكا ومن يدور في فلكها في المنطقة وتخص إسرائيل، ضرورة تصدير مشروع الشرق الأوسط الكبير للمنطقة والعمل على تنفيذه.

وفي هذا الفصل، سنتناول هذا الفصل بالبحث من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: المسيرة التاريخية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعاده.
- المبحث الثاني: أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الأول

المسيرة التاريخية لمشروع الشرق الأوسط الكبير وأبعادها

إن الإقرار بوجود نظام شرق أوسطي يقتضي تتبع المسار التاريخي لظهور فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراءه؛ حتى نقف على مبررات مسيرته التاريخية. إن فكرة هذا المشروع قديمة، فقد روج له منذ القرن الماضي وعلى لسان الفرد ماهان، ثم أعقبه "فالنتاين شيرول" مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز، وظلت هذه الفكرة قائمة حتى يومنا هذا، أي أن الدعوة إلى مشروع الشرق الأوسط ليست جديدة على المنطقة، بل قديمة قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية.

وقد مرت الفكرة بعدة مراحل من أجل أن يتم ترتيب المنطقة وفق قواعدها، وأسسها لتنسجم وتحقيق المصالح الأمريكية فيها، وما إن أطل القرن الحادي والعشرين برأسه على العالم، واحتكم العالم لنظام دولي جديد، حتى وجدت الولايات المتحدة الفرصة السانحة لتعمل على صياغة المنطقة بثوب جديد، تسعى من خلالها إيجاد صيغة للتعاون الإقليمي، بهدف طمس الهوية العربية وتذويبها عبر استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي يكون للكيان الإسرائيلي فيه دورٌ أكثر تفوقاً واحتواءً، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية.

ولتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المسيرة التاريخية للمشروع

المطلب الثاني: الأبعاد المتعددة للمشروع

المطلب الأول

المسيرة التاريخية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

نظراً لأهمية المنطقة العربية التاريخية والدينية، وموقعها الإستراتيجي بين آسيا وأفريقيا، وبين بلدان المشرق والمغرب العربي، رأى الاستعمار البريطاني إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، لفصل آسيا العربية عن أفريقيا العربية لدوافع استعمارية محضة، علماً أن أرض فلسطين تشكل قلب العالم العربي، وتشكل نقطة ارتكاز وانطلاق للتحكم بالمنطقة العربية وثرواتها وإدارتها.

وتعود بدايات مشروع الشرق الأوسط إلى عام 1902 م التي جاءت على لسان الفرد ماهان، الذي نبه الحكومة البريطانية لأهمية منطقة الخليج العربي التي أطلق عليها يوم ذاك " الشرق الأوسط للإمبراطورية ومصالحها في الهند (الجبر، 2006:1) كما ظهر في لندن عام 1909م كتاب بعنوان: مشاكل الشرق الأوسط، وضح فيه أهمية المنطقة لأوروبا والعالم، وطالب بضرورة السيطرة عليها، وأعلن الحاكم البريطاني على الهند "اللورد كيرزون" عام 1911 م إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق (حسين، 2005:4).

استخدم مصطلح الشرق الأوسط من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية، وأثناء الحرب العالمية الأولى بعد ظهور الوعي القومي العربي، وعلى أثر التراجع التوسعي الذي اضطلعت به الإمبراطورية العثمانية، وتزامن ذلك بعد أن فرضت سياسة التتريك على المجتمعات العربية، ولاح في الأفق غروب الدولة العثمانية، وكانت البداية الفعلية للمشروع حينما تم تطبيق السياسة

الاستعمارية والمتمثلة بـ معاهدة سايكس- بيكو لسنة 1916م، التي تمت صياغتها من أجل تفتيت المنطقة العربية في حالة غفلة من العرب (المسيري، 194 :2004-195).

ولم يكن الشرق الأوسط يشير في حقيقته إلى حيز جغرافي محدد بذاته، ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، وفي هذه الفترة ألحقت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، وفكرة المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية، إن مشروع الشرق الأوسط هدفه وقبل كل شيء إسقاط الأنظمة السياسية العربية التي لا تأخذ بالسياسات والمشيئة الأمريكية، واستبدالها بأنظمة تأتمر وتأخذ دون أي تحفظ بما تمليه الولايات المتحدة، وإلغاء المؤسسات الجماعية العربية.

وقد لجأت الدول العربية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق مواءمة بين مفهوم النظام الإقليمي ومصطلح الشرق الأوسط، وبتوجيه خطي من القوى الغربية ذات الشوكة والمطامع في المنطقة العربية.

وهذا يتفق مع رؤية "رونالد بالم": أن الإقليمية ليست بديلاً للعالمية، بل عاملاً مساعداً لها، وخطوة هامة ولازمة على طريق تحقيقها أيضاً (العتمة،1987: 35-38).

وكان احتلال فلسطين في سنة 1948،وتسليمها فيما بعد إلى اليهود وإنشاء الكيان الإسرائيلي، هو أكبر وأخطر مظهر من مظاهر عدم التوازن في سياسات الدول الكبرى في الشرق الأوسط، والذي أسفر عنه ما يسمى بالصراع العربي – الإسرائيلي، بكل ما سببه من حروب ومآسٍ إنسانية، وقد ساهم هذا الكيان بالقسم الأكبر من مشاكل الشرق الأوسط التي أصابته وما قد تصيبه فيما بعد، وكانت من مهمات هذا الكيان ضمان استمرار تجزئة الوطن العربي، والسيطرة عليه وعلى ثرواته، واستغلال موقعه الاستراتيجي لصالح الكيان الإسرائيلي والدول التي أوجدته في الصراعات الدولية،و إعادة رسم وتقسيم الشرق من

شرق البحر الأبيض المتوسط ابتداءً من شواطئ لبنان وسوريا إلى الأناضول، و شرقاً إلى الخليج العربي، والهضبة الإيرانية، بحيث يستجيب لاقتصاديات واسعة النطاق، وإلى الأهداف العسكرية والإستراتيجية التي تريدها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وفيما يعود بالنفع على إسرائيل (Nazemroaya, 2006:3).

لقد حدث تطور جديد على مشروع الشرق الأوسط، ظهر بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 م، حيث طرح شمعون بيريز مفهوم الشرق الأوسط الجديد، ووضع تصورات لهذا الشرق تضمنها مؤلف له حمل الاسم نفسه، يدعو فيه إلى اختراق الوطن العربي من خلال النشاط الاقتصادي الإسرائيلي للمنطقة العربية، وطرح شعار التقنية الإسرائيلية، والعمالة العربية، والأموال الخليجية والمياه التركية، وأما الفكرة الرئيسية التي خالجته لهذا المشروع فكانت تتمحور لتكن شبيهة بالخطة الأوروبية والمعروفة باسم السوق الأوروبية المشتركة، والقائمة على التعاون الاقتصادي المشفوع بزيادة من التفاهم السياسي الجاري في أوروبا وصولاً إلى الاستقرار، وألهبت الفكرة خيال العديد من حلفاء إسرائيـل، ونتيجة لذلك بدأت الشركات الأوروبية الكبرى بتطوير خطط لها لتوسيع أعمالها في الشرق الأوسط (بيريز، 1994:23).

وبعد حرب الخليج الثانية التي تلت الأزمة الكويتية عام 1991 م، وحصار العراق، وانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج، وعلى أثر انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية، تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غرباً إلى هضبة التبت شرقاً، وتضم تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان (ادريس،2006: 32-34).

حتى إن بعض الإستراتيجيين الأمريكيين ضم الهند إلى الشرق الأوسط الذي يحمل الصفة الحضارية، أي الإقليم الإسلامي الكبير، ويظهر أن الولايات المتحدة أرادت التعامل مع المنطقة، بصفتها الحضارية من خلال رؤية نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون التي طرحها عام 1993 م، وتركزت إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال الفترة التي عقبت حرب الخليج عام 1991م، على محورين رئيسيين: الكبح المزدوج للعراق وإيران من جهة، وتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني من جهة ثانية (الأشقر،2004: 44).

وقد ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 1995 م، الذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وقد حدث تطور عسكري مهم مرتبط بالشرق الأوسط في عام 1999م، عندما نقلت وزارة الدفاع الأمريكية أمر القيادة العليا للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى من قائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي، إلى القيادة المركزية للشرق الأوسط والتي كانت تعرف بقوات الانتشار السريع، ودخلت الولايات المتحدة على الخط بعد احتلالها للعراق (ادريس،2006: 35)، حيث أعلن الرئيس جورج بوش الابن عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، في محاولة لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية التي صاحبت الاحتلال، ومحاربة الإرهاب بعد أن اتخذت من أحداث 11 أيلول 2001م مبرراً لهذه الحرب، وأعلنت أن ذلك من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية غير جادة في دعوتها إلى إقامة شرق أوسط كبير قائم على الديمقراطية.

كما أعلنت كندليزارايس -وزيرة خارجية الولايات المتحدة- عن المشروع الأمريكي الجديد في الوقت الذي كانت بلادها ترفض وقف إطلاق

النار في لبنان، قبل أن تحقق إسرائيل نجاحات عسكرية في مقدمتها القضاء على حزب الله الذي يعتبر من أهم العقبات التي تواجه الولايات المتحدة ومخططاتها، ويرفض الوجود الإسرائيلي في المنطقة (نوفل،2007:23)، إن التصور الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، يتمثل بإيجاد منطقة آمنة تتنامى فيها المصالح الأمريكية أولا والإسرائيلية تاليا، من خلال وجود دويلات ضعيفة ومتفرقة ومرتبطة بشكل كامل بالولايات المتحدة، والقضاء على جميع حركات المقاومة والتيارات السياسية التي تعارض مشروعها، ومساعدة إسرائيل في فرض حل على الفلسطينيين، من خلال سلطة وطنية ضعيفة غير قادرة على معارضتها (ابو عيد، 2005: 112-113)، ومن ثم توطين الفلسطينيين في الدول العربية، وتجزئة الأقطار العربية المجزأة أصلاً.

إن الأجواء السياسية في المنطقة جعلت من مشروع الشرق الأوسط الكبير مادة تشغل حيزاً هاماً من اهتمامات الأوساط الحاكمة في المنطقة، وأفسحت وسائل الإعلام مساحات واسعة له، ويبدو أن توقيت طرح هذا المشروع لم يأت من باب الصدف، بل جاء تتويجاً لسلسلة من الخطوات الأمريكية التي سبقته في المنطقة (الأشهب، ومازن، 2005: 5) .

ويلاحظ أن الولايات المتحدة تنظر للشرق الأوسط وكأنه مختبر لعمل التجارب، وتقترح مشاريعها وتقدمها وفق هواها وبما يتناسب مع مصالحها، من دون أن يكون للدول العربية أدنى رأي بتلك المشاريع التي تريد تطبيقها على أرضه وسكانه؛ لأنها تعرف جيداً أن تلك المشاريع لن تخدم أحداً في المنطقة باستثناء المصالح الأمريكية والغربية وإسرائيل سفيرتها في المنطقة، علماً أنه سبق أن حاولت منذ الخمسينيات ربط منطقة الشرق الأوسط بالإستراتيجية الأمريكية، بدءاً من مشروع حلف بغداد، وانتهاءً بالشرق الأوسط الجديد الذي

جاء على لسان وزيرة الخارجية الامريكية رايس أبان الحرب الاسرائيلية على حزب الله في لبنان، ومع الاختلاف في بعض الأهداف بين تلك المشاريع.

ويبدو أن التصور الأمريكي للشرق الأوسط سوف يؤدي إلى أخذ المنطقة نحو واقع لا استقرار فيه، بل إلى المزيد من الحروب وسفك الدماء، وهاهي ثلاث دول عربية في الشرق الأوسط، فلسطين ولبنان والعراق، تشهد منذ زمن بعيد أحداثاً مستمرة بين قتل ونهب وتدمير، وسقوط عشرات القتلى يومياً من جراء تلك السياسة.

المطلب الثاني

الأبعاد المتعددة للمشروع

لا شك أن لمشروع الشرق الأوسط الذي تقف وراءه الولايات المتحدة عدة أبعاد مختلفة الجوانب، تمس المنطقة العربية وأهلها، وتعمل على صياغتها من جديد، لتتماشى وسياسة الولايات المتحدة والدول المنتفعة من جراء تطبيق هذا المشروع وهذه الأبعاد هي:

أولاً: البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد السياسي في ظاهره وما تدعي الولايات المتحدة من وراء تحقيقه تشجيع التنمية في المجتمعات الشرق أوسطية و بشكل ملموس، و بناء الديمقراطية، والتعددية السياسية بكل أشكالها، وهذا ما يجعل المجتمعات الشرق أوسطية أكثر انفتاحاً على العالم ويجعلها تتجاوز عقد الماضي التي تجعل أبناء المنطقة ينعمون بالحرية بكل أبعادها .

إن النظام الذي تكون فيه الحرية هي القيمة العظمى والأساسية والتي تحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه، من خلال ظاهرة التعددية

السياسية والتي تؤدي بدورها إلى تداول السلطات، تؤدي إلى احترام حقوق المواطنين وتنعش أمالهم لحياة مزدهرة، لذا فان مشروع الشرق الأوسط وفق ما تسوقه الإدارة الأمريكية، يتبنى هذه الأهداف لتكون من صلب أهدافه، من هنا ارتكزت الولايات المتحدة في مشروعها، على تقارير للتنمية البشرية العربية لسنوات خلت تلك التي حددت نواقص ثلاث وهي: (الحرية والمعرفة وتمكين النساء)، وهي حالات تعاني منها البلاد العربية وفق الرؤية الأمريكية، واعتبار هذه الحالات مسؤولة عن التطرف بكل أبعاده (المخادمي، 2005: 60)، وبناء عليه، فإن مشروع الشرق الأوسط يؤدي إلى تهميش دور المتطرفين وحرمانهم من أسباب الشكوى التي يستخدمونها في توسيع قاعدتهم الشعبية، وأن وسائل الإعلام الغربية هي واحدةٌ من الأطراف المسؤولة عن هذا النمو، ويعتمد المتطرفون على شبكة اتصالات فوق قومية، ولما لم يكن هناك استخدام وسائل الاتصالات العامة، فإن الأصوليين قد تعلموا استخدام وسائل الإعلام المختلفة بما يخدم أغراضهم (بيريز، 1994: 80)، وإذا كانت الولايات المتحدة حريصة على نشر الديمقراطية والحرية التي تنادي فيها بالعالم، فلماذا لم تظهر هذا الحرص على الحرية والديمقراطية في دول أمريكا الوسطى والجنوبية، وحتى في الدول الإفريقية، التي تأتي في المرتبة الدنيا من التطور بعد الدول العربية والإسلامية؟ والتي يعرف الجميع أنها محكومة بأنظمة أشد قمعية مما هو في البلدان العربية، وأغلبها جاء من طرف الانقلابات العسكرية وبدعم أمريكي، وهذا يقودنا إلى أن أمريكا لا تبكي حسرة على شعوب المنطقة العربية بقدر ما هي طامعة في خيرات المنطقة (المليفي،2006: 102).

إن من الأبعاد السياسية لهذا المشروع تقسيم المنطقة إلى أجزاء عدة، بمعنى تقسيم الدولة القطرية إلى أقطار متعددة ومتناحرة فيما بينها، وان مثل هذا الجو

السياسي الذي يكتب لدولة إسرائيل ربيبة الولايات المتحدة اليوم والتي تحظى بدعمها الوفير، وخاصة في المنتديات السياسية ومنابر الأمم المتحدة البقاء والازدهار (درويش،2006: 208)، ومن هذه الأبعاد السياسية تفتيت النظام الإقليمي العربي واستبداله بنظام شرق أوسط كبير، تبعد بعض الدول العربية عن نظامها التي كانت ولا تزال تعيش تحت سمائه، وخاصة دول المغرب العربي كونها دول غير مشرقية، وتجلس بدلا منها داخل هذا البيت الجديد دولة إسرائيل، التي لا تربطها مع الدول العربية أي رابطة دينية أو عرقية، فعندما يقال شرق أوسط كبير فإن ذلك يعني أن تستبعد دول المغرب كل الاستبعاد عن هذا النظام، وإن كانت هذه الخطوة الأولى فربما تتبعها خطوات جديدة تتكون فيها جامعة دول الشرق الأوسط، وبذلك تحل دولة الكيان الصهيوني مكان الدول العربية المغربية في هذه الجامعة.

ومن الأبعاد الأخرى ذات الطابع السياسي، إيجاد أنظمة سياسية في المنطقة ذات خصائص تنسجم ومتطلبات المشروع الشرق أوسطي، تتصف بالتبعية للولايات المتحدة ترى بكل ما تمليه هو القول الفصل وبفعلها هو ما يجب أن يفعل، وهذا يعني التغيير الكلي في بنية الأنظمة ولو استدعى ذلك استخدام القوة، واستخدام قادة ممن يعيشون في كنف الغرب، لأنهم الأقدر على نقل النموذج الأمريكي، ولديهم الاستعداد لتنفيذ المشاريع الأمريكية، وقد تستخدم أولئك الذين يعيشون هناك ممن لجأوا سياسياً إلى الغرب، وقد تستخدم الفئات المعارضة للأنظمة السياسية بعد دعمها وتشجيعها للمضي قدماً نحو العمل لإسقاط الأنظمة.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

إن تحسين مستوى المعيشة للمواطنين يعمل على تخفيف التوترات في منطقة الشرق الأوسط، ويؤدي ذلك إلى الاهتمام بالمستقبل الشامل للمواطن

وتلبية احتياجاته، وتوفير فرص المشاركة للمواطنين لاستغلال مواهبهم الطبيعية، في تطوير المنطقة ويدفعهم إلى المشاركة الكاملة في حكم بلادهم بصورة حرة وبأمن ولا يخشون العواقب (الهتاتي، 1999: 231-232)، وفي هذا السياق ووفق الرؤية الأمريكية فيجب التركيز على بناء شرق أوسط كبير عن طريق إجراء الإصلاحات الاقتصادية، حتى ولو أدت إلى بعض المخاطر المؤقتة، وإشراك المجتمع المدني، ومختلف القوى السياسية في هذا الجهود الإصلاحي، والعمل على توطيد شرعية الحكومات الحليفة للولايات المتحدة لتقوم بهذه الإصلاحات الاقتصادية (اباه،2004: 129)، ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط ليست بحاجة إلى مزيد من اللامساواة، والفقر، والبطالة، وتدمير الطبقة المتوسطة، والركود الاقتصادي وتمركز الثروات، إن ما تحتاجه بلدان الشرق الأوسط هو تطبيق إستراتيجية تنمية شاملة تكون موجهة نحو مصالح الناس الحقيقية، وتعنى بالدرجة الأولى في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ما تطمح إليه الولايات المتحدة في الظاهر من وراء مشروعها، لتحقيق طموحات رأس المال الأمريكي العولمي؛ والاستيلاء على أية مشاريع أو ثروات محلية على امتداد الشرق الأوسط دون أي عراقيل بدعوى توسيع الفرص الاقتصادية (الفرحان،2001: 215)، وبهذا نرى أن أمريكا لا تنظر إلى مصالح المنطقة إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها.

وهذا ما نراه في طرحها لمبادرة الشرق الأوسط، فهي ليست مبادرة من أجل تنظيم دول الشرق الأوسط على أساس ديمقراطي، ولكن المصلحة الأمريكية التي تكمن في ضمان تدفق البترول العربي إلى أسواقها وبسعر يعتبر مناسباً، كما إن الولايات المتحدة تحاول منع أي دولة من الهيمنة على منابع البترول التي تستخدمها في بناء قوتها، والاحتفاظ بوصول قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج العربي؛ لأن منطقة الخليج العربي هامة استراتيجياً لوقوعها في

منطقة الشرق الأوسط (مرقس،2003: 33-35)، إن ما تحاول الولايات المتحدة فعله في المنطقة من إحكام سيطرتها من ناحية والحفاظ على مصالحها من ناحية أخرى، هو إيجاد معادلة متوازنة بين هذين العنصرين، بقبول التوتر في منطقة الخليج الخاضع للسيطرة، وإحساسها بالحاجة إلى الحماية الأمريكية وهو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية (الجدوب، 2002 :159)، إن من الأهداف الحقيقية ذات البعد الاقتصادي الكامنة وراء مشروع الشرق الأوسط الذي تعمل الولايات المتحدة من أجله هو:

وضع يدها على الثروة العربية، وحرمان دول أخرى ربما تكون غربية من هذه الثروة، وبالتالي تتحكم في دوران عجلات مصانعها الاقتصادية، أضف إلى جعل المنطقة العربية سوقاً استهلاكياً لبضائعها، وجعل المنطقة العربية تعيش في رعب حقيقي وإيجاد عدو وهمي يتمثل في أبناء الجوار من العرب، وإبعاد إسرائيل من أذهان العرب كقوة تهدد كياناتهم الهزيلة أصلاً (النجار، 2003: 166-168)، وما يهدفون من وراء ذلك أيضاً جعل العرب يقذفون بأرصدتهم في الخزائن الغربية من أجل شراء السلاح الذي يتوهمون أنه يبعد عنهم الشرور ويجلب لهم الأمل، وهذا من شأنه جعل عجلات مصانع السلاح في الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية تدور، ويعم الثراء لأبناء الدول الغربية التي تمتلك تلك المصانع، إن مشروع الشرق الأوسط في حد ذاته مشروع قائم على ابتزاز اقتصاديات دول المنطقة العربية وجعلها تعيش في عوز دائم، في حين ينعم أبناء الولايات المتحدة في رفاه على حساب العوز العربي (الراوي، 2006: 319).

ومن هنا نجد لأي دولة كانت هي الاساس والهدف منها تحسين دخل الفرد فيها أو لتمكينها من القيام بمشاريع كبرى، وان عماد الوصول الى المصلحة هي السياسة التي ترتبط بشكل أو بأخر بالاقتصاد فمن أجل تحقيق مصلحة ما

لدولة ما تلجأ الى الاسلوب السياسي لتحقيق مصالحها الاقتصادية وبقدر ما تكون سياسية تلك الدولة ناجحة بقدر ما ينعكس ذلك على علاقتها الاقتصادية الخارجية، والاتفاقات الدولية هي أساساً نابعة من مصالح الدول التي وقعت هذه الاتفاقيات لتحقيق مصالحها ومن هذه الاتفاقيات هي اتفاقية الغات، واتفاقية الغات جوهرها ينصب على أمرين:

- تخفيض التعرفة الجمركية كي تصل السلعة للمستهلك بسعر أقل.
- فهو مرتبط بالأول وهو التوسع التجاري.

وبدأت الدول الغنية تبحث عن مجال حيوي لنشاطها التجاري ذات الاتجاهين: الاول الاسواق والثاني التصنيع، ومنطقة الشرق الاوسط التي تظم الوطن العربي وتركيا وإيران هي واحدة من أوسع المناطق التي تحتوي على المواد الخام والطاقة وهي سوق واسعة تفي بالغرض المطلوب.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الأبعاد الاقتصادية في الاهتمام بالمنطقة العربية تنبع من المصلحة الأمريكية، لا من الرؤية الأمريكية الخلاقة التي ترى بضرورة تصدير الديمقراطية للمنطقة، وإيجاد فرص اقتصادية جديدة لأبناء المنطقة العربية، فالاقتصاد في الولايات المتحدة وضرورة تنمية موارده، هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وسبيل من سبل القوة وطريقاً يمهد للسيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

ثالثاً: البعد الاجتماعي:

ترى الولايات المتحدة أن الطائفية والقبلية والاثنيات في الوطن العربي سلاح مبررٌ لديها في مواجهة الأمة العربية، ولا يمكن بأية حال اعتبار مشروع الشرق الأوسط فكرة قابلة للتطبيق، إلا إذا أثارت هذه النزعات، فقد سعت

الولايات المتحدة على إثارتها في ربوع المنطقة العربية فظهرت المشكلة الكردية في الشمال العراقي ضد إخوانهم العرب، فكانت المشكلة العرقية هي في حد ذاتها التوتر الذي عزف علية الغرب لإثارة الفتنة في هذا القطر العربي، وأثارت الشيعة ضد إخوانهم السنة وهم أبناء وطن واحد وملة واحدة ألا وهي الإسلام، وفي لبنان حدث ولا حرج في هذا القبيل فقد انقسم الصف اللبناني إلى صفين صف الموالاة والمعارضة (بترا، 2008: 1)، وكل صف تغذية خصوصيات تختلف عن خصوصيات أصحاب الصف الأخر، إن هذا كله في حد ذاته ما هي إلا مقدمات لإضعاف المنطقة من أجل تمرير المشروع وتنفيذه في ظل انغماس العرب في خلافاتهم، فالبعد الاجتماعي يمثل لدى الغرب لقمة سائغة والطريق الأسهل للعبث في مكونات الوطن العربي وأهله من أجل تصدير مشروع الشرق الأوسط إلى المنطقة العربية بأقل التكاليف، حتى يكون هذا المشروع الطريق المؤدية إلى تمزيق الأمة العربية وتفتيتها إلى كيانات سياسية صغيرة ويضبط إيقاعها حتى تكون المنطقة برمتها تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتكون مقسمة على أساس العرق والمذهب والطائفية (هويدي،2006 : 15).

كما إن الهدف الاجتماعي من مشروع الشرق الأوسط الذي أرادته الولايات المتحدة هو هدم المقوم العروبي ويتضح هذا من الرغبة الأمريكية في طمس معالم العروبة بأي صفة كانت، وإلغاء كلمة عربي وما توفر إليه من دلالات التخاطب والتعامل، وسلخ الصفات القومية والعربية عن المجتمعات العربية، واعتبار العرب قبائل وطوائف كأنها لم توجد لتتعارف وتتعاون فيما بينها (المخادمي، 2005 :41).

إن من الأبعاد الاجتماعية الأخرى لهذا المشروع هو تحرير المرأة من كل القيود الاجتماعية العربية، وذلك بعد اتهام المجتمعات العربية من انتقاص حريتها

وهيمنة الرجل على كل مقاليد الحياة، واعتبار المرأة ذات مكانة متدنية، ويضربون على ذلك من الامثلة منها: ان شهادتها تعتبر ناقصة وبالتالي فشهادة كل امرأتين تقابلها شهادة رجل، وميراثها نصف ميراث الرجل، ولا يجوز توليتها كرسي الرئاسة، وديتها إذا قتلت خطاءً نصف دية الرجل (السباعي،1959: 39-42)، الأمر الذي يتطلب كسر هذه القيود، وإعطاء المرأة مزيدا من جرعات الثقة كي تتمكن من أداء رسالتها نحو وطنها، وهذا لا يتم إلى بإيقاف استلاب شخصيتها.

بالإضافة إلى كسر العادات والتقاليد التي تسلب المرأة حريتها ولو تعارض ذلك مع الدين وتعاليمه، لهذا عقدت مؤتمرات السكان في القاهرة عام 1994 م، وفي بكين 1995 م، وفي اسطنبول عام 1996 م، ونادت بتحرير المرأة حيث ان لجنة الحريات ادعت في تقريرها ان حرية المرأة الشرقية تكاد لا تصل في احسن الاحوال إلى إثنان بالمئة (المزاية،1999: 284)، لأنه ما يتفق ومظاهر العصر أولى أن يتبع، بالإضافة إلى ما سبق من الأبعاد، ترى الولايات المتحدة من وراء مشروعها جعل المرأة والرجل سواسية، رغم إن هذا لا يتفق وتعاليم الإسلام الذي جعل الرجال قوامين على النساء وهذا محط قول الله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْۚ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ وَٱلَّٰتِى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّۖ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُواْ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًاۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [النساء:34].

وإلى غير ذلك مما يجعل المرأة تسير في ركب ما هي عليه المرأة الغربية، كما عدت الولايات المتحدة تعدد الزواج أمراً ينقص المرأة حقها، كما دعت الولايات المتحدة العرب إلى مراجعة الذات، حول مسألة توالي الحمل

والإنجاب، على اعتبار ذلك يؤدي الى إنهاك المرأة ويجعلها تضعف بعد قوة، وهذا له مردود سلبي على المجتمعات العربية التي تشكو اليوم من قلة عدد السكان في المنطقة العربية، قياساً على ما عليه التعداد السكاني في الدول الغربية (المزايدة، 1999: 288).

إن الإصلاح السياسي والاجتماعي وبناء مجتمع الكفاية والعدل، كانت ولا زالت من صلب مطالب الحركات الإصلاحية العربية، وجوهر متطلباتها النضالية منذ قرن مضى، بالرغم مما يقتضيه المشروع من المطالبة بإصلاحات سياسية وثقافية واجتماعية، ولكن ذلك ليس على المقاس الأمريكي، فالاختلاف ما بين ما تطلبه حركات الإصلاح العربية وبين ما تريده الولايات المتحدة كبيرا جدا، فالحركات الإصلاحية العربية تتطلب إصلاحاً سياسياً اجتماعياً يتفق ومتطلبات الإصلاح العربي وما لا يخالف المعتقد الديني في البلدان العربية، بينما الإصلاح السياسي والاجتماعي على المقاس الأمريكي لا يقتضي مراعاة الصالح العربي بل الصالح الأمريكي، ولا المعتقد الديني العربي الإسلامي بل يتعداه ويتخطى ما يمليه الدين ويتطلبه.

رابعاً: البعد الثقافي:

إن المبادرة الأمريكية من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير ترى بوجوب تغيير المناهج التعليمية والثقافية الإعلامية، وتغيير السلوك والأخلاق المتوارثة والأصيلة بما يحقق السلام والأمن المنشودين لإسرائيل، ولما كانت الثقافة العربية والإسلامية التي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تغييرها تتفوق على الثقافة الأمريكية المادية والنفعية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء بعض الأقلام العربية؛ لتكون رأس حربة في هدم الثقافة والهوية العربية (عيساوى،1987: 179).

وفيما يتعلق بتغيير تقاليد الأمة العربية والإسلامية وثقافتها، فإن التقاليد والأخلاق العربية تعد جامدة في نظرهم،ولكنها في الواقع ممانعة وتشكل تحدياً لهم، عدا عن كونها حصيلة آلاف السنين من الحضارة العربية الإسلامية التي لا يزال سناها لامعاً في دنيا الأرض، يمكن تغييرها بهذه السهولة،مما دفع الأمريكان ووسائل الإعلام الغربية والأمريكية المطالبة بتغيير هذه الثقافة، وإذا كانت الأمة العربية متمسكة بالدين الإسلامي وتقاليدها وأخلاقها فلا يعد هذا جموداً، أو إنها رافضة للتغيير بل لأن ما جاء به الوحي هو الأولى أن يتبع (اللواج،2006: 85)، إن تهيئة المناخ الثقافي لتحقيق التطوير الديمقراطي وتداول السلطة سلميّاً، يكون بالعمل على مواجهة الرواسب، والعادات الجامدة، والآثار المتراكمة لأوضاع وأساليب سياسية فاسدة، من شأنها أن تحول دون فاعلية المشاركة السياسية (حسين، 2005: 15-20).

وانطلاقاً من المبادرة الأمريكية قررت إدارة بوش الابن، أنه لابد من تغيير الثقافة العربية - الإسلامية الرافضة للاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي، واستبدالها بثقافة ترضى بالاملاءات الأمريكية،وقبول إسرائيل كدولة ذات كيان مستقل في المنطقة على اعتبارها باتت حصيلة واقع لا يقبل التغيير والتبديل ما دامت الولايات المتحدة تساند هذا الوجود، ولا تقبل بأي حال من الأحوال فناء إسرائيل، لذلك رأت الإمبريالية الأمريكية أنه لابد من تغيير جوهر فكر شعوب المنطقة وثقافتهم ومواقفهم، وذلك عن طريق إتباع أكثر من سبيل في هذا الشأن، ومن هذه السبل (محارمة 1999:264- 265)، تغيير المناهج الدراسية وخاصة تلك المتعلقة بالثقافة العربية الإسلامية، على اعتبارها تغذّي روافد الإرهاب الذي أخذت على عاتقها محاربته، وطمس كل ما من شأنه أن يشير إلى الولايات المتحدة وإسرائيل أنهما أعداء للأمة العربية والإسلامية وتفريغ المناهج

من مضمونها وحشوها بمعلومات لا فائدة منها، وقد تم تنفيذ ذلك من قبل الدول العربية وتشير في هذا المقام إلى أن جميع الكتب المدرسية التي يتناولها النشء على مقاعد الدراسة في الدول العربية قد بدلت بمقررات جديدة حذفت منها آيات الجهاد وتلك التي تشير إلى اليهود، وأكد أحد الوزراء السعوديين بالقول انه تم تغيير (95٪) مما طلب من السعودية في هذا الشأن، وبقي (5٪) ولطالما غيرنا الكثير فلنغير الباقي حتى لا تكون موطن خلاف مع الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة (الجزيرة،2004: 2/ 5).

كما ويمكن لكل من دول الثماني تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها الكلاسيكية في حقول الفلسفة والأدب وعلوم الطبيعة، حيث يكون ذلك مناسبا لتستطيع الدول أو دور النشر الدخول في شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حاليا والتبرع بها إلى المدارس والكليات والمكتبات المحلية.

وبدأت بعض الدول العربية بتنفيذ مبادراتها لإنشاء مدارس لاستخدام التكنولوجية المتقدمة ومناهج التعليم الحديث، وحثت مجموعة الثماني السعي إلى توسيع هذه الفكرة، ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة عن طريق إسناد هذا الدور إلى القطاع الخاص (المومني،2004: 284)، وقبول الثقافة الغربية بسلبياتها وايجابياتها، ولا شك بأن ايجابياتها للمنطقة العربية قليلة مقارنة بسلبياتها، لأن الثقافة وليدة بيئتها، وإعطاء المثقفين القادمين من الغرب مناصب تؤهلهم الى صياغة ثقافة جديدة تتفق ومتطلبات الحضارة الغربية، والثقافة التي نتحدث عنها في هذا المجال هي الثقافة بمعناها الحقيقي الواسع؛ أي مجمل الأفكار والقيم والمثل العليا والمعتقدات والانحيازات والخرافات التي تشكل الإطار العام لحركة المجتمع، وهذه الثقافة التي تعبر عن نفسها في الآداب والفنون القولية والشكلية،

وفي العادات والتقاليد، والأمثال والنوادر والحكم الشعبية، هذه الثقافة هي التي تميز شعباً عن غيره من ناحية، كما أن دراستها وفهمها يسهل عملية فهم أي من الشعوب من ناحية أخرى (قاسم، 1992: 33).

ومن خلال ما سبق يتبيّن لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على طمس الثقافة العربيّة والإسلاميّة، بما فيها من معتقدات وعادات وتقاليد وقيم إنسانية، وإلحاق العرب والمسلمين بالثقافة الغربية بما فيها من سلبيات لا تتوافق والمجتمعات العربيّة، من أجل تحقيق ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ سياساتها في المنطقة دون أن يعترض على هذه السياسات أحد،إنّ هذا كلّه يدخل ضمن عنوان رئيس ألا وهو الغزو الثقافيّ الجديد والذي جاء مع النظّام العالميّ الجديد، بمعنى أو بآخر هذه هي العولمة بحد ذاتها والتي تقتضي جعل ما يدور في الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ثقافة تعم البلدان، والتي يعبّر عن هذه الثقافة ثقافة العولمة، باصطلاح مغاير لاصطلاح العولمة ألا وهو اصطلاح الأمركة.

المبحث الثاني
أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير

جاء مشروع الشرق الأوسط للمنطقة بثوب برّاق، ظاهره خير المنطقة، ولكنه في واقع الأمر يحمل في طياته مفارقة واضحة، فبينما نجده يدعو إلى نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، بالتشاور مع الشّعوب وحكّام المنطقة. إلا أنّ جوهره هو ضمّ دولة إسرائيل ككيان سياسي مقبول من قبل جميع الدول إلى مجموعة دول الشرق الأوسط، ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي، وإدخالها في النسيج العربي، وجعل إسرائيل جزءاً عضوياً وأساسياً من كتلة دول المنطقة العربية، وبالتالي يؤدي هذا إلى انتزاع الاعتراف العربي الجماعي بدولة إسرائيل وحقها في العيش في المنطقة شاءت الدول العربية أم أبت، وفرض التعامل الطبيعي معها وإقناع النظّام العربي بكل دوله بأن الطرّيق الوحيد للبقاء، هو التمتع برضا الولايات المتحدة الذي يمر حتماً بإسرائيل.

إن الولايات المتحدة تمارس الهيمنة على المنطقة وأهلها من خلال الأنظمة العربية، وما على هذه الأنظمة إلا تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية مناسباً لأن لها الفضل الكبير في دعمها، وهذا ما يسهل الطريق للولايات المتحدة على إحداث التغيير الذي ترتئيه، والذي يدخل في دائرة تغيير المجتمعات العربية على اعتبارها مجتمعات متأخرة عن ركب المجتمعات البشرية الأخرى، فلابد من مواكبة هذه المجتمعات تلك المتقدمة، وهذا لا يتم وفق الرؤية الأمريكية إلا ببناء المجتمع العربي المثالي إن المثالية وفق الرؤية الأمريكية خلاف تلك المثالية المترسخة في ذهنية الأخر والمجتمع المثالي هذا لا بد من توفير كل أسباب الرخاء

له، ولا يتم ذلك إلا بزيادة الفرص الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناول ذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: بناء المجتمع المثالي.
- المطلب الثاني: زيادة الفرص الاقتصادية.

المطلب الأول

بناء المجتمع المثالي

يتمثل بناء المجتمع المثالي وفق مشروع الشرق الأوسط الذي يحمل في طياته ثلاثة أمور أساسية هي: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي، فمن ناحية تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح فإننا، نجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة، فالحرية والديمقراطية ضروريتان لأي مجتمع، لكنهما مفقودتان إلى حد كبير في الشرق الأوسط، والديمقراطية هي الحق الذي يتمتع به جميع المواطنين بأن يكون لهم نصيب في السلطة، ويكون لهم الحق في المشاركة بالاقتراع، و البلدان الديمقراطية هي التي تمنح شعوبها حق اختيار حكوماتهم من خلال الاقتراع الدوري على أساس المساواة.

وتأخذ بعين الجد أولويات الإصلاح وتنمية المنطقة والبلدان التي تعيش فيها، والولايات المتحدة الأمريكية في ظاهر مشروعها تعمل على صياغة مبادرة طموحه لتعزيز ونشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإعادة تكييف وتعديل نموذج قد استعمل من قبل ويتمثل في الضغط على دول المنطقة من أجل نشر الحريات،كما تم الضغط على الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية من قبل (العمرو، 2004: 155).

لقد دخل مصطلح التعددية في الحكم في السنوات الأخيرة إلى المفردات السياسية الأمريكية، وأصبح يحتل حيزاً في الخطاب السياسي الذي يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالإدارة الأمريكية تستند في استنتاجاتها إلى الغياب المزمن للديمقراطية والحرية في العالم العربي، وهو غياب حقيقي اشتكت منه وناضلت ضده الشعوب العربية (النجار،159:2003).

إن المشروع الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية ينادي ويتحدث عن ضرورة التزام بلدان المنطقة بإجراء انتخابات حرة، وهو أمر تطالب به شعوب المنطقة منذ فترة زمنية طويلة، وفي الفترة ما بين (2004 م-2006 م)، لوحظ أن هناك ازدياد في أعداد الدول التي أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية (حماد، 149:2004)، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها بالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة وتطوير انظمة برلمانية ديمقراطية، ومن الملفت للنظر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تقديم عروض إلى بلدان الشرق الأوسط من أجل تقديم مساعدات تقنية، لمراقبة الانتخابات، وإعداد جداول الناخبين، وأن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية تبدي استعدادها في كل مرة، في المساعدة على تدريب خبراء من بلدان الشرق الأوسط في عملية تسجيل الناخبين، كما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى السود والمواطنين من أصول أمريكية (حماد، 2004: 150)، إن الانتخابات في البلاد العربية وفق ما تبديه وسائل الإعلام العالمية وبعض الوسائل المحلية، وما يتبع كل عملية انتخابية من تصريحات لهذا الحزب أو ذاك على انه عمليات مشكوك في نزاهتها مثل هذه الانتخابات لا تأتي بالديمقراطية التي باتت مطلباً من مطالب الشعوب الإسلامية (الأشهب، والحسيني، 2005: 45).

أما موضوع الحكم المثالي الذي يشكل النصف الثاني من معادلة الديمقراطية والحكم الصالح، فوفقا للمفهوم الأمريكي فإن كل من يكون موالياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل بالنسبة إلى السياسة الأمريكية نظاماً معتدلاً وحليفاً استراتيجياً وحكماً مثالياً، فهي تقرر من يصلح للبقاء من الأنظمة ومن ينبغي أن يذهب بعيداً، على اعتباره خارجاً عن إرادة الشعب وفي أي بلد لا تريده الولايات المتحدة.

وأصبح تغيير الأنظمة مبدأ أساسياً من مبادئ سياسة الإدارة الأمريكية، وهذا العمل تجسد بعد أحداث 11 أيلول 2001 م، وكان على كل حركة سياسية أو كل أمة من الأمم أو كل جماعة سياسية أن تختار إما أن تكون مع الولايات المتحدة وخلاف ذلك فهي مع الإرهاب، وهذا ما قاله الرئيس الأمريكي بوش الابن، وهذا القول يعتبر منطق التغيير في طبيعة الدبلوماسية الأمريكية والذي بدا واضحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (باسيفيتش،2004 :292).

ومشروع الشرق الأوسط يمثل بدوره محاولة للفرض والإملاء على بلدان المنطقة العربية الحكم الذي ترتئيه الولايات المتحدة، وهو من المنظور الأمريكي الحكم المثالي، وهو الحكم الذي يتماشى مع السياسات الأمريكية في المنطقة وخلافه حكم غير مثالي على الدول أن تغيره قبل أن تقوم الولايات المتحدة بتغييره ولو بالقوة .

كما إننا نرى مشروع الشرق الأوسط ينادي بحقوق الإنسان، فإذا كان نظام الحكم الديمقراطي يمثل الحلقة المركزية لمبدأ الديمقراطية، فإن الموقف من حقوق الإنسان يمثل المعيار الأساسي لتقييم أي نظام حكم، فكيف يمكن للولايات المتحدة التي تعد مبادرة الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط من صميم مشروعها، أن تتعامل مع قضية حقوق الإنسان التي تتغنى بها كثيراً

وخاصةً خارج حدودها، وهي التي ضيقت الخناق على الكثيرين من مواطنيها وقيدت حرياتهم بالرقابة والمداهمات والاتهامات وخاصة العرب منهم وهم يحملون جنسية بلادهم؟ وإصدارها قانون مكافحة الارهاب الذي هو عبارة عن قانون طوارئ داخلي (الشاعرى، 2006:431).

إن مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بحقوق الإنسان ليكون سيفاً مسلطاً على رقاب جميع دول العالم الثالث وبعض الدول الأخرى. وهي تستخدمه متى تشاء وكيفما تشاء لخدمة مصالحها، وتتناسى الولايات المتحدة الاحتجاجات التي قدمتها جماعات حقوق الإنسان عن الإساءة التي يتعرض إليها السجناء في السجون والمعتقلات الأمريكية، ونشير على سبيل المثال لا أكثر، إلى الاحتجاجات المستمرة التي قدمتها جماعات حقوق الإنسان، والتي بينت الإساءة التي يتعرض لها المعتقلون في سجن غوانتانامو، وفي المركز العسكري الرئيسي للاستجواب في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان. ولكن مع غياب الصور والإعلام الحر الذي لا يخرج عن السيطرة الأمريكية تصبح الاحتجاجات ضعيفة التأثير (هيرش، 2005 :34).

وأما الجانب المعرفي الإعلامي والخاص بحقوق الإنسان، فيطالب مشروع الشرق الأوسط الكبير بالعمل على إصلاح وسائل الإعلام، وبتحريرها من السيطرة التي تمارس عليها من قبل الدولة، والشيء الذي يستوجب الاهتمام في مشروع الشرق الأوسط، أنه لا يتعرض إلى دراسة الأمور الأساسية التي تعيق قيام الإعلام، وكل وسائله الممكنة، وأهم هذه القضايا هي القوانين التي تقيد حرية إصدار الصحف أو إنشاء محطات إذاعية أو قنوات تلفزيونية في غالبية بلدان الشرق الأوسط، وبالأخص في دول العالم العربي (اغا،2003: 309-310)، إن الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من حالة تمركز هائل، مما جعل

بعض الشركات العملاقة تسيطر على كل شيء في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى على وسائل الإعلام نفسها، فقضية القمع الفكري والرقابة وإسكات المعارضين، ظهرت في الوثيقة التي شاركت بها الدول العربية، والتي تعتبر نفسها هي السلطة العليا التي تتحكم بوسائل الإعلام، وإعادة توسيع صلاحيتها في الرقابة ووضع القيود على المحطات العربية، حتى لا تتجاوز الحدود في مادتها الإعلامية وتتناول مالا تريد الدول نشره،لان ذلك قد يفضح بعض الممارسات التي تقوم بها الدولة أو أصحاب القرار فيها (ابو حسين، 2008:11).

وتبين الاحصائيات الواردة من بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق بشأن التهديدات المستمرة لحرية التعبير عن أي نتيجة للاستهداف المستمر للصحفيين ووكالات الانباء، وطبقاً للمعلومات الواردة من منظمات عالمية تراقب حرية التعبير في العراق، يتراوح عدد الصحفيين والعاملين في مجال الاعلام الذين قتلوا منذ عام 2003م – 2006م بين 100-140 شخص، اضافة الى اعتقاد الكثير من الاعلاميين كالاعتقاد الذي تعرض له سامي الحاج وهو في مهمة إعلامية أعتقل على أثرها وأرسل الى سجن غوانتناموا وتعرض الى ما تعرض له من تعذيب داخل المعتقل دون محاكمة، وهل هذه الحرية التي تريدها الولايات المتحدة؟ (حقوق الانسان،2006: 137).

ويلفت تقرير التنمية البشرية العربية الانتباه إلى أن الصحف العربية التي يتم تداولها، فهي تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة، ومعظم برامج التلفزيون تعود إلى ملكية الدولة، أو تخضع لمراقبتها، وتوصف برامج التلفزيون بضعف تقاريرها ذات الطابع التحليلي، ويقود هذا الضعف إلى عدم وجود اهتمام الشعب وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، وفيما يتعلق بالمواد التي يتعامل معها الإعلام الأمريكي والبرامج التي يعكف على نشرها، ويصورها مشروع

الشرق الأوسط، بشكل غير مباشر، على أنها أكثر تشويقاً وإثارة لاهتمام المواطنين مما يجري في العالم العربي، وبالتالي نجد المشروع يعمل على استبدال محتويات الإعلام العربي بما هو عليه الإعلام الأمريكي،وهذا له سلبياته الكثيرة والتي لا تتناسب وثقافة وعادات وتقاليد المجتمعات العربية، بما تحمله من فنون الرقص والخلاعة وثقافة التعري وممارسة الجنس على الشاشات الصغيرة، التي تحتل لها مكاناً في كل بيت (الأشهب، والحسيني، 2005:68).

يحاول المشروع الأمريكي استنهاض المجتمع المدني، من أجل إكسابه المعارف الضرورية له والتي هو بحاجتها، وذلك بتضمين مشروعها الشرق الأوسط الكبير انطباعا بأن المنظمات غير الحكومية تشكل العنصر الأساسي في المجتمع المدني، إن لم يكن المجتمع المدني المعاصر هو هذه المنظمات التي يجري تمويلها من الخارج، فالمشروع الذي نادت به الولايات المتحدة يطالب حكومات المنطقة بالسماح لمنظمات المجتمع المدني، ومنها المنظمات غير الحكومية، ومنظمة حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، بالعمل بحرية ودون عوائق، والأخذ في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، فينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة (المومني، 2005: 282).

لذا نجد في العديد من بلدان العالم الثالث، وفي البلدان العربية خاصة، سيلاً من المنظمات ذات الاهتمامات المتشابهة في البلد الواحد، إن تأييد الولايات المتحدة لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء والحكم القائم على المشاركة والمساءلة، أمور تجد ترحيباً واسعاً، لكونها أمور يسعى بها الإنسان ويرغب في تحقيقها إلاّ أن ارتهان قضية الإصلاح بالرؤية الرسمية، وعدم

مشاركة القوى الممثلة للشعوب من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني، تجعل عجلة الإصلاح ونشر الديمقراطية وبناء مظلة معرفية من التثقيف تتعثر ولا تحقق أهدافها (المهدي،2005: 4)، وان ما حمله مشروع الشرق الأوسط من بناء المجتمع المعرفي التعليمي، المعرفة تمثل الطريق إلى التنمية، وخصوصاً في عالم يتسم بثقافاتٍ معرفيةٍ كثيرةٍ ومكثفة.

فقد كانت منطقة الشرق الأوسط في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حدٍ بعيد، وأما اليوم فهي متأخرة عن ركب الأمم والفجوة الفاصلة بينهما كبيرة (المومني، 2005: 282-283)، لان التعليم الأساسي في المنطقة العربية يعاني من نقص وتراجع في التمويل الحكومي وهذا نابع من استخدام المال الحكومي في خطط تنموية حكومية لم تثبت نجاعتها في البلدان العربية، وهدر المال العام في مجالات تسمح لامتلاء جيوب الطامعين به، مما أدى إلى تسريب الطلبة من المدارس والالتحاق بمهن أخرى، فكثرت بذلك أعداد الأميين وازدادت نسبهم، مما حمل الأمم المتحدة على إطلاق شعارٍ على برنامجٍ لها بهذا الخصوص باسم محو الأمية، وركز البرنامج على تعليم المرأة (حسين،2005 : 25).

كما وتنادي المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم، بحيث يكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح، والقطاع الخاص، وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة، ونظرائهم من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع التي تتطلب المعالجة، لقد وضعت سلسلة من مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وسد النقص في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم (العمرو،2004: 157).

وأما من ناحية الشبكة العنكبوتية فإن المنطقة العربية تحتل المستوى الأدنى من حيث التواصل على هذه الشبكة، ومن الضروري العمل على تقريب المسافة الكمبيوترية بين المنطقة العربية والعالم، نظراً إلى زيادة المعلومات المتوفرة على الشبكات العنكبوتية، وبسبب الأهمية التي تتمتع بها هذه الشبكات وخاصةً في الأعمال التجارية والعلمية.

وقد قامت مجموعة الدول الصناعية الثماني على إطلاق شراكة ما بين القطاعين العام والخاص؛ لتوفير الاتصال وتوسيعه في أنحاء المنطقة، والعمل على ربط هذه الشبكات داخل المدن والأرياف في البلد الواحد، وكذلك ربط المدارس بشبكات الكمبيوتر، وقيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير المناهج الدراسية ووضعها على الشبكات (الاشهب،2005: 160)، والملاحظ أن هذا أمر يعد إلى جانب صالح دول المنطقة العربية، لكن علينا أن لا ننسى الجانب السلبي الذي تجلبه هذه الشبكات العنكبوتية منها: الإسراع في عولمة العالم، وفي الجانب الأمريكي يمكننا إطلاق مصطلح آخر غير هذا وهو أمركة العالم، وما تحمله هذه الأمركة من أخطار على العالم بعامة والوطن العربي بخاصة، ونقل ما هي عليه الحضارة الأمريكية للمنطقة العربية وفي كثير منها تتنافى مع ما جاء به الدين والعادات والتقاليد العربية، وبالتالي يسقط الشباب تحت بريق الحضارة الأمريكية بكل سلبياتها، والتي لا تتناسب مع المنطقة العربية لكونها نبتت في البيئة الأمريكية.

إن مستقبل أي أمة لا يتشكل من فراغ ولكن من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة به القائمة على تحسين كفاءة التعليم ونوعيته في المؤسسات، وإن مسألة القطب الواحد المسيطر عسكرياً واقتصادياً لن يدوم، والمستقبل هو للتنافس التكنولوجي والاستثماري بين الشعوب، ويجب مواجهة تحديات المستقبل،

بالخروج من التخلف واللحاق بركب العالم المتقدم عن طريق احترام الحريات وحقوق الإنسان، ويجب قيام ثورة شاملة في التربية والتعليم والثقافة والفكر من أجل خلق مناخ يهيئ لإقامة المجتمع المثالي (ابو سمرة، 2007:25).

تميزت ردود فعل الدول العربية على مشروع الشرق الاوسط على تحفظاتها على المبادرة الامريكية المسماة مشروع الشرق الاوسط الكبير، وبدا أن أكثر تلك الدول لا تصدق ما تقوله الولايات المتحدة عن دوافعها وأهدافها من هذه المبادرة، وقد تعرضت تلك المبادرة الى انتقادات شديدة، وقد جاء أول الانتقادات والذعها من رئيس تحرير تقرير التنمية البشرية العربية الذي استنكر وضع وشنطن يدها على التقرير، ونتيجة الضغوط التي تعرضت لها الدول العربية من أجل البدء بالمبادرة الامريكية، اضطرت بعض الدول العربية القيام بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الانسان من أجل التخلص من الضغوط التي تمارس عليها من الخارج.

إن ما سبق الحديث من تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي، يعد من أهم السمات الأساسية التي رغبت الولايات المتحدة الأمريكية تسويقها للشعوب والحكومات الشرق أوسطية على اعتبارها صديقة لدول المنطقة و شعوبها، إلا أن هذه الشعارات الثلاث تخفي الكثير مما يصب في الصالح الأمريكي، عجز الوعي العربي لدى البعض عن كشف مضمونها الحقيقي ليتم التنديد به، والبعض الأخر يعرف المضمون الحقيقي، ولكنة يمشي ويروج له ويسايره، وهؤلاء هم الذين عن طريقهم تمر كل ما يضمر الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة من شرور إلى المنطقة وأبنائها بينما رأت الأغلبية العظمى الحقيقة في المشروع فهي تقف منه موقف الرفض والاستنكار .

المطلب الثاني

زيادة الفرص الاقتصادية

إن البطالة هي في حد ذاتها سيف مسلط على رقاب الحكومات من قبل الشعوب، والسبب في ذلك لأنها هي المعنية والمسؤولة أمام شعوبها في إيجاد فرص عمل لأولئك الذين أصبحوا في سن العمل، ولان البطالة إن تفشت في صفوف الشعب أدت إلى مالا تُحمد عقباه، فتكثر البلابل والفتن، والسرقات، والاحتجاجات، والمظاهرات وربما العصيان المدني مما يجعل الاستقرار في مهب الرياح لتلك الدولة.

إن التقدم بهذا الاتجاه لإيجاد فرص عمل وزيادة الموجود منها يمكن الوصول إليه من خلال تعزيز عمليات الإصلاح، حيث تقوم الحكومة بتركيز طاقاتها على البناء والإنتاج، والاهتمام بالمستقبل الشامل للمواطن وتلبية احتياجاته، وتوفير الفرص للمواطنين من خلال استغلال مواهبهم الطبيعية، وتأمين مشاركتهم الكاملة في حكم بلادهم بصيغة حرة وآمنة.

إن مشروع الشرق الأوسط غير معني بالنهوض بصورة جدية في المجتمعات الشرق أوسطية اقتصادياً، رغم كل الحديث الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية عن الديمقراطية والمعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية؛ فهذه الأمور ليست هي وحدها التي تؤدي إلى خلق مجتمعات مزدهرة ومتقدمة، فالقضاء على الفقر والتخلف والتبعية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيام بتحول اقتصادي، إن المصلحة لأي دولة كان الهدف منها تحسين دخل الفرد فيها أو تمكينها من القيام بمشاريع كبرى، وإن عماد الوصول إلى المصلحة هي السياسة التي ترتبط بشكل أو بآخر بالاقتصاد من أجل تحقيق مصلحة الدولة (مصطفى،2006: 5).

ومن الواضح أن بلدان الشرق الأوسط ليست بحاجة إلى المزيد من اللامساواة، والفقر، والبطالة، وتدمير الطبقة الوسطى، والركود الاقتصادي، وتمركز الثروات، بل إن ما تحتاجه بلدان الشرق الأوسط هو تطبيق إستراتيجية تنمية عادلة ومتواصلة وموجهة نحو مصالح الناس الحقيقة. إن مهمة المشروع تكمن في إطلاق قدرات القطاع الخاص واعتبارها حجر الزاوية في تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل، ولم تكن التنمية المطلوبة مجرد تحقيق ارتفاع معدل نمو الإنتاج القومي الإجمالي، أو الدخل القومي، وتحقيق ارتفاع متوسط دخل الفرد، فكل تلك الأشياء لا تعالج الفقر واللامساواة وتدهور مستويات المعيشة، فالتنمية المطلوبة هي تلك التي تقوم بتحسين ظروف الحياة بالنسبة إلى أوسع قاعدة من الناس، وتعمل على تغيير الاقتصاد القومي وبنيته وهيكلته (حرب، 2007: 9)، ومع إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال مشاريعها وخططها، كمشروع الشرق الأوسط، إلى وجود أرضية أمام تحقيق توجهات رأس المال الأمريكي للسيطرة على أي مشاريع أو مصادر محلية على امتداد الشرق الأوسط دون أية صعوبات. ويدعو المشروع إلى زيادة الفرص الاقتصادية في واقع الأمر لرأس المال الأمريكي لا لغيره. وإلى إصلاح الخدمات المالية في المنطقة، وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية (المصري، 1992: 72-73).

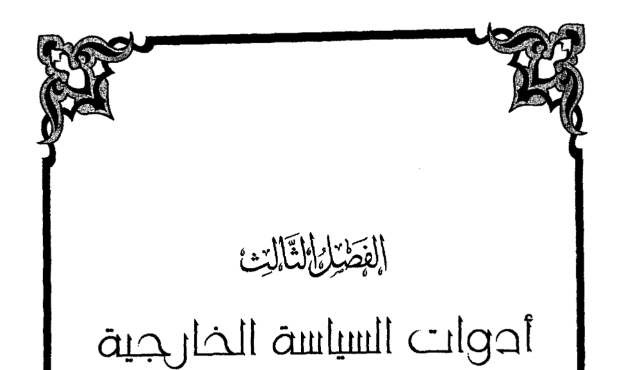
إن الولايات المتحدة تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في بلدان المنطقة، وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية، مع التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تحد من سيطرة الدولة على الخدمات المالية ليتسنى لها العبث بها كيف ما شاءت لصالحها (حسين، 2005: 26-27).

ويتحدث المشروع بقوة عن أهمية تحرير التجارة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على الالتزامات الإضافية لمنظمة التجارة العالمية، ويبدي المشروع اهتماماً خاصاً بقيام بلدان الشرق الأوسط بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية من الناحية الاقتصادية، ولكن بالصورة التي تخدم المصالح الاقتصادية الأمريكية ولو قضى ذلك على اقتصاديات المنطقة، ويسعى مشروع الشرق الأوسط إلى تعزيز دور البرجوازية المرتبطة برأس المال العولمي في قاعدة الأنظمة في الشرق الأوسط، فالعنصر الأساسي في البنية التحتية لنشاط رأس المال العولمي في المنطقة هو تأمين الاستقرار، مع أن بعض النظم الحاكمة في العالم العربي، رأت فيه تهديداً محتملاً لها ولوجودها (مصطفى،2006: 10).

علينا أن ندرك حقيقة أن الدعوة لنشر الديمقراطية والإصلاح خاصة في المجال الاقتصادي لا تهدف إلى تطوير اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط، ولا إلى نشر نموذج اجتماعي اقتصادي مماثل أو منافس، بل إلى خلق نموذج أشد تبعية للاقتصاد الأمريكي، إن الأجواء الاقتصادية التي تسعى إليها الولايات المتحدة، ما هي إلا أجواء جاهزة لتصدر إليها أزماتها المالية والاقتصادية المستفحلة، وهذا يعني لشعوب وبلدان هذا الشرق مزيداً من التردي الاقتصادي، ومزيداً من الفقر والبطالة والجوع والتخلف، ومزيداً من الانحدار والتردي الخلقي والفكري والاجتماعي، وإذا كانت بعض الأنظمة تعارض هذه الإصلاحات فليس لأنها ضد الأمركة، بل لأن هذه التغيرات ستجعلها مرفوضة من شعوبها (حماد، 2004: 144-145)، وما مطالبة الإدارة الأمريكية البلدان العربية بتحسين وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلا لرفع القيود والحواجز الجمركية وهو مطلب أساسي من مطالب منظمة التجارة العالمية، وبذلك يتسنى لها إدخال البضائع الغربية المكدسة التي ستغرق أسواق الشرق

ببضائع فاسدة وتالفة وزائدة، وبهذا يتم القضاء على الاقتصاديات الوطنية، ويدمر كثير من الصناعات المحلية في بلدان الشرق الأوسط (رشيد، 2005: 9).

إن مشروع الشرق الأوسط ما هو إلا حلقة من الحلقات المتواصلة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، ففي المجال الاقتصادي تأتي هذه الحلقة في مقدمة حلقات السيطرة بل أكثرها أهمية لان الاقتصاد في أي بلد من البلدان هو عصب الحياة، فإذا ما تمت السيطرة عليه أدى ذلك الأمر إلى شل الحياة في ذلك البلد، وان الشرق الأوسط نقطة البداية للوصول إلى هذه الغاية وكانت أول الخطوات العملية غزو أفغانستان واحتلال العراق وهناك خطوات أخرى لاحقة، وبلا شك أن الدافع الحقيقي للحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب هو السيطرة على بترول الشرق الأوسط وخيراته الطبيعية والبشرية حتى يتسنى لها السيطرة على العالم بأكمله، من أجل تنمية وحماية مصالحها، وحماية أمن إسرائيل في المنطقة وتنمية مصالحها أيضاً، وكذلك جعلت من أسلحة الدمار الشامل السبب الرئيس في احتلال العراق، رغم التقارير النافية لذلك من قبل لجان التفتيش التي كانت تصل لهذا البلد، وعدم تمكن القوات الأمريكية من العثور على أي منها أثناء الحرب، حتى ما بعد دخول القوات الأمريكية العراق والسيطرة عليه، وهذا يعطينا التأكيد الذي لا يقبل الشك أن البترول هو أحد الأسباب الرئيسة في احتلال العراق إن لم يكن الأهم.



الفصل الثالث

أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ المشروع

الفصل الثالث

أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتنفيذ المشروع

السياسة الخارجية الأمريكية تعمل على تشكيل الأحداث في كل جزء من هذا العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية، لقد أدت سياسات بوش لإصلاح هذه المنطقة وما تنوي القيام به من إصلاح، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، وتحويلها إلى مجتمعات ديمقراطية، إلى احتلال العراق، وارتفاعٍ حاد في أسعار النفط العالمية، وتعود معظم السياسات الأمريكية في المنطقة إلى نشاطات اللوبي اليهودي هناك، وعلى الرغم من أن المصلحة الوطنية الأمريكية يجب أن تكون المحرك الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه في العقود الأخيرة فإن الأولوية تأتي لصالح إسرائيل وبذلك تغدو المحرك الأول لهذه السياسة، وأن مشروع الشرق الأوسط يدور في معظمه لصالح هذه الدولة، ويأتي في واحدٍ من أهدافه البعيدة خلق دويلات ضعيفة، تكون إسرائيل هي الأقوى من بينها، هكذا يرى دعاة الإستراتيجية الأمريكية وترتضيه الجماعات اليهودية داخل وخارج إسرائيل.

ونحن في معرض الحديث عن مشروع الشرق الأوسط، فلا بد من استعراض أدوات السياسة الخارجية الأمريكية،التي ترى بها الولايات المتحدة الوسائل المناسبة لتخطي المعوقات، والتي كما نرى بعضها على أرض الواقع تستخدم لتنفيذ هذا المشروع الاستعماري والذي في

مضمونه وكأنه الباعث إلى الخير في ظاهره وأما فيما يضمره فهو الشر بعينه للمنطقة وأهلها، وذلك من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الأدوات السياسية.
- المبحث الثاني: الأدوات الاقتصادية.
- المبحث الثالث: الأدوات العسكرية.

المبحث الأول

الأدوات السياسية

وفقا للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة العربية أصبح الشرق الأوسط محل تطبيق لتلك الإستراتيجية، وذلك باعتبار العالم العربي مصدر الخطر الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة النظر الأمريكية، وأن منظري تلك الإستراتيجية يرون أن المتطرفين الإسلاميين غير عقلانيين. فإذا ما امتلكوا أي نوع من أنواع القوة فإنهم سوف يهددون العالم أجمع، وبعد ذلك يكون الأمر غير قابل للاحتواء.

لذلك فإن الإستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق بهدف تحويله إلى قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، كانت بسبب موقعه الاستراتيجي والذي يتميز بجوار دول عدتها الولايات المتحدة الأمريكية دولاً لا تتماشى مع سياستها، وتناهض السياسة الأمريكية، وتحاول إجهاض أهدافها في المنطقة وهذه الدول مثل: إيران وسوريا.

وإن السياسة الجديدة التي اتبعتها أمريكا تقوم على العمل الاستباقي إن لم يكن الوقائي - الانفرادي، والتي تحمل في ثناياها الديمقراطية التي تدعي بها الولايات المتحدة الأمريكية لفرضها على المنطقة، بواسطة الحاملات العسكرية التي تجوب البحار، وهذه السياسة ما هي إلا سياسة فارغة المضمون وإن بدت براقة المظهر، فما هي إلا إحدى صور الانقضاض على مبدأ السيادة لبعض الدول لصالح الولايات المتحدة، وبالتالي فهي سياسةً قائمةً على أساس النوايا وليس على أساس الأدلة والبراهين، فها هي الآن تحاول عزل كل قوى المقاومة

في العالم العربي والإسلامي، من أجل فرض هيمنتها على المنطقة دون رقيب أو حسيب، لتمرير مشروعها الشرق أوسطي. وسنتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب هي:

- المطلب الأول: عزل القوى المقاومة للمشروع.
- المطلب الثاني: إضعاف الأنظمة السياسية العربية.
- المطلب الثالث: تطويع الأنظمة السياسية الإقليمية.

المطلب الأول

عزل القوى المقاومة للمشروع

إن الولايات المتحدة تعي أمر مشروعها بأنه غير مقبول لكثير من التوجهات والأحزاب والفئات في منطقة الشرق الاوسط، لذا فقد أعدت عدة ادوات من أجل تنفيذه ويتمثل هذا بعزل القوى المقاومة للمشروع، وهذا ما نبينه بالآتي:

أولاً: حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

تميزت القضية الفلسطينية على مدار وجودها بتعقيداتها واختلافها عن باقي القضايا الأخرى، وذلك على مختلف المجالات سواء كانت تفاعلات داخلية، أو في علاقاتها الخارجية، لكن الانتخابات التشريعية الأخرى أدخلت القضية الفلسطينية في حالة من التعقيد تكاد أن تكون منقطعة النظير، وذلك لأسباب منها: أنه لأول مرة تحصل حركة إسلامية في العالم العربي على هذه النسبة من القاعدة الشعبية في السلطة التشريعية، ولأول مرة في العالم العربي تقود الحركة الإسلامية السلطة بطريقة ديمقراطية، والأكثر تعقيداً وإلحاحاً، يكمن

في وجود الاحتلال الإسرائيلي والذي يفرض على الفلسطينيين نوعا من العلاقة، سواء مع المحتل، أو مع العالم الخارجي (نعيرات، 2006 : 71).

ليست هذه الديمقراطية التي تريدها الولايات المتحدة في المنطقة، بل تريد غير ذلك والتي تتلاءم مع سياساتها في المنطقة العربية من أجل تنفيذ مخططاتها، وهذا التراجع الذي أقدمت علية الولايات المتحدة لا تعترف بواقعيته، ولكنها متشبثة بمواصلة تنفيذ سياساتها ودعم حلفائها الإقليميين عبر مختلف الوسائل (عبد الهادي، 2006: 102-108)، لذا سعت الولايات المتحدة إلى دعم جهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشتى الوسائل السياسية والاقتصادية من أجل إبعاد حركة حماس عن الساحة السياسية في فلسطين، والعمل على تقويض شرعيتها، وتوجيه أنظار الشارع الفلسطيني إلى الرئيس عباس على أنه هو المنقذ لهم، وذلك لإقناع الشعب الفلسطيني بقبول كل ما تم الاتفاق عليه من اتفاقيات ومفاوضات السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، ولكن منذ البداية وقبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية، فإن حركة حماس والقوى المعارضة الأخرى قد رفضت قبول كل الاتفاقيات من أوسلو إلى خارطة الطريق (عدوان، 2005: 17).

وبعد الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2006 م، تسلمت حركة حماس السلطة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذه الانتخابات التي أتت بالحركة المقاومة الإسلامية حماس إلى السلطة لم تكن تتوافق مع المفهوم الأمريكي، وبدأت الولايات المتحدة بالتحريض ضد الحركة الإسلامية حماس، على اعتبارها منظمةً إرهابيةً ولا يجوز التعامل معها (نوفل، 2005: 52-56)، وهذا يتأتى من كون حركة حماس لم تعترف بوجود إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، عندها قامت الولايات المتحدة بدفع حركة فتح لمواجهة حركة حماس، ويواصل المشهد الفلسطيني مراوحته بين شقي المعادلة للتوافق الذي حصل بين الحركة والمنظمة في المملكة

السعودية للخروج من هذا الإشكال والفخ الذي نصبته الولايات المتحدة (ماكوفسكي، 2007: 8)، وبعد سلسلةٍ من اللقاءات المتعددة بين الأطراف والفصائل السياسية بغية التوصل إلى حكومة وحدةٍ وطنيةٍ، والوصول إلى اتفاق حقيقي بين الطرفين فتح وحماس، بعد أن تضاعفت الحاجة إلى حكومة وحدةٍ وطنية، تتشكل على قاعدة الحد الأدنى من التفاهمات بين الفصائل الفلسطينية، ليس لأنها يمكن أن تكون الحل السحري للأزمة الفلسطينية، ولكن لكونها -أي حكومة الوحدة- الخيار الوحيد الممكن لتجاوز مأزق الوضع الراهن للحكومة والسلطة (جمعة، 2006: 168)، إن الولايات المتحدة لا تريد أن تكون هناك حكومة وحدةٍ وطنيةٍ داخل فلسطين، بقدر ما تريد أن تكون هناك حكومةٌ تسمع وتنفذ ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منها، وذلك من خلال التقليل من المطالبات بالحقوق الفلسطينية، والعمل على نبذ المقاومة كلياً، والانخراط تحت مظلة العمل على خلق شرق أوسط كبير، تحت الرعاية الأمريكية، والهيمنة الإسرائيلية (جمعه،2006: 168-169)، لذا أعطت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل للعمل على إضعاف حركة حماس على اعتبارها عقبة أمام قيام مشروع الشرق الأوسط الذي يصب في صالح إسرائيل، فقامت عندها إسرائيل بمحاصرة قطاع غزة عسكرياً، وشنت إسرائيل هجمة شرسة ضد هذا القطاع خلفت وراءها دماراً شاملاً، لقد مثلت محاصرة غزة عسكرياً بمثابة رسالة لكل من يحاول أن يخالف التوجهات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وخصوصاً الإسلامية منها، لأن أكثر ما تخشاه الولايات المتحدة وإسرائيل من الإسلاميين لحبهم للشهادة ومناداتهم بتفعيل أيديولوجية الجهاد، لذا ذهب البعض في وصفهم للحصار وأهدافه إلى القول: يبدو أن قطاع غزة يتعرض إلى أشرس هجمة من قبل القوات الإسرائيلية، والهدف من ذلك هو محاولة الولايات المتحدة وإسرائيل أن يقوما

بنزع سلاح المقاومة الإسلامية حماس، وتحجيم دورها حتى يتم بسط المخطط الأمريكي على أرض الواقع دون أي معارضة (بترا، 2008: 1)، هذا وقد تضمنت الهجمة الإسرائيلية الشرسة استدعاء العديد من قيادات الحركة للتحقيق معهم، ومن ثم قيامها باعتقالاتٍ واسعةٍ للناشطين منهم، وقامت السلطات الإسرائيلية بمداهمات غير مسبوقة للبيوت وأماكن سكن المواطنين ممن ينتمون للحركة، وعلقت صحيفة "صوت الحق والحرية" الناطقة باسم الحركة، واستباحة المقدسات التي تلهب مشاعر المنتمين للحركة، حيث نادت الأوساط اليهودية بوجوب فتح أبواب الحرم القدسي أمام الزوار اليهود، ووصفت الحركة الإسلامية بأنها خطيرة للغاية على أمن إسرائيل ومستقبلها (علي، 2003: 18-19).

ليس أمام الولايات المتحدة وإسرائيل سوى استخلاص الدروس والعبر من أربعة عقود مضت، حيث فشلت في انتزاع الاستسلام من الفلسطينيين رغم كل ما شنته من حروب، وما قامت به آلة القتل وترسانتها العسكرية الضخمة التي تسخرها بيد إسرائيل من جرائم حرب وإبادةٍ جماعيةٍ، ولن تختلف المحرقة الحالية في نتائجها عن تلك التي أفرزتها سنوات الاحتلال الطويلة، والتي لم تفلح في كسر إرادة الصمود والكبرياء لدى الشعب الفلسطيني رغم فداحة خسائره وسقوط آلاف الشهداء والجرحى من المدنيين العزل (بترا، 2008:16)، لقد وصل عدد الشهداء من جراء هجمة إسرائيل المؤيدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال 3 أيام من الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، إلى 110 شهداء، وحوالي 312 جريحا، و هذا العدد من ضحايا العدوان هو الأكثر دمويةً منذ عام 2000 م في الأراضي الفلسطينية، إن هذا الحصار وهذا القتل والتدمير الذي يقع على يد المحتل الإسرائيلي، يجعل الطرفين حماس والمنظمة أمام مسؤولية تاريخية عنوانها البحث عن سبيل يقود إلى الوحدة الوطنية (الحطاب، 2008: 30).

ولعل ما يبعث إلى ما يمكن تسميته بالحالة الهمجية المستخدمة من قبل الجيش الإسرائيلي هو مضي الإسرائيليين في ارتكاب المجازر بدم بارد، والاستهداف المقصود للأطفال والشيوخ والنساء العزل دون الاهتمام بشيء، وقد استنكرت فعاليات حزبية وشعبية العدوان الإسرائيلي الآثم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، مؤكدين أن العدو الإسرائيلي يمارس في حربه هذه إبادة جماعية، داعية المجتمع الدولي والعربي إلى تحرك جاد ومسؤول لوقف المحرقة الإسرائيلية (الطاهات، 2008: 8)، ولم يتوقف العمل العسكري ضد غزة منذ ان باركت الولايات المتحدة الهجمة الإسرائيلية حتى اليوم، فإننا نسمع يومياً عن قتل وجرح العشرات من الفلسطينيين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن تفشل إسرائيل بعملياتها داخل قطاع غزة، كما فشلت من قبل مع حزب الله، ومن خلال ما تعرضت له غزة من اعتداءات مستمرة من قبل القوات الإسرائيلية المدعومة أمريكيًا؛ وإن قطاع غزة تعرض إلى الحصار منذ فترة، دون أن تتدخل أي جهة لإنقاذ الشعب الفلسطيني، الذي يتعرض إلى القتل والتدمير يوميًا، ودون أن تضع إسرائيل حساباً لأحد، حتى الدول العربية التي تنادي بالقومية تقف هي الأخرى مكتوفة الأيدي، ربما خوفاً من الولايات المتحدة، التي تعتبر مثل ذلك يتعارض مع سياساتها، والتي تعبر عنها السياسة الإسرائيلية التي تتخذ من الحصار والهدم والقتل والتدمير وسيلةً، لتحقيق ما ترنو إليه (السعايده،2008: 3).

إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تحاولان أن تضغطا على حركة المقاومة الإسلامية حماس بكل الطرق، من أجل التخلي عن مقاومتها لإسرائيل والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، حتى تتحول من عقبة إلى أداه أمريكية

وإسرائيلية لتنفيذ مشاريعها في المنطقة العربية والإسلامية وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لقد أثمرت سياسة العزل التي قامت بها الولايات المتحدة، وباتت مظاهرها واضحة أمام العيان للقريب والبعيد، وتمثلت تلك المظاهر بما يأتي:

- شق الصف الفلسطيني إلى شقين فريق مع منظمة التحرير الفلسطينية، والآخر مع حماس وكانت هذه السياسة من صنيع السياسات الاستعمارية القديمة والتي عنوانها "فرق تسد".

- إنهاك حركة حماس بالسيف الفلسطيني تارةً، والذي يوجد بيد منظمة التحرير وذلك من خلال تشجيع المنظمة ودعمها للإعمال والمواقف التي تتخذ ضد الحركة، وتارةً أخرى بالسيف الإسرائيلي الذي لا ينفك عن حصار وضرب غزة بآلته العسكرية.

- تشجيع الدول الأوروبية بل الضغط عليها، لعدم التعامل مع حركة المقاومة الإسلامية حماس على اعتبارها منظمةً إرهابيةً هدفها فناء إسرائيل – ولا ننسى أن إسرائيل من صناعة الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا – وكان لهذا التشجيع والضغط نتائجه وفق ما أرادته الولايات المتحدة وإسرائيل معاً.

- الضغط على البنوك العربية وغير العربية بعدم قبول تحويلاتٍ مالية من أي من المصادر إلى حركة المقاومة الإسلامية حماس، ولولا هذا الضغط لكان المتبرعون للحركة من غير الحكومات العربية والإسلامية ما يكفي حاجة الشعب الفلسطيني.

- اللجوء إلى منع الأشياء الضرورية والمتعلقة بالحياة اليومية إلى قطاع غزة مثل المحروقات وأساسيات الطعام، حتى أعلن البعض إلى قرب وقوع فاجعةٍ إنسانيةٍ بالقطاع.

- إغلاق أبواب بعض العواصم العربية في وجه حركة حماس واتهام الحركة أحياناً انها تلعب بورقة استقرار الدول عن طريق المناصرين لها في هذه الدول.

- إن منظمة الأمم المتحدة لم تقم بأي عمل سياسي جراء ما يحدث وما حدث في قطاع غزة من قبل إسرائيل المدعومة سياسياً من الولايات المتحدة، وهذ يعني أن الأمم المتحدة دخلت كشريكٍ في حصار الحركة لصمتها إزاء ذلك، وهذا ليس غريب، لان الولايات المتحدة تتخذ من الهيئة الدولية بكل فروعها وأقسامها أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية .

إن ما سبق ما هو إلا رسالةٌ سياسيةٌ تخبئ في مضمونها أن كل من يقاوم مشاريع الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وإن تعددت مسمياتها، يلقى هذا الذي لقيته حركة المقاومة الإسلامية حماس من الولايات المتحدة، على اعتبار أن الولايات المتحدة هي الأقوى والتي تقود النظام العالمي الجديد منذ انهيار الإتحاد السوفيتي.

ثانياً: جماعة الإخوان المسلمين:

إن الإخوان المسلمين منتشرون في معظم الأقطار العربية، وبالتالي فان السياسة الأمريكية لا تظهر بوضوح إزاء ما اتبعته هذه السياسة بحق الإخوان المسلمين، كما تتخذه من سياسات ضد حركة المقاومة الإسلامية حماس، لكون وضع حماس يختلف اختلافاً كبيراً، فهي تسيطر على منطقةٍ محددةٍ في قطاع غزة على اقل تقدير هذا هو معقلها الرئيسي، أضف أنها تمتلك السلطة وتمارسها في معقلها (بترا، 2008: 16)، وأنها تقع ضمن السيطرة الإسرائيلية حيث ان اسرائيل استطاعت التحكم بكل ما يمكن إدخاله إلى هذا القطاع من مؤنٍ ومحروقاتٍ

وأدويةٍ وما إلى ذلك، كذلك تتحكم بكل ما يخرج من هذا القطاع ويمكن تصديره للخارج، لهذه الأسباب نجد السياسات الأمريكية التي تنفذ من خلال إسرائيل، أو السياسات الإسرائيلية التي تنفذ بحق القطاع بمباركةٍ أمريكيةٍ واضحةٍ للعيان وتحت سمع وبصر المشاهد (السعايده،2008: 3)، وأما ما يمكن أن يتخذ من قبل الولايات المتحدة بحق الإخوان المسلمين فيختلف، فان كانت تمارس الولايات المتحدة سياساتها من قبل إسرائيل، ففي حالة الإخوان المسلمين تمارس من خلال الأنظمة التي تتواجد الجماعة على أرضها، فالأنظمة السياسية العربية وفق هذا الأمر، تقوم بعملية ضبط نشاطات وفعاليات الإخوان المسلمين المختلفة وفق أطرٍ منضبطة، وبما يتلاءم مع الظروف،وإذا ما خرجت النشاطات والفعاليات عن المألوف إلى نشاط الفعل ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تدخلت الأنظمة العربية لضبط ذلك واعتبار ذلك النشاط لا يخدم استقرار البلد ويدعوا إلى الفتنة وتتدخل السلطات وتأخذ التدخلات مظاهر عدة منها: سجن رموز الإخوان، وإلحاق التهم ومن ثم تقديمهم للمحاكمة إلى غير ذلك (العريان،2003: 38).

إن عملية إضعاف جماعة الإخوان المسلمين والسيطرة عليها ليست من مهمة الولايات المتحدة من الناحية الإجرائية بل هي من مهمة الأنظمة العربية، والنظام الذي لا يقوم بذلك، يكون للسياسة الخارجية الأمريكية بحقه إجراء هذا الإجراء يختلف من دولة إلى أخرى ومن مظاهر هذه الإجراءات على وجه العموم: تلفيق تهمة لذلك النظام بأنه نظامٌ إرهابي (الواعي،2001: 14)، أو على اقل تقدير نظام يدعم الإرهاب، والضغط على الدول الأخرى من أجل عدم التعامل مع نظام تلك الدولة، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وتجميد الأرصدة المالية لهذه الدولة في البنوك الأمريكية، ودعوة الدول الأخرى للاحتذاء بحذو

أمريكا في مجال تجميد الأرصدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر فان أمريكا انتقدت الحكومة الأردنية بسبب إعطاء الإخوان المسلمين اهتماماً كبيراً لحث الحكومة الإخوان المسلمين على التخلي عن مقاطعة الانتخابات والمشاركة في انتخابات 17 حزيران عام 2003 م (هيئة تحرير المجتمع، 2003: 32).

إن الولايات المتحدة ما تتبعه من سياسات مع حركة المقاومة الإسلامية حماس قد لا تتبعه مع جماعة الإخوان المسلمين لأن مواقف الإخوان المسلمين تتداخل مع مواقف الحكومات التي تعيش على أرضها الجماعة، ولربما حتى لا يذهب القول أن الولايات المتحدة تعادي كل شيء إسلامي، فهي أحيانا تمتدح جماعة إسلامية وتتخذ موقف العداء من الأخرى، وهذا ما تم فعلاً عندما مدحت الإسلام الذي تنتهجه تركيا في حياتها الرسمية.

ثالثاً: الأحزاب الإسلامية (حزب الله):

منذ عام 1999، وإسرائيل تفكر بالانسحاب من لبنان، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من أن يملأ حزب الله الفراغ الذي تشغله إسرائيل في حال قيامها بسحب قواتها من الجنوب اللبناني، ولم يكف حزب الله عن ضرب إسرائيل خلال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، بل تابع هجماته على إسرائيل بعد الانسحاب، وقام بأسر ثلاثة جنود من الجيش الإسرائيلي، وقامت إسرائيل بالتفاوض لاسترجاعهم،مما أعطى حزب الله جرأةً وقوةً في الموقف لمقارعة الجيش الإسرائيلي، وفي عام 2000م، زادت وتيرة هجمات حزب الله على شمال إسرائيل مما رفع معنويات جند حزب الله، وبالمقابل خارت معنويات الجيش الإسرائيلي المرابط على الحدود اللبنانية، وخصوصاً بعد أن انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني وكان من مظاهر خور المعنويات إقبال البعض

ويجعلها تقترب من نمط القوات الدولية التي يفرضها الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل القيام بدور حيوي في الجنوب اللبناني، وهو ما يعني فتح جبهة جديدة للتوتر بين حزب الله وهذه القوات مستقبلاً (العناني، 2006: 143-145)، لقد حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل بكل الطرق عزل حزب الله سياسياً من خلال الدعم الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة إلى الحكومة اللبنانية، وعزل حزب الله عن الفئات الاجتماعية الأخرى بحجة الانقسامات الطائفية في لبنان، لكون حزب الله يشكل تحدياً للمصالح الأمريكية في لبنان، برفضه لكل السياسات الأمريكية في المنطقة (نصر الله،2007: 28).

بعد خروج الرئيس اللبناني إميل لحود من القصر الرئاسي في لبنان، بدأت القوى السياسية اللبنانية تبحث عن رئيس جديد للجمهورية، فقد دعا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري إلى عقد جلسة لمجلس النواب في 22 نيسان، وحضر أكثر نواب 14 آذار، وغاب أكثر نواب المعارضة، الفريق الأول أراد أن يعزز مطلبه الوطني بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، إلا أن الفريق الثاني استنكف، لا لأنه لا يريد العماد ميشال سليمان في سدة الرئاسة، بل لأنه يريد أن يكون هذا الانتخاب جزءاً من حلقات مترابطة لحكومة اتحاد وطني وقانون لانتخاب عادل، وقانون الانتخاب هو الهيكل العظمي لأي تغيير في الأوضاع السياسية اللبنانية، وعلى كل الفرقاء فيه أن يتنازلوا للوطن (عوض، 2008: 7)، وإمعانًا في سياسة العزل المتبعة في لبنان وتعميقها، سواءً بالنسبة إلى المعارضة اللبنانية وبالنسبة إلى التيار الوطني الحر الذي يقوده الرئيس ميشال عون. حضر إلى بيروت -بشكلٍ مفاجئ- منسق الأنشطة الأمريكية في لبنان "ديفيد ولش"، ليدعو من جديد إلى سياسة الغالب والمغلوب على الساحة اللبنانية بين المعارضين والموالين، كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إبعاد المعارضة

عن السلطة اللبنانية وعن أي حوار بين الموالين والمعارضين، ويصف البعض من الساسة اللبنانيين إن الولايات المتحدة وما تزال تعلن أنها تعارض أي حل سلمي وأي مبادرةٍ عربيةٍ للسلام لا يتوافق وسياستها المتبعة في الشرق الأوسط (بشير، 2008: 11)، وأخيراً توصل اللبنانيين إلى انتخاب رئيس للجمهورية بعد فترة طويلة وبوساطة عربية، منذ أن خرج الرئيس أميل لحود في تشرين الثاني من القصر، لأن الولايات المتحدة وإسرائيل لا يريدان إنهاء الصراع السياسي في لبنان، وغادر "ولش" لبنان والموقف على حاله، وهو ما عكسه الرئيس السنيورة عندما قال إن زيارة المسؤول الأمريكي لم تحقق خرقاً على صعيد الأزمة، لكنها ولدت حالةً من التشدد وردور الفعل السلبية في صفوف المعارضة، عبر عنها حزب الله وأطراف المعارضة إزاء مواقفه عند كل مفترق طريقٍ سياسيٍ، ورأى بعض المراقبين بأن الزيارة أشبه بصب الزيت على النار (عوض، 2008: 21).

بينما شكلت تداعيات الأزمة اللبنانية العامل الأول في حسم مصير حضور القمة العربية الأخيرة، التي انعقدت في العاصمة السورية دمشق، وشهدت الساحتان العربية والدولية نشاطاتٍ مكثفة،كان الموضوع اللبناني محورها الرئيس، ولم تحضر لبنان مؤتمر القمة العربي الأخير وذلك بسبب عدم وجود رئيس للجمهورية يمثل لبنان في القمة، ولم يتوصل الفرقاء في لبنان إلى إرسال من يمثلهم في القمة، وأن الولايات المتحدة لها الدور الأعظم في ذلك حتى تجعل لبنان يئن تحت وطأة الأزمة السياسية، مما يجعل لها مبرر للتدخل المباشر في لبنان (ابو عضل،2008: 4).

يحاول حزب الله أن يمنع المحاولات الأمريكية من النيل من التماسك الوطني اللبناني، وخاصةً المحاولات التي تثير الفتنة بين الحين والآخر، ومنع فرض هيمنة الولايات المتحدة على لبنان، ومواجهة المشروع الأمريكي

والإسرائيلي في لبنان بكل ما يستطيع، ويستغرب حزب الله كيف يمكن أن تعقد القمة العربية في دمشق من دون لبنان وهو الأكثر حاجةً لعقد هذه القمة لأن وضع لبنان متأزم، فالولايات المتحدة وإسرائيل يتآمران على لبنان ولا يريدان أن يكون هناك إجماعٌ وطنيٌ بين اللبنانيين لحضور القمة العربية.

ولا بد أن نبين مظاهر الضعف التي تعرض لها لبنان من الداخل على الساحة اللبنانية وذلك بفعل السياسات الأمريكية حيث أنها تتمثل بما يأتي:

- شق الصف اللبناني إلى شقين فريق الموالاة، وفريق المعارضة، وهذه السياسة من صنع الولايات المتحدة وإسرائيل والمؤيدين لهما في لبنان.

- الضغط على الدول العربية من أجل عدم التعامل مع حزب الله على باعتباره منظمةً إرهابيةً، هدفها فناء إسرائيل - ولا يفوتنا أن نقول إن إسرائيل خرجت من رحم الغرب، وكان لهذا الضغط هدفه ونتائجه وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، وبالتالي لا ترى في إسرائيل إلا الدولة القوية التي لها الحق أن تسرح وتمرح دون أن يعترضها احد.

- تحاول كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن تنهك حزب الله، عن طريق الصراع السياسي اللبناني الداخلي، وإضعاف دوره السياسي بالساحة اللبنانية، من خلال ما يسمى بعلاقته بإيران وسوريا.

- الضغط على حزب الله من خلال وضع قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) في الجنوب اللبناني، وتوسيع صلاحيات هذه القوات، كماً ونوعاً من خلال القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 1701.

- إن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تتواصل في إجراءات عزل حزب الله سياسياً، من خلال الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة

اللبنانية، لأنها ترى بأن حزب الله يشكل تحدياً للمصالح الأمريكية في لبنان، وهو يرفض السياسات الأمريكية في المنطقة.

- تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، مستغلةً الصراع السياسي في لبنان والعمل على تفعيل دور الطوائف والمذاهب.

إن ما سبق ليس إلا رسالة سياسية تخبئ في مضمونها، ما مفاده أن كل من يقاوم مشاريع الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، يجب أن يتلقى ضربةً سياسيةً من الولايات المتحدة وبمساعدة العرب أنفسهم، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الثاني

إضعاف الأنظمة السياسية العربية

إن الولايات المتحدة الأمريكية - ولأسباب ارتأتها - أن هناك أنظمة عربية تعارض سياستها في المنطقة، وتعمل على إجهاض مشاريعها السياسية، وفي مقدمة هذه المشاريع مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أعلنت عنه بصراحة وبأكثر من مناسبة، لذا فقد وجهت سياستها الخارجية وضمنتها أهدافاً مفادها إضعاف هذه الأنظمة لجعلها تدور في فلكها، تؤيد مشاريعها ولا تعارضها وهذه الأنظمة والسياسات المتبعة هي:

أولاً: النظام السياسي السوري:

واجهت سورية واحدة من أعقد الأزمات التي واجهتها منذ فتره طويلة، فقد تعرضت في الآونة الأخيرة إلى ضغوطٍ سياسيةٍ خارجيةٍ استهدفت تغيير

طبيعية العلاقة بينها وبين لبنان، حيث أن لبنان كان ولا يزال يشكل بالنسبة إلى سوريا مسرحاً سياسياً وجغرافياً في آن واحد، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستخدم كل قواها من أجل الضغط على سوريا وإخراجها من لبنان، وكسر الترابط الوثيق بين الدولتين، والذي جمع بينهما منذ عام 1975م، منذ أن حدثت الحرب الأهلية في لبنان، وهذا يعتبر تحجيماً للسياسة السورية (العناني،2006: 105)، لقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا بالأساس، لأن الأهداف الأمريكية كانت من وراء هذه الضغوط تتجاوز مجرد الضغط على دمشق للخروج من لبنان، ولأن هذه الأهداف كانت ستنفذ إذا استدعى الأمر قراراً دولياً، لكون الهدف الأساسي الذي تبحث عنه واشنطن هو إعادة هيكلة المنطقة من جديد، وبناء منطقة الشرق الأوسط ككل وفق رؤية أمريكية خالصة، وإذا ما فشلت الضغوط الأمريكية بصفةٍ سريعةٍ على سوريا، فستؤدي إلى إضعاف مقاومة دمشق بصفةٍ خاصةٍ لذلك المشروع، ويؤدي إلى تغاضيها ولا تعارض تنفيذه، ثم ما تلبث أن تنخرط فيه بشكل فعلي في مرحلةٍ لاحقةٍ،ولا تزال دمشق تمثل خط دفاعٍ متقدمٍ ضد المشاريع والمخططات الشرق أوسطية على اختلاف أشكالها، كما أنها لا تزال تتمسك ببعض بقايا الثوابت العربية في إدارة الصراع مع إسرائيل، حتى وأن كانت بعض تلك البقايا رمزيةً أو معنويةً أكثر منها عملية (راشد، 2005: 162).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اتهام سوريا في مقتل الرئيس اللبناني السابق رفيق الحريري، وقد استغل أصحاب المصالح في لبنان هذه الفرصة، فقاموا بتوجيه أصابع الاتهام إلى سوريا بأنها الجهة التي قتلته أو ساعدت على قتله، فتلقفت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الخبر باعتباره هديةً من السماء من أجل إدانة سوريا، وتنادى المجتمع الدولي بتوجيه من

الولايات المتحدة الأمريكية لنصرة لبنان، وإرسال لجنة تحقيق إلى سوريا (العناني، 2006: 104)، ثم سعت الولايات المتحدة إلى الاستهداف السياسي بعد فشل الاستهداف الجنائي، وصرف الجهود المبذولة لتحديد الجاني، واستغلال الأمر لتوجيه الاتهامات لسوريا جزافاً، بهدف تحقيق مصالح سياسية تشترك فيها الإدارة الأمريكية مع إسرائيل، وقد يشكل اغتيال الحريري حلقة من حلقات البعد الأكبر والأشمل، والذي يشمل مشروع الشرق الأوسط الكبير الجاري صناعته حسب نظرية الإدارة الأمريكية والقائمة على إتباع أسلوب الفوضى الخلاقة (الصايغ، 2005:15).

إن جملة الاتهامات التي شنها الغربيون ضد سوريا ليست في مكانها، بل إنها جاءت متناغمةً مع الاتهامات الأمريكية والإسرائيلية المعادية لسوريا، وللوجود السوري في لبنان، واتهام سوريا بدعـم حزب الله، وإنها بذلك شكلت -أي سوريا- إحدى أهم حلقات الدعم المباشر لحزب الله بعد إيران وفق التصريحات الأمريكية.

إن هناك ظروفاً تمر بها سوريا الآن والمتمثلة بالضغوط الأمريكية عليها من جهة ومن إسرائيل من جهةٍ أخرى، وقد أثرت تأثيراً كبيراً في وضعية سوريا، في المنطقة، حيث أخذ الكثيرون من أهل السياسة يتباعدون عن التعامل مع سوريا خشية من السطوة الأمريكية وتصنيف أمريكا هذا التعامل إن تم على اعتباره ضد السياسة الأمريكية في المنطقة (طلب، 2008: 19)، أضف إلى أن هناك جملة من الاتهامات الأمريكية المستمرة لسوريا، بأنها وراء العمليات التي تحدث في العراق، وأنها هي التي تقوم بمساعدة المجاهدين للتسلل إلى العراق، وبالتالي فالتهمة الأمريكية لسوريا عبر عنها بصراحةٍ أنها دولةٌ داعمةٌ للإرهاب، وقد جاء هذا الوصف من قبل المتحدث باسم البيت الأبيض آري فلا يشر" بالقول: "

إن سورية دولةٌ إرهابيةٌ تؤوي إرهابيين "، وأضاف القول: " إنها دولةٌ مارقةٌ بالفعل لأنها أدرجت على لائحة الدول التي ترعى الإرهاب وهي اللائحة التي وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية في السياسة الخارجية (كرمان، 2003: 19)، ولتخطي هذه التهمة فقد أبدت سوريا استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة إلى أبعد مدى، واستعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها وذلك تحاشيا لما قد يقوم به الأمريكان ضد سوريا، ولكن الرفض هذه المرة من جانب واشنطن، واستمرت سوريا في التعبير عن رغبتها في إعطاء نفس جديد للعلاقة مع الولايات المتحدة، وتخلت عن اللغة الخطابية الأيديولوجية في التعامل مع المواقف الأمريكية، ولكن دمشق شعرت بأن تصرفات واشنطن لا تهيئ المناخ السياسي المناسب لتحقيق ذلك (مرسى، 2005: 90)، لكون سوريا تقع في صميم الاتهامات الأمريكية في كل أمر لا يسير على هواها في المنطقة وخاصة بعد احتلال العراق عام 2003م،وإن التهديد الأمريكي بالتدخل العسكري في هذا القطر تكاد تحمله كل وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والمحلية، وربما يأتي هذا التهديد من أبواب عدم استطاعة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها بعد دخولها العراق، حيث أصبح العراق عقبة كبرى في الطريق الأمريكي وإنها تلقي اللوم في عدم تحقيق هدفها الأخير في العراق على سوريا، ويمكننا بيان أهم أسباب مظاهر هذا التهديد بما يأتي:

- اتهام سوريا بفتح حدودها للمجاهدين العرب، الذين وجدوا في الجبهة العراقية طريقاً مفتوحاً لتلبية رغبة الجهاد، التي تؤجج في نفوس أولئك الذين يرون بالجهاد الطريق الوحيد لرضا الرب، والذي يتأتى من الشهادة.مما دفع بعض القادة العسكريين الأمريكيين آنذاك للطلب من الرئيس بوش بأن يوسع العمليات العسكرية لتشمل اجتياح سوريا وإسقاط النظام فيها (دياب، 2006: 136).

- اتهام سوريا بأنها تتدخل بالشأن اللبناني، وهذا التدخل بعث للبنان عدم الاستقرار، والشأن اللبناني أصبح في الدرجة الأولى من الأهمية عند الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة كحجة لاتهام سوريا والضغط عليها، والغرب الذي نقصده تلك الدول التي تسير في الركب الأمريكي أو التي تتماشى معه.وإن سوريا تدرك تماماً أن الضغوط التي تمارس عليها الآن بشأن حل مشكلة الاستحقاق الرئاسي في لبنان، تستهدف بالدرجة الأولى تغليب فريق الموالاة الذي لم يتوان زعماؤه لحظةً واحدةً عن اتهام دمشق، واعتبارها العقبة الكبرى أمام اختيار رئيس توافقي للجمهورية، وأنها تعمل من أجل عودتها إلى لبنان والتحكم فيه، وهذا يتم بالتناغم مع السياسة الأمريكية المعادية تجاه سوريا، فضلا عن الاتهامات التي توجه إلى سوريا على أنها تقف وراء كل مسعى يستهدف نشر القلق والفوضى في لبنان (سعيد،2007: 74)، إن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس الضغط على سوريا بكل السبل، والتلويح بضرب سوريا بين حينٍ وآخر، وقد تزايدت التهديدات في الآونة الأخيرة على سوريا، ولعل الوصف الأقرب للوضع السوري الحالي هو وصفه بالأزمة المركبة، فالنظام يعيش أزمةً داخليةً - خارجيةً، تتراوح بين التحديات الأمريكية وتهديدها للنظام، حيث تتسم التهديدات بتتابعها السريع في محاولة لتقليص الخيارات أمام النظام السوري، تلك الخيارات التي تتطلب من النظام السوري في واحدةٍ منها خروجه لا له ولا عليه في الظروف الحالية (ياسين، 2006: 156).

- اتهام سوريا بمناصرة وتسليح حزب الله في لبنان، وحزب الله قد سبق موقفه من الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي هذا الاتهام يدفع سوريا من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية لتكون في نفس خندق حزب الله، لهذا فسوريا وكأنها في حالة حربٍ مع الولايات المتحدة عندما يقف حزب الله في مواجهة إسرائيل الدولة الربيبة للولايات المتحدة في المنطقة.

- القيام بحملات منظمة من الاتهامات الأخرى للنظام السوري، ومن أعلى المستويات فالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن اتهم سوريا علناً بإجراء تجارب على أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة الكيماوية، وحذر الرئيس سوريا وإيران وكوريا الشمالية في أن ما جرى في العراق يؤكد جدية الموقف الأمريكي في منع امتلاك أسلحة الدمار الشامل، كما حذر سوريا من مغبة توفير المأوى لمسؤولين عراقيين يمكن أن يعبروا الحدود إلى أراضيها، وعدم إيواء أي بعثيين عراقيين عسكريين وأي أشخاص ينبغي محاسبتهم، كما اتهم الوزير الأمريكي رامسفيلد دمشق بتزويد المجاهدين في العراق بأجهزة رؤيةٍ ليلية (كرماوي، 2003: 20).

وفي مؤتمر القمة العربي الذي تم عقدة في دمشق، جرت محاولة الضغط على سوريا من خلال التهديد بخفض مستوى التمثيل في المؤتمر، فسّرت دمشق هذا الموقف بأنه نتيجة الضغوط الأمريكية على الدول العربية التي تنوي حضور مؤتمر القمة في دمشق، وكانت هناك محاولة لحصار سوريا وعزلها وإفشال القمة العربية لإثبات أن سوريا غير قادرة على عقد القمة في عاصمتها، وأنها غير مؤهلةٍ لقيادة العمل العربي المشترك، ولا أدل على ذلك من عدم قيام البعض من الدول العربية بالحضور على مستوى القادة، واكتفوا بإرسال مندوبين، ونذكر في مقدمة هذه الدول دولة مصر التي تعتبر قائدةً للنظام الإقليمي العربي، وتحتضن في جنباتها جامعة الدول العربية الرمز الوحدوي لهذا النظام، وقد فسّر هذا بالتوجيه الأمريكي لعدم الحضور، وهو أن هذه الدول في المنظور الأمريكي تعتبر من دول الاعتدال، ولا أدل على ذلك من قيام وزيرة الخارجية الأمريكية -كوندا ليزا رايس- أثناء فترة انعقاد المؤتمر بالتجوال في الدول العربية التي أنابت عنها نائباً لحضور المؤتمر بدلاً من رأس الدولة،وبدأت الولايات المتحدة

تضغط على النظام السوري من خلال دعم المعارضة السورية في الغرب وفي داخل سوريا بأنها تسيء التعامل مع مواطنيها،وإن سوريا لا تحترم حقوق الانسان.

إن توتر العلاقات بين بعض الدول العربية وسوريا وخاصةً السعودية التي تعتبر في صف الدول المعتدلة وفق الوصف الأمريكي، تفسّرها سوريا بسبب الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على هذه الدولة أو تلك، إن الولايات المتحدة تعمل جاهدةً لعزل النظام السوري والإنفراد به كما فعلت بالسابق عندما عزلت النظام العراقي وانفردت به، بل جيشت جيوش الدول العربية لمشاركتها في القضاء على النظام السياسي هنالك، لقد أثمرت السياسة الخارجية الأمريكية إلى حدٍ كبيرٍ في سعيها لإضعاف النظام السياسي السوري، وتمثلت مظاهر ذلك فيما يأتي:

- تراجع السياسة الخارجية السورية على الصعيد العربي والدولي في آن واحدٍ بسبب الضغوط الأمريكية على الدول العربية والدول الأخرى في المحيط الدولي.

- انكفاء النظام السياسي السوري على نفسه حيث أصبحت مهمته التبرير لدفع التهم المتتالية عنه في محاولة منه لتغييرها وإثبات بطلانها.

- ذهاب النظام السياسي السوري بعيداً مع السياسة الأمريكية، وذلك في محاولةٍ منه تفادي أي أسبابٍ تجعل السياسة الخارجية الأمريكية تتخذ أي إجراءٍ عسكريٍ ضد النظام السياسي السوري.

- قيام النظام السياسي السوري بالتعاون من النواحي القانونية مع لجان التحقيق في قضية رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، بالإضافة إلى الابتعاد عن

حزب الله ولو قليلاً لإظهار حسن النوايا في التعامل مع الولايات المتحدة التي تعادي حزب الله.

ثانياً: النظام السياسي اللبناني:

إن الإستراتيجية السياسية للولايات المتحدة في لبنان تقتضي في نهاية الأمر إلى جعل لبنان دولة تتماشى مع السياسة الأمريكية، وتقبل بكل سلبياتها وإيجابياتها، وكان لابد من هذه السياسة أن تعمل على تطويع كل القوى السياسية في لبنان وفي مقدمتها حزب الله، وقد عملت الولايات المتحدة على زيادة الشرخ السياسي بين الأحزاب والطوائف في لبنان لانقلابها على بعضها البعض، وفعلا أصبح اليوم في لبنان ما يعرف بالمعارضة وقوى الرابع عشر من آذار (غالي 2007: 165)، والخلاف يتسع كلما اقتربنا إلى كرسي الرئاسة اللبناني الذي لا يزال شاغراً منذ أن خرج الرئيس لحود من القصر ولغاية انتخاب الرئيس ميشال سليمان وكانت الخلافات تدور في لبنان حول السلطة السياسية بين حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، المناهضة لسوريا والموالية للغرب، والتي تتلقى الدعم الكامل من الولايات المتحدة، وبين المعارضة التي يقودها حزب الله والمدعومة من سوريا وإيران، وقد طالبت المعارضة الإطاحة في هذه الحكومة، لأن الدعم الذي يقدم إلى حكومة لبنان من الولايات المتحدة ما هو إلا نموذج لرؤية الرئيس الأمريكي فيما يتعلق بالديمقراطية على المقاس الأمريكي التي في هذا الصدد تعميق الخلاف وتأزيم للموقف في لبنان (دياب، 2006: 139).

إن عملية اغتيال الحريري بكل ما فيها من بشاعةٍ تعتبر موجهةً ضد وحدة لبنان واستقراره وأمنه الوطني ومصالحه العليا. وهذه تعد رسالة لكل اللبنانيين

من أجل تماسكهم وتكاتفهم ووحدتهم، حفاظاً على وطنهم وعلى الحياة الديمقراطية التي يتمتع بها لبنان، وهو البلد الذي عانى الويلات بسبب تدخل الآخرين، وتحاول الولايات المتحدة بكل قوتها لخلق فجوة بين الأطراف اللبنانية، لإشعال الفتنة الطائفية حتى تتمكن من تحقيق مآربها في لبنان واستغلال بعض الأشخاص ليقوموا بدور بدل دورها بهذا العمل، حتى تسنح لها الفرصة من أجل تنفيذ مشروعها على شاكلة ما حصل في العراق، ونتيجة الصراعات الدائرة في المنطقة فإن الوضع الحالي للشرق الأوسط يتسم بالمنافسة المستمرة بين السنة والشيعة بشكل عام (الشويكي،2005: 150)، فمنذ عام 2005 م والإدارة الأمريكية تواصل دعم وتقوية عناصر الحكومة اللبنانية الموالية لها، وتعمل على تغذية الصراع السني الشيعي الطائفي بغرض تقويض قوة إيران المتعاظمة في المنطقة، وهي قد تلجأ سراً إلى دعم الحركات السنية في أكثر من بلدٍ بهدف تحجيم سياسة إيران وحزب الله في المنطقة بشكلٍ عام ولبنان بشكلٍ خاص (غالي، 2006 : 100-105).

رغم كل ما يتعرض له لبنان من مؤامرات من أجل تفتيته والذهاب بوحدته الوطنية، فهو يجتاز الآن مرحلة حساسة في تاريخه لم يسبق له أن شهدها منذ فترةٍ طويلةٍ، وإن اللبنانيين يدركون كل الإدراك بأن الولايات المتحدة هي التي تقوم بكل القلاقل في لبنان، وتمر الدولة اللبنانية منذ فترةٍ بملامح خطةٍ أمريكيةٍ من أجل قيام قاعدةٍ للولايات المتحدة داخل لبنان، وتصبح عندها بيروت قاعدةٍ رئيسيةً لواشنطن على ساحل البحر المتوسط، ومحاولة الضغط على لبنان من أجل أن تطالب بخروج القوات السورية من لبنان، لأن سوريا تشكل عمقاً استراتيجياً للمقاومة العراقية واللبنانية والفلسطينية في آنٍ واحد، كما وتعد همزة الوصل ما بين أشكال المقاومة في المنطقة، والحقيقة أن ثوابت التاريخ والجغرافيا في علاقة لبنان وسوريا تمثل حالةً نموذجيةً في العالم العربي،

يفترض أن تكون نقطةً ملائمة لبناء وضع سياسي واقتصادي وصحي، يضمن أفضل علاقات ممكنه بين الشعبين، وخاصةً في ظل التربص الأمريكي تجاه البلدين (الشوبكي، 2005: 148).

لم تعد الخيارات الأساسية في لبنان الآن مفتوحة، إلا على احتمالات تتراوح بين نجاح الصحوة العربية، التي قد تفتح جميع المنافذ أمام تسوية سياسية ما بين الفرقاء في لبنان، أو بين خيارٍ آخر هو مرفوض تماماً، لأنه يذهب بعيداً ويؤدي إلى إشعال حربٍ أهليةٍ لا يحمد أحد عقباها، وبدأت غيوم الحرب الأهلية تتلبد مع تلون الصراع السياسي بين الأكثرية (قوى 14 آذار) والمعارضة، وهذا يتضح من خلال ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط، والمتعلق بإعادة تقسيم المنطقة إلى دويلاتٍ وكانتوناتٍ طائفية ومذهبية وإثنية (غالي،2007: 165-166)، هذا هو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في لبنان، تريد حربا طائفية بين الفرقاء يتطلب الأمر بعدها إلى تدخل الولايات المتحدة، وبالتالي تتدخل في الشأن للبناني بمشروعية تقتضيها الظروف السياسية لهذا البلد، وعندها تعمل على تطبيق المشروع الذي أرادته.

لقد وصلت سفن وبوارج حربيةٍ أمريكيةٍ إلى الشواطئ اللبنانية في شهر شباط 2008، والهدف من هذه السفن حسب التعبير الأمريكي من أجل الحفاظ على لبنان ومؤسساته، تخوفاً من التهديدات التي أطلقها حزب الله بتفجير الموقف بعد اغتيال عماد مغنية.

إن ظهور البوارج الأمريكية في المتوسط كان مفاجئاً، وخصوصاً أن الحكومة اللبنانية لم تطلب من أحد المساعدة في هذا المجال، كما أنها لم تطلب حضور الأمريكيين إلى شرق المتوسط، لأن حدوده البحرية محمية بقوات الطوارئ الدولية بحسب القرار رقم 1701، وحذر السنيورة رئيس الوزراء

اللبناني مراراً من تحويل لبنان إلى ساحةٍ للصراعات الإقليمية والدولية، وأصبحت المعارضة في لبنان في مواجهةٍ مباشرةٍ مع البحرية الأمريكية المتواجدة في عرض البحر الأبيض المتوسط (السيد، 2008: 70).

إن الأزمة اللبنانية ليست قضية انتخاب رئيس دولة، وليست قضية دولة تعطل الحل فيها، القضية تكمن أولا في بعدها الطائفي الذي يحاول بعضهم تأجيجه، والحديث عن السنة والشيعة والخلافات بينهما باعتبار أن حزب الله شيعي، وثانياً أن هذا الحزب استطاع أن يحقق هزيمةً عسكريةً لإسرائيل ومطلوب أمريكياً وإسرائيلياً تصفيته، وقد حاز على ثقة العرب الشرقيين منهم والمغاربة، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض معنويات الغرب وخاصة سفيرتهم إسرائيل في المنطقة، وتشجيع العرب على القيام بمثل محاولات حزب الله لهزيمة إسرائيل.

يتضح لنا من خلال ما سبق أن الولايات المتحدة وإسرائيل تحاولان تمزيق لبنان إلى دويلاتٍ صغيرةٍ تتمتع كل دويلة بسياستها الخاصة بها، من هنا يبدأ عزل لبنان إقليمياً وعالمياً، وبعدها يأتي دور التفرد الأمريكي والإسرائيلي في هذا القطر لإعداد البرامج السياسية داخل لبنان، ومما يجدر الانتباه له أننا وجدنا عندما اغتيل الرئيس رفيق الحريري الفوضى قد عمت شوارع لبنان، ووجهت التهم إلى سوريا بأنها وراء هذا الاغتيال، وأخرجت سوريا من لبنان، وتغيرت الأوضاع السياسية كما أرادت لها الولايات المتحدة الأمريكية. إن كافة قوى المقاومة الإسلامية والوطنية وقوى الممانعة في لبنان، ترى بأن مهام التغيير الديمقراطي في لبنان منفصلة عن مهام رفع الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية،بل إن الديمقراطية تحت وجود الاحتلال تعد مستحيلة، لقد عمت الساحة اللبنانية وانشغلت بعمليات الاغتيالات التي حدثت، ولغاية الآن لم يعرف من وراء هذه العمليات، هذا هو كل ما قصدته الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل الضغط

على حزب الله ومحاولة نزع سلاحه بالقوة وإخراجه من العملية السياسية اللبنانية وذلك بتوجيه أصابع الاتهام لهذا الحزب حتى تتوارى شعبيته التي فاقت شعبية الأنظمة السياسية العربية عند العرب، ومن هنا تأتي التدخلات الأمريكية في لبنان بالضغط على قوى الموالاة من أجل تقديم تنازلات للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل لبنان وممارسة الضغط عليه من أجل قبوله كل الطروحات الأمريكية، بهدف تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي والمسمى بالشرق الأوسط الكبير، الذي تسعي لتنفيذه منذ زمن طويل.إن أهم مظاهر إضعاف النظام السياسي اللبناني الذي قامت به الولايات المتحدة هي:

- إغراق النظام السياسي بالكثير من المصاعب الداخلية منها، اختلاف في وجهات النظر السياسية للأحزاب السياسية، وهذا ما جعل الجدل السياسي يتزايد حتى وصل الجدل إلى نقطة لا اتفاق.

- تأجيج ظاهرة الاغتيالات حتى أصبح كل سياسي معروف أو صاحب رأي يعيش دون اطمئنان على سلامته، وهذا يجعل التفكير غير واقعي لدى الأطراف السياسية لكونهم متأثرين بظاهرة الخوف.

- دعم الولايات المتحدة لقوى الرابع عشر من آذار، أوصل الحوار السياسي بين الأطراف إلى نقطة الصدام، وهذا ما تريده الولايات المتحدة وذلك لخلق الفوضى ليتسنى لها التدخل بكل بساطة.

إن ما سبق لم يكن ليكون لولا التدخل الأمريكي في المنطقة عامةً ولبنان خاصةً، والسؤال المطروح هل يتدخل طرف خارجي في انتخابات الرئاسة الأمريكية؟، إن من بديهيات الأمور أن نقول لا، لذلك ما هي مسوغات

التدخل الأمريكي، إن المسوغات هي المصلحة الأمريكية التي ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يسير كما أرادته في طريق التنفيذ.

المطلب الثالث
تطويع الأنظمة السياسية الإقليمية

أولاً: النظام السياسي التركي:

لقد سعت الولايات المتحدة إلى اختبار الموقف التركي، لحسم موقف هذه الدولة الذي يكاد يكون متردداً بين السير في ركاب الولايات المتحدة وبين أن يتخلف عن السير في ركابها، وقد كانت الفرصة السانحة لها عندما طلبت الولايات المتحدة كأول محاولة اختبار من تركيا، التصديق على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية لفتح الجبهة الشمالية من أجل حرب العراق في الأول من نيسان عام 2003م وقد رفضت تركيا ذلك، عندها ساد التوتر في العلاقات الأمريكية – التركية، ورغم التصريحات التي صدرت من المسؤولين الأتراك لترطيب الأجواء، إلا أنها لم تلق آذاناً صاغية من الجانب الأمريكي (ابو مرشد،2007: 3)، فأرادت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية إدارة الظهر للعلاقات التركية مترجمةً ذلك بالاقتحام المفاجئ الذي قامت به الولايات المتحدة من خلال قواتها لمقر الوحدة العسكرية التركية الخاصة في مدينة السليمانية شمال العراق، واعتقال أحد عشر عسكرياً تركياً، بزعم تخطيطهم لعملياتٍ عسكريةٍ هناك، وتمت معاملتهم معاملةً سيئة الأمر الذي حدا برئيس هيئة الأركان التركي حلمي أوزكوكُ إلى القول في تصريح له: إن عملية الاقتحام الأمريكية هذه قد داست شرف تركيا وجيشها (عودة، 2003، 16).

وعكست هذه التصريحات تفكير وحساسية الرأي العام التركي إزاء الحادثة، ويعكسه هذا عدم التصديق على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية، والألم الأمريكي الذي لم تتوقعه من دولةٍ حليفةٍ وتنتمي إلى حلف شمال الأطلسي إلى جانبها، الأمر الذي فسّر بأن حادثة السليمانية جاءت كردة فعل لحادثة عدم التصديق.

لقد أشركت الولايات المتحدة قوات من البشمركة الأكراد في حادثة الاعتقال المشار إليها في حادثة السليمانية، وهذا له دلالاته السياسية منها: أن قوات البشمركة الكردية قوات معترفٍ بها من الجانب الأمريكي، وستقف بوجه تركيا إزاء أي تطور في العلاقات الكردية - التركية مستقبلاً.

وأن الدعم الأمريكي لهذه القوات سيكون ميسراً، ثم لجأت الولايات المتحدة إلى إغراء تركيا بضرب حزب العمال الكردستاني، الحزب الذي يؤرق مضاجع تركيا سياسياً مقابل المشاركة في العمليات العسكرية في العراق، إلا أن تركيا رأت بالمشاركة أن لا تتعدى تقديم المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء خدمات البنية التحتية كالماء والكهرباء، إذا ما قررت المساهمة العسكرية في العراق، وتجنب الظهور بأي مظهرٍ عسكري (عوده،2003: 19).

إن الولايات المتحدة أخذت تتقرب أكثر من أنقرة، وعملت على إغرائها، وذلك باستغلال حوادث التفجير التي عزيت إلى حزب العمال الكردستاني في بعض المدن التركية (درويش، 2006: 82 -83)، فوقفت الولايات المتحدة إلى جانب تركيا، وإن كانت وقفة غير جادة إلا أنها على أقل تقدير كانت مساعدة تتمثل بأن غضت الولايات المتحدة نظرها عن العمليات العسكرية التركية التي قامت بها القوات العسكرية في شمال العراق، ودخول هذه القوات إلى الأراضي العراقية.

إن هذا الموقف الأمريكي ما هو إلا خطة سياسية إغرائية لجعل تركيا تتماشى وطلبات الولايات المتحدة ومشروع الشرق الأوسط الكبير أحد هذه الطلبات، إن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن دورٍ تركي بديل عن العرب في مواجهة إيران، وذلك لخدمة التحالف التركي - الإسرائيلي، لكون تركيا ترتبط بهذا التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل منذ عام 1996، إلا أنها في الفترة الأخيرة وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، أظهرت نوعاً من التذمر والممانعة للتوجيهات الإسرائيلية (الشرقاوي،2003: 123)، وفي هذا الصدد فان الولايات المتحدة تعد التطور في العلاقات الإسرائيلية التركية نحو الأحسن مصلحةً أمريكيةً بحته، ويرى كثير من خبراء اللوبي الإسرائيلي المهتمين بعملية نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية، ويرى خبراء اللوبي أيضا بأن الولايات المتحدة، إذا تمكنت حالياً من تحقيق النجاح في مشروع نشر الديمقراطية الحقة، فإن الديمقراطية بعد فترةٍ من الزمن سوف تنقلب ضد أمريكيا على غرار ما حدث في تركيا والتي كانت أمريكيا وإسرائيل وأوروبا تفتخر بها، لذا تحاول الولايات المتحدة أن تجهض الديمقراطية تلك التي جاءت بالإسلاميين للحكم في تركيا.

إن ما تقوم به السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا له عدة مرامي أهمها:

- إظهار تركيا بالعجز الدائم أمام ما يمكن أن يصدر من الولايات المتحدة تجاهها، وخاصة إذا ما رفضت طلباتها من الناحية العسكرية، ولاسيما إزاء ما يجري في العراق، فالولايات المتحدة أخذت بالعمل في الاتجاه الآخر للحزب الحاكم في تركيا،إذ لم تعد تثق بقيادة الإسلاميين هناك، وما أن اتخذ الحزب قراره بالسماح للمسلمات بارتداء الحجاب، حتى أعطت الضوء الأخضر للزعامات العلمانية بتقديم دعوى ضد الحزب الحاكم للمحكمة العليا التركية، وما ينتظر

من الحاكم حرمان الحزب الحاكم من ممارسة السياسة، وكذلك حرمان أعضاء آخرين بارزين في الحزب في مقدمتهم رئيس الحزب الحاكم ورئيس الجمهورية.

- استشعار تركيا بأن الحاجة للولايات المتحدة ضرورية وخاصةً عندما تريد تركيا مطاردة أعضاء الحزب العمالي الكردستاني، إضافةً إلى أن الحاجة تكون أكثر من ماسة في تحييد أمريكا من اللعب بورقة الاستقرار الداخلي التركي.

- تذكير تركيا بالتزاماتها إزاء منظمة حلف الأطلسي، والولايات المتحدة أحد أعضاء هذه المنظمة، وتذكير تركيا بالتواجد الأمريكي على أرض تركيا والذي يتطلب الكثير منها، وهؤلاء قد توجههم أمريكا للعبث في الاستقرار الداخلي التركي.

إن ما سبق يجعل تركيا أكثر ميلاً للسير في ركاب الولايات المتحدة الأمريكية، وقبولها بالمشاريع الأمريكية في المنطقة ومنها مشروعها المعروف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، إلا أن الموقف التركي لا يزال متردداً للسير في التوجه الأمريكي.

ثانياً: النظام السياسي الإيراني:

إن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في إيران بعد رحيل الشاه أنها دولةً قد خرجت عن الخط السياسي الأمريكي المرسوم لها، وبالتالي أرادت الولايات المتحدة الإيقاع بهذه الدولة منذ اليوم الذي جاءت الثورة الإسلامية بالإمام الخميني كزعيم سياسي وروحي معاً، ووصفها الزعامة الإيرانية الحاكمة ضمن سياق إعلامها بالشيطان الأكبر، ومرغت الكرامة الأمريكية باتخاذ الرهائن الأمريكيين ممن كانوا في سفارة أمريكا زمن الشاه في طهران، واعتبارهم يعملون في وكر تجسسٍ على إيران لحساب جهاتٍ أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، لذا أوقعت حرباً ضروساً مع جارتها العراق دامت 8 سنوات

وكانت العراق ويا للأسف قد قامت بحرب نيابةً عن أمريكا (الراوي،2006: 118)، فأوجدت سوء علاقةٍ مع جارتها لم تنطفئ نار البغضاء بينهما حتى بعد رحيل صدام حسين عن العراق، والذي اقتيد إلى المشنقة في صبيحة عيد الأضحى عام 2006م (الأشعل،2007: 98)، ثم سكتت الولايات المتحدة عن احتلال إيران الجزر الخليجية الثلاث، طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، فزادت بذلك من أعداء إيران حيث أن دولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لم يرضوا بهذا العمل الإيراني الاحتلالي لهذه الجزر، فصنفت الولايات المتحدة بهذه الخطوة الإيرانية الاحتلالية والتي صرفت النظر عنها دول مجلس التعاون الخليجي دول في قائمة أعداء إيران (احمد، 2005: 172-173)، وبعد هذا وذاك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية نقل قواتها إلى منطقة الخليج العربي، مما أوجد توجس وخيفة إيرانية من نقل هذه القوات المدعمة بوجود بوارج حربية غربية وفي معظمها تتبع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، وذلك خشيه منها أن تقوم الولايات المتحدة بتعكير صفو الملاحة داخل مياه الخليج، ويعمل على التضييق الملاحي التابع لإيران، وهذا ما قد يعثر إمدادات النفط الإيراني المصدرة للخارج، أضف إلى قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، وهذا ما جعل القيادة الإيرانية تراجع حساباتها على اعتبار أن العراق كان بمثابة عمق مذهبي لإيران، لكون العراق فيه أعداد غفيرة من الشيعة وهؤلاء يعتبرون بمثابة نصير لإيران (الراوي،2006: 311-313)، كما أن الولايات المتحدة أخذت تحاصر إيران من ناحية امتلاكها للسلاح النووي الذي يعد للأغراض السلمية، وصعدت الموقف إلى حد اتخاذ قراراتٍ بهذا الشأن تتضمن فرض الحصار على إيران لكونها طرقت هذا الباب (عبد الفتاح، 2005:166- 167).

يشكل الملف النووي الإيراني أحد أكثر الملفات سخونةً في القضايا الإقليمية والدولية بين إيران وإسرائيل خاصة، سواء كان على الصعيد السياسي أو الأمني،

وإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات أكثر خطورةً من أي وقتٍ مضى فيما إذا امتلكت إيران السلاح النووي في الشرق الأوسط، وهذا يعد تهديداً نووياً للولايات المتحدة، مما يجعل من إيران قوةً قادرةً على زعزعة أمن المنطقة واستقرارها، و تحاول الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن الضغط على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي (رفعت،2006: 7)، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل، لذا بات التخوف الإيراني من أن تعمل الولايات المتحدة الآن على ضربها وعزلها والحد من دورها الإقليمي في المنطقة على الأبواب، إن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدرتها النووية يعد وبشكلٍ غير مباشر، إقرارا تلقائياً بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتماً يعتبر عاملاً سلبياً في مواقف دول المنطقة بشكلٍ عام إذ لم تثر أي مشكلة السلاح النووي في يوم من الأيام، إن امتلاك إيران للقدرات النووية سيعد تطوراً جديداً ذا انعكاساتٍ كبيرةٍ على الاستقرار الإقليمي (إدريس،2006: 106).

لقد دفعت السياسات الخاطئة التي اتبعتها الولايات المتحدة إلى تنامي الدور الإيراني في العراق، وبدت كما لو أنها قدمت العراق هديةً مجانيةً إلى إيران، ولم تدرك الولايات المتحدة خطأ السياسة التي أتبعتها من تحول إيران إلى قوةٍ إقليميةٍ ضاربة، ولم تسعى إلى محاصرة النفوذ الإيراني في العراق منذ بداية الاحتلال، بل سمحت له بالتمدد، دون اكتراث بما سوف يؤجج الروابط الدينية والطائفية في العراق وأشعلت الفتنة التي ما تزال .

وبعد هذا التمدد للسياسة الإيرانية وصل نفوذها إلى لبنان ودعم حزب الله (مسعد،2003: 208-209)، إن إستراتيجية الولايات المتحدة الجديدة دفعتها إلى مواجهةٍ مفتوحةٍ مع إيران وإلى توسيع رقعة المواجهات بين السنة والشيعة في المنطقة، ولإضعاف إيران عملت أمريكا على التعاون مع الجماعات السنية في

لبنان من أجل إضعاف حزب الله، أضف الى أن الإدارة الأمريكية مصرةً على استنفاذ الخيار الدبلوماسي، وتدعيم التحالف الدولي لعزل النظام الإيراني في طهران، دون التخلي عن الخيار العسكري والذي استحضر في الوثيقة الأخيرة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث أعطت الوثيقة الحق للولايات المتحدة بالقيام بضرباتٍ عسكريةٍ وقائيةٍ ضد أي تهديدٍ حالي أو مستقبلي للقوة الإيرانية المتعاظمة (حنا،2006: 37)، و تعمل الولايات المتحدة في هذه الفترة على توحيد الصف العربي في مواجهة النمو الإيراني في الشرق الأوسط، بدعوة أن هذا الخطر يتهدد معظم الدول العربية في هذه المنطقة، وتتركز الإدعاءات الأمريكية على أن إيران داعمة للجماعات الإرهابية، وأنها تسعى لتسعير الفتن في المنطقة، كما تعمل على تصدير الثورة لدول الخليج العربي (كيالي، 2007: 23).

لم تكن إيران ببرنامجها النووي يوماً من الأيام هي الشاغل الأكبر للإدارة الأمريكية، بل اتخذت مكاناً يعلق عليها فشل الإدارة الأمريكية في العراق، و ما هي إلا محاولةٌ لصرف الأنظار عما يحدث داخل الساحة العراقية، لقد صورت إيران على أنها هي الكارثة إذا امتلكت السلاح النووي، وإنها سوف تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والعرب لن يكونوا يوماً في مأمن منها، وأن امتلاك إيران لهذا النوع من الأسلحة سوف يهدد بالدرجة الأولى إسرائيل وسوف تقوم بمهاجمتها وفي هذا التوجه ذكر أكثر من مرة الرئيس الإيراني، أن إسرائيل ستمحى من الخارطة فيما إذا تعرضت إيران الى أي اعتداء أمريكي إسرائيلي (إدريس، 2003: 193)، لقد توصلت الإدارة الأمريكية إلى قرار يهدف إلى استخدام القوة العسكرية ضد إيران، وضرب منشآتها النووية، وإن أول عمل تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إيران هو المقاطعة، وهم يدركون جيداً أنها لا تؤثر في إيران، وتدرك إيران أنها لا تستطيع مواجهة

الولايات المتحدة مواجهةً عسكرية ولا الاستقواء عليها، وإنما ترغب باحتواء الولايات المتحدة، والمحافظة على علاقاتٍ دائمةٍ ومستقرةٍ مع دول الخليج العربي، وأنها تدرك أن دول الخليج مرتبطةٌ باتفاقات دفاعٍ مشتركٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية، وان الإستراتيجية الأمريكية سوف تلجأ إلى الطيران الحربي لتدمير المحطات النووية الإيرانية، بالإضافة إلى ضرب البنية التحتية الإيرانية وبالتالي فان السياسة الخارجية الإيرانية لجأت إزاء السياسات الأمريكية، والتجسس من إجراءات أمريكية موجهة لإيران الى أسلوب المناورة، ونقل الأحداث الى منطقة أخرى بعيدة عن الموقع الجغرافي الإيراني كأن وجهت العيون الأمريكية الى ما يجري في لبنان (المعايطة،2008: 18).

ويتضح لنا من خلال ما سبق من ضغوطاتٍ وتهديداتٍ لإيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، للأسباب السابقة، ومعارضة إيران للسياسات الأمريكية في المنطقة ومشاريعها وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير، التي تحاول الولايات المتحدة تنفيذه في المنطقة من أجل بسط سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، دون ممانعةٍ من أي قوى تحاول أن تعارض أو تعمل على تعثر سياساتها في المنطقة، لذا قد تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربةٍ وقائيةٍ عسكرية إلى إيران، بهدف حماية مصالحها في المنطقة من الخطر الإيراني الذي أصبح يتمدد في المنطقة. وقد تبين لنا من خلال ما سبق أن الولايات المتحدة تعمل على خلق فتنةٍ في المنطقة على أساس طائفي، وفرض ضغوطاتٍ على النظام السياسي الإيراني حتى يتسنى لها أن تقوم بعزل إيران عن العالم الإسلامي الآخر، ومن ثم تقوم بالانقضاض عليها، وهذا ما يهيئ كل أسباب نجاح قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بات الهدف الإستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثاني

الأدوات الاقتصادية

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحصار الاقتصادي على المنطقة ذات العلاقة المباشرة، بمشروع الشرق الأوسط الكبير بعد الغزو العراقي للكويت، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً اقتصادياً على العراق، من خلال قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وظل العراق يعاني من الحصار الذي أودى بحياة الكثيرين من الشعب العراقي، حتى عام 2003 م، ان ذلك العام شكل بداية النهاية للعراق باحتلاله، والسيطرة على كل خيراته الطبيعية والبشرية، كما فرض الحصار من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي على قطاع غزة بسبب وصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى السلطة.

لقد اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل منذ بداية إعلان الدولة الإسرائيلية في عام 1948م، ومن ثم تلقت الدعم السياسي الأمريكي في حصولها على عضويه الأمم المتحدة، وما تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم إلى إسرائيل، وعلى كافه الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ولولا هذا الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة،لانهار البنيان الاقتصادي الإسرائيلي وخاصة بعد مقاطعة الدول العربية لها، إن هذا الدعم وبكل أشكاله هو الذي يمد الحياة لدولة اسرائيل في فلسطين.

وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث فأننا سنتناوله من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: الحصار الاقتصادي للقوى المقاومة.
- المطلب الثاني: الدعم الموجه للقوى المساندة(إسرائيل).

المطلب الأول

الحصار الاقتصادي

إن الحصار الاقتصادي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية لأي دولة، والولايات المتحدة استخدمت الحصار هذا وبشكلٍ واضح للعيان لا ينكره أحدٌ ضد العراق وحركة المقاومة الإسلامية حماس ويمكننا إبراز ذلك على النحو الآتي:

أولا: حصار النظام السياسي العراقي:

لقد تعرض العراق إلى عقوباتٍ اقتصاديةٍ مشددةٍ، حيث كان دخوله الكويت عام 1990م الباب الذي تم فتحه للولايات المتحدة للدخول ومعه جملة من الإجراءات ذات الأبعاد الاقتصادية لتنفيذ ما تريده في هذا القطر العربي، لذا يمكننا القول إن اجتياح الكويت مكن الأمم المتحدة من إصدار قرار من مجلس الأمن رقم 660 الصادر في 2 آب 1990 م، الذي يدين الغزو ويطالب بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية مع مباشرة المفاوضات بين الطرفين، إن هذا القرار كان مبرراً لإصدار سلسلةٍ من القرارات استثمرتها قوات التحالف، وعلى رأسها الولايات المتحدة لشن حرب على العراق، ومارست حظراً اقتصادياً مكثفاً منذ صدور القرار 661 في عام 1990م، ومن خلال الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق آنذاك، أصبح العراق محروماً من متطلبات الحياة على المدى المنظور، وذلك بسبب العقوبات الإلزامية التي تعد الأكثر شمولاً والتي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العقوبات، وتضمنت هذه العقوبات إعلان المقاطعة التجارية والمالية والاقتصادية للعراق (داغر،1990:1-3).

صيغت قرارات العقوبات بمبادرة أمريكية باسم الشرعية الدولية، وعلى أساس لا يتفق مع بنود الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وقد صدر أكثر من 30 قراراً بحق العراق منذ احتلاله للكويت، وفي عام 1996م، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل المتاحة، خلال أزمة الخليج وشملت تجميد الحسابات العراقية في الولايات المتحدة (الجلبي،2003: 1-2)، وقد أجازت الفقرة 23 للقرار 687 عام 1991 م، للجنة العقوبات السماح للعراق بتصدير السلعة الأساسية التي ينتجها لشراء المواد الغذائية والحاجات المدنية الأساسية، ريثما تحرر صادرات العراق من الحظر بعد إنجازه الالتزامات التي عليه مراعاتها، ووقعت مذكرة التفاهم حول صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الأساسية للشعب العراقي، ولم يكن هذا الاتفاق يلبي أبسط احتياجات الشعب العراقي من الغذاء والدواء، فالكمية من النفط المتاح بيعها لا تسمح بتغطية كافة المستلزمات من غذاء ودواء، لذا تبنى مجلس الأمن عام 1998 قراره رقم 1153 الذي ضمنه رفع سقف المبيعات من النفط العراقي من 2 مليار إلى 5,2 مليار دولار كل ستة أشهر (داغر،1990: 11)، ولكن رغم أن النفط يضخ بكميات أكبر إلا أن الفوائد الراجعة من تصديره لا تكفي لسد الحاجيات في العراق، إن هذه الحرب الصامتة التي تتوالى فصولها في العراق سنة بعد سنة بسبب استمرار العقوبات بشكل شبه شامل، أدت إلى موت وتشويه مئات الألوف من الضحايا العزل، فمجلس الأمن المحكوم بالقانون الدولي ينتهك مهامه والتزاماته القانونية في حماية حقوق المدنيين العراقيين، وبالأخص الفئات المستضعفة من نساء وأطفال وكبار السن الذين لا حول لهم ولا قوة، ومع ذلك توجب على أمريكا شن الحرب من أجل الفوز والاستحواذ المالي والكسب السياسي، وأخذت تجمع ائتلافاً لم يشاطرها كليةً الإحساس بالغضب الأخلاقي تجاه الرئيس صدام حسين (بريجنسكي،1998: 85-87).

إن احتلال العراق يمثل مصلحة اقتصادية أكثر ما هي مصلحة عسكرية، إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان مصدر إضافي لحساب الخزانة الأمريكية من عائدات النفط العراقي يبدو واضحاً،وخصوصا أن العراق يمتلك من الاحتياطات النفطية الكثير الكثير، وان إنتاجه الذي نادراً ما يتجاوز 5،3 مليون برميل يومياً يمكن زيادته إلى 6 ملايين برميل يومياً باستثمارات مناسبة.

كما وتعتبر تنمية موارد العراق النفطية طريقة منطقية لزيادة عملية تنويع مصادر الواردات للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا هدفٌ مرغوب لدى الشركات النفطية الأمريكية التي تضغط على صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وهذه الشركات لها أهمية في عالم السياسة الأمريكية، ولا ننسى دورها في تمويل معارك الرئاسة الأمريكية، كما أن الزعامة الأمريكية الحالية لها اهتمامات نفطية بشكلٍ واسعٍ (مابرو، 2006: 322).

وظل العراق يعاني من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي فرضتها عليه الولايات المتحدة الأمريكية، حتى عام 2003 م، وكان العراق في وضع لا يحسد عليه قبل توالي الأزمات عليه، وسرعان ما وقع تحت السيطرة الأمريكية التي أصبحت تضع يدها على كافة موارده الاقتصادية، وهذه الأداة أداة الحصار التي حاولت الولايات المتحدة استخدامها للضغط على العراق، من أجل تطويعه للسياسة الأمريكية في المنطقة، لكونه ظل يشكل عقبة في وجه السياسة الأمريكية، وبالتالي فالولايات المتحدة تسعى الى إضعاف هائل للحكومة المركزية في العراق.

وإن أول عنصر من عناصر قوة الحكومة المركزية هو دخل البترول، ولذلك فالحديث في الولايات المتحدة عن أفضل شيء بالنسبة إلى بترول العراق هو خصخصته، وخصخصة البترول لا تعني أن ملكية هذا البترول ستعود الى العراقيين، ولكن الشركات الأمريكية هي التي ستحظى وتتصرف به من حيث

إنتاجه وتصديره والتحكم بأسعاره، حتى إنها من خلال سيطرتها على هذا المورد الاقتصادي، تصبح ذات قرارات تتداخل مع قرارات الحكومة الأمريكية، وتعرض ارادتها على ما يجب أن تتخذه الحكومة مستقبلا، وبالتالي فان الشركات ستصبح محددا من أهم محددات القرارات الحكومية (السيد، 2003: 75).

إذا كان النفط هو الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، فليس ثمة حجة تبرر شن الحرب على العراق، وأن هذا الهدف يتحقق من خلال رفع العقوبات عن الاستثمارات النفطية في العراق دون أن تثير ضجة، لذا نجد أن الحرب ترافقت مع أحلام من راودتهم من أجل النفط، وهذا أدى إلى تدهور الأوضاع في العراق، نتيجة الأخطاء التي ارتكبت من أجل تحقيق مصالح اقتصاديةٍ لدولةٍ محتلة، قد وصلت الحملة الأمريكية إلى ذروتها، فلا يوجد حل واضح للعقوبات الاقتصادية الأمريكية، فالجنود الأمريكيين يموتون في العراق كل يومٍ، وليس بإمكان الولايات المتحدة أن تضمن بمفردها جميع الاستثمارات اللازمة لإعادة تأهيل العراق (زانويان، 2006: 335).

ويمكننا القول بأن العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، قد أعادت العراق إلى الوراء حوالي قرن من الزمان، ونتيجة هذه العقوبات التي مارستها الولايات المتحدة على العراق، توفي الألوف من الأطفال والشيوخ والنساء بسبب قلة الغذاء والدواء التي عانى منها العراق ما يقارب اثنا عشر سنة، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الضعف الذي شل حركة العراق بالهجوم عليه واحتلاله عام 2003 م، لتأتي بقيادة جديدة تقبل بتنفيذ مشروعها في الشرق الأوسط والمعروف وفق الأدبيات السياسية بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي كان مرفوضاً لدى القيادة الأولى بزعامة الرئيس صدام حسين.

ويمكننا بيان مجمل الآثار الاقتصادية المتردية نتيجة استخدام الولايات المتحدة لأداة الحصار في سياستها الخارجية تجاه العراق بالآتي:

- عدم تلبية الحاجات الأساسية للشعب العراقي خلال مدة الحصار الطويلة.

- عدم مقدرة الحكومة العراقية على تطوير أساليب الحياة المعيشية للشعب العراقي، لكون الرقابة كانت مشددةً على استجلاب التحديث والتطوير.

- تعطيل الكثير من المصانع الخاصة بالإنتاج الغذائي، لعدم توفر قطع الغيار للقطع المهترئة.

- تردي حالة البنية التحتية العراقية.

- ضعف عام في كيان الدولة العراقية.

- تذمر المواطنين داخل الدولة من الأوضاع التي وصلوا إليها، وهذا أدى الى تطلعات لدى فئات سكانية لمغادرة العراق.

وعندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن عملية الحصار لم يشبع نهمها، ولم يركع العراق للعمل وفق السياسة الأمريكية؛ من حيث الاعتراف بإسرائيل ككيان سياسي في المنطقة، وقبول بعلاقات سياسية مع هذا الكيان، وعدم وجود أي نوايا عراقية من أجل التعامل مع الولايات المتحدة وفق ما تراه مناسباً، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تأخذ الأمر بصورةٍ أخرى، وذلك لتمرير مشروعها الشرق أوسطي الذي لا ترضي به الدولة العراقية، قامت باستبدال الأداة الاقتصادية في التعامل مع العراق، بأداة أخرى أخذت الطابع العسكري والتي كان من نتائجها في احتلال العراق وهذا ما سنبينه لاحقا.

ثانياً: حصار الحركة الإسلامية حماس:

بفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني، تلقت الخطة الأمريكية بما يسمى نشر الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، صدمة قوية جاءت بعد فوز جماعة الأخوان المسلمين في مصر بـ (88) مقعداً وهذا ما نسبته 20٪، إن سبب الصدمة في أن مشروع الشرق الأوسط، قائم على تنبؤ بفوز الليبراليين والمواليين لأمريكا في الانتخابات الحرة الديمقراطية، التي يدعو لها هذا المشروع. لذلك صدم أصحاب المشروع عندما لم تأت ضغوطاتهم بثمارها وإن خيار المقاومة هو خيار للعرب والمسلمين، ويأت باختيار التيار الإسلامي لا بالاختيار الليبرالي الموالي لأمريكا (بترا،2008: 16)، وكانت ردة الفعل الأمريكي، بأن بدت خطوات ضغط مكثفة على حماس والشعب الفلسطيني، وكانت أشبه بالعقوبات لتصويت الشعب لحماس، أبرزها قطع المعونات الأمريكية والمعونات الأوروبية الدولية التي يعتاش عليها الشعب الفلسطيني، فقد أصدر مجلس النواب الأمريكي قراراً في كانون الأول عام 2005م حذر فيه السلطة الفلسطينية من تعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة للخطر، وأرسل(72) سيناتوراً أمريكياً رسالة إلى جورج بوش الابن -الرئيس الأمريكي- يطالبونه بتحرك عاجل، إزاء نتائج الانتخابات الفلسطينية التي جاءت على غير هوى الولايات المتحدة (عرفه،2006: 24-25)، عندها شكلت وزارة الخارجية الأمريكية طاقماً خاصاً، مهمته إجراء دراسة تفصيلية لمسح المنظمات والمؤسسات المدنية والخيرية داخل فلسطين، ومدى علاقتها بحماس تمهيداً لإستراتيجية الحصار الاقتصادي؛ بغية إفشال حكومة حماس الجديدة، على أن تقوم قنوات إمداد مالية بديلة تلبية الحاجات الإنسانية، تكون هذه القنوات برئاسة شخصية مقبولة من الغرب، مثل وزير المالية السابق رئيس وزراء السلطة

حالياً سلام فياض بحيث تتولى هذه القنوات برئاسة هذه الشخصية تحويل وتوزيع الأموال على الفلسطينيين في الداخل، وبهذا تستعيد المنظمة وفتح بريقها الشعبي المفقود والذي حول إلى حماس في الانتخابات (فرحانة،2006: 26)، إن هذا جعل إسرائيل تأخذ إجراءات أخرى بحق حماس، تم ترجمتها بخطة تولت قيادتها وزيرة الخارجية الإسرائيلية حيث شكلت ثلاث لجان في لجنة واحدة: الأولى مهمتها تنسيق حركة المال بين المالية "الإسرائيلية" و"الفلسطينية"، بخصوص إيرادات الجمارك غير المباشرة التي تجنيها إسرائيل على البضائع الفلسطينية المستوردة عبرها، وتحويل جزءٍ منها لخزينة السلطة الفلسطينية وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، وأما الثانية فمهمتها الأشراف على حركة نقل الأموال القادمة من منظمات عالمية، وأما الثالثة، فمهمتها استخباراتي، وأما الدور الأمريكي بين هذه اللجان الإسرائيلية فيتجه إلى جهة الحصار الدولي والتنسيق مع حكومة تل أبيب لإحكام الحصار على حماس جراء فوزها في الانتخابات (فرحانة، 2006: 26-27).

لقد أخذت الولايات المتحدة بأول إجراءات المقاطعة، فحبست تدفق الأموال عن حماس، ولم يتمكن الموظفون من استلام مخصصاتهم المالية والتي تقدر بـ (100) مليون دولار، وصرح "جاكوب ويلز" إن الولايات المتحدة ستجمد ملايين الدولارات التي تدفع في حال قيام حماس بالانشقاق عن منظمة التحرير، وإذا لم تنبذ الإرهاب (عيسى،2006:27)، إلا أن حماس انشقت عن المنظمة عندها أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل الدور للقيام بهذا التحرك الذي أرادته الولايات المتحدة، فقامت إسرائيل بمحاصرة قطاع غزة، المعقل الرئيسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس (بترا،2008: 16)، وذلك بعد أخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، وقد أدى هذا الحصار الى تعطيل شبه كامل في عددٍ كبيرٍ

من المرافق نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، وانقطاع المياه في الكثير من مناطقها، وكان نتيجة هذا الحصار أن فقدت (2400) أسرة دخلها الرئيسي للطعام الذي كان يأتي من صيد الأسماك نتيجة الحصار البحري. وتعطلت (200) عملية جراحية في المستشفيات يومياً، وهدد (250) مصاباً بالفشل الكلوي بالموت المحقق بعد تعطل الأجهزة اللازمة لمعالجتهم، أضف إلى أن (112) ألف مواطناً يعانون من الأمراض المزمنة أشرفوا على الموت لفساد الأدوية، ولم تستطع أكثر من (88,000) أسرة التزود بالمياه الصالحة للشرب، وتعرضت (7418) من المنشآت العاملة في قطاع غزة لتلف جزءٍ كبيرٍ من محتوياتها الغذائية والطبية من جراء قطع التيار الكهربائي عنها (محمد، 2006:28).

أن هذا كله كان نتيجة الانتخابات التي جاءت على غير هوى الولايات المتحدة وأطراف إقليمية ودولية عديدة وخاصة إسرائيل، ولكون حركة المقاومة الإسلامية حماس ترفض المشاريع الأمريكية، والتي في واحدةٍ منها رفض الوجود الإسرائيلي الموجود أصلاً،لأن المشروع يعمل في حد ذاته إلى تقوية إسرائيل وإعطائها دوراً كبيراً في ثنايا هذا المشروع لقيادة منطقة الشرق الأوسط بعد تفتيت أراضيه وإقامة دول ضعيفة لا تقوى حتى على الرد من أي اعتداء والدفاع عن سيادتها، إن الولايات المتحدة ودولة إسرائيل، قد مارست جميعها ابتزازاً صريحاً لإرادة الشعب الفلسطيني الذي أراد أن يعبر عن إرادته بشكلٍ ديمقراطي عندما هددت بقطع المعونات (نعيرات، 2006: 81-82)، وكانت النتيجة التي تلقاها هذا الشعب محاصرته وتجويعه، من أجل أن يغير إرادته على النحو الذي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، مدعية بأن الديمقراطية هي الحل الأمثل، هذه هي ديمقراطية الولايات المتحدة، ديمقراطية الجوع والقتل والدمار (الزرو،2008: 17).

لقد تدنى مستوى معيشة المواطن في غزة، في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال، وفي ظل سياسات الحصار الاقتصادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بسبب تولي حماس رئاسة السلطة الفلسطينية وتوقع زيادة حدة الحصار، فقد سعت حماس الى كسر الحصار عن الشعب الفلسطيني وعن قطاع غزة، عندما تركت المواطنين يعبرون الحدود المصرية بسبب ضيق الحياة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة (الربالات،2008: 15).

يبدو أن حركة حماس أمام هجمة إسرائيلية واسعة وشرسة مصحوبة بتواطؤ أنظمة عربية مع هذه الهجمة،التي تهدف الولايات المتحدة وإسرائيل من خلالها إلى نزع سلاح المقاومة الإسلامية حماس، وتحجيمها، ولقد كان للحصار الذي ضربته كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل على قطاع غزة، للانتقام من المقاومة أثره الكبير على المواطنين، ولا يتصور أحد حجم المعاناة التي يعانيها الأطفال والنساء والشيوخ، بسبب قلة المواد الغذائية، والدوائية (أبو مرزوق، 2007: 7)، إن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تريدان أن تفشلا في غزة كما فشلتا من قبل في جنوب لبنان، ولقد فتحت صواريخ حماس شهية إسرائيل للانتقام، وسفك مزيد من دماء الفلسطينيين العزل، وأصبح السكان الإسرائيليون في جنوب إسرائيل في مستوطنة سيدروت غير مسرورين في البقاء، لأنهم عندما يفيقون من نومهم صباحا يفاجئون بمئات من قطع صواريخ حماس متناثرةً في الشوارع (Darry, :4 2008)، إن إسرائيل الآن وبدعم أمريكي، تضرب في كل اتجاه، مستخدمة الجو والبر والبحر، وبعنف وقسوة دون حساب للنتائج، وإن ما تقوم به الولايات المتحدة وإسرائيل ضد المدنيين العزل يجب أن يوقظ الضمير الإنساني؛ لما تقوما به من انتهاك لحقوق الإنسان، وعمليات تدمير وقتل بالجملة، واستخدام أسلوب

الأرض المحروقة فهي لا تترك مجالا للحياة، يقول عادي أوفير: ما كنت أعطي الأهمية لانتقاد حكومة إسرائيل لما تقوم به في غزة لكنني سأوجه الانتقاد، لأننا لسنا بحاجة لأن نسيء تفسير فهم للموقف، لكي نرى مدى جودة سياسة الحكومة بالنسبة إلى غزة والشعب الفلسطيني، والحقيقة أن غزة تحت الحصار منذ فترة (بترا،2008:1).

ويمكننا القول إن حركة حماس وكل الذين ينتمون لها بقطاع غزه وصلوا إلى حالةٍ مأساويةٍ نتيجة الحصار المفروض عليهم منذ فترةٍ طويلةٍ، فهم يتعرضون إلى الجوع وقلة الغذاء والدواء، وهناك العديد من الأطفال يموتون يومياً من قلة الدواء،وعدم توفر الكهرباء داخل المستشفيات، والعالم كله يشاهد ما يحصل داخل الساحة في قطاع غزة. وهذا هو ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على حركة حماس حتى تقبل بكل الشروط الأمريكية والإسرائيلية، وفي مقدمة ذلك تعديل ميثاقها الذي لا يرى لإسرائيل وجوداً في فلسطين، ومن ثم تطويعها من أجل إلحاقها بالجماعات والدول المعتدلة في المنطقة وفق الرؤية السياسية الأمريكية، لتكون أداة تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ مشاريعها ومخططاتها، وفي مقدمة ذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير مستقبلا.

المطلب الثاني

الدعم الموجه للقوى المساندة (إسرائيل)

إن دعم الحلفاء في المنطقة يجعل من هذا الدعم وآليته أداة أخرى من أدوات السياسة الخارجية لأية دولة، ما دام ذلك يحقق الأهداف ويبلغ الجميع الأهداف المنشودة، لذا فإذا كانت الولايات المتحدة تحاصر كل القوى المعوقة

لأهدافها ومشاريعها في المنطقة، فإن الدعم الموجه لحلفائها يصب في خانة تحقيق الأهداف وفي مقدمة هذا التوجه تلقى العون والمساعدة والإسراع في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط، لكون هذا الحليف المستفيد الأكبر من قيام هذا المشروع، ولما كانت إسرائيل هي الحليف الأول في المنطقة للولايات المتحدة، فقامت عندها بدعم هذا الكيان. ويمكننا إبراز أهم ملامح هذا الدعم فيما يأتي:

أولا: الدعم السياسي:

تقوم واشنطن بدعم إسرائيل دبلوماسياً بشكل دائم، فقد قامت الولايات المتحدة منذ عام 1982 إلى اليوم بالتصويت (35) مرة مستخدمة حق النقض الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل في مجلس الأمن، وهذا يفوق ما استخدمته جميع الدول التي يحق لها استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال هذه الفترة، كما قامت بإفشال كل الجهود العربية الرامية لوضع ترسانة إسرائيل النووية تحت المراقبة، إن الولايات المتحدة تقوم وباستمرار بدعم إسرائيل سياسياً في كل المحافل الدولية، لأنها تشكل القاعدة الأساسية لها في المنطقة، ويعتبر الفيتو الأمريكي من أهم وسائل الدعم السياسي الذي تقدمه لإسرائيل، والذي تقوم بموجبه بمنع الإدانة لإسرائيل حتى ولو كانت الإدانة شكلية، فمنذ بداية الصراع ما بين العرب والإسرائيليين، رفضت إسرائيل تنفيذ أي قرار من القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، لأن إسرائيل دولة خارجة على القانون الدولي، وذلك بسبب النفوذ الأمريكي في الأمم المتحدة، وهذا يعد نجاحاً للدبلوماسية الإسرائيلية التي استطاعت أن تجعل من الولايات المتحدة مدافعاً عنها وحامياً لها (وولت، ميرشايمر، 2006: 17).

لقد أصدرت الأمم المتحدة مئات بل آلاف القرارات فيما يخص القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع 1948، فعملت أمريكا على تجاهل قرارات

الشرعية الدولية الداعية إلى الامتناع عن التعاون مع إسرائيل في جميع الميادين، إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة بالأساس إلى خدمه المصالح الإسرائيلية، فغزو العراق هو مصلحةٌ إسرائيلية وليست أمريكية بالدرجة الأولى، وعداء إيران كذلك،ونفس الشيء ينطبق على مقاطعه سوريا وفرض الضغوط عليها (جاد، 2006: 46)، لقد صدر عن الجمعية العامة عدة قرارات، أدانت إسرائيل في سياستها المتبعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنها لم تلق بالاً لهذه القرارات، واعتبرت الجمعية العامة العلاقات المتميزة بين إسرائيل والولايات المتحدة على جميع الأصعدة السياسية، والعسكرية والاقتصادية، أنها تعطي إسرائيل دافعاً قوياً للتمادي في عدوانها على الأرض المحتلة كما يعطيها دافعاً لانتهاك قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، ونجد أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل قد حال دون إصدار الكثير من القرارات خلال انتفاضة الأقصى، والمتعلقة باستخدام إسرائيل القوة العسكرية المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، هذا هو الدعم الذي تقوم به الولايات المتحدة لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وتعود هذه القوة الفائقة التي تطوع الولايات المتحدة للقيام بهذا الدور السياسي الى جماعات الضغط الإسرائيلية المتواجدة في الولايات المتحدة، والتي تربطها علاقات حميمة مع الزعامة الأمريكية (عليان، 2002: 99-100)، وإن هذا يعود إلى اللوبي في أساسه من اليهود الذين لا يتوقفون عن تسيير السياسة الأمريكية، وفق المصالح الإسرائيلية، ولا تقتصر تلك الجهود على مجرد التصويت لصالح المرشحين الموالين إلى إسرائيل، بل يتعداها إلى ممارسة الضغوط على الكونغرس والهيئة التنفيذية، وفي المقابل نجد أن جماعات المصالح العربية المتواجدة في الولايات المتحدة ضعيفة، وربما تكون غير متواجدة على الساحة السياسية الأمريكية، وهذا الأمر الذي يسهل من مهمة جماعات

الضغط الإسرائيلية في تحقيق مهامها، داخل السياسة الأمريكية وتوجيهها لصالح إسرائيل (فورد، 2003: 118-122)، إن ضغوط اللوبي وإسرائيل كانت وراء القرار الذي أدى إلى الحرب على العراق، لكون المحافظون الجدد في إدارة بوش هم المسؤولون عن الغزو الأمريكي للعراق، وأن اللوبي المؤيد لإسرائيل هو الذي حرض الحكومة الأمريكية ضد سوريا، وبعض الدول العربية الأخرى، ويساهم بشكل أساسي في رسم السياسة الخارجية الأمريكية التي توصف سياسة هذه البلدان بأنها سياسة معادية لمصالح الولايات المتحدة (أنور، 2006:194)، وهناك أمثلة كثيرة على القوة التي يتمتع بها اللوبي الإسرائيلي ويجعل من الدعم السياسي لدولة إسرائيل في متناول اليد، ومن بين الأمثلة على ذلك، ما حصل في كامب ديفيد إذ لم يتمكن الوفد الأمريكي من تقديم أي مقترحات مستقلة دون التنسيق مع الوفد الإسرائيلي، مما دفع الوفد الفلسطيني إلى الشكوى من أنه يتفاوض مع وفدين إسرائيليين أحدهما يرفع العلم الإسرائيلي، والآخر يرفع العلم الأمريكي (الزرو، 2005: 55-58)، والاجتياح الإسرائيلي للبنان وغزة في عام 2006م، واجتياح غزة في عام 2008م، والتهديدات المستمرة ضد إيران وسوريا منذ عام 2001م، وجميع هذه الأحداث والمواقف تصب في نهاية الأمر لصالح إسرائيل، حيث كانت هيئات صنع القرار في الولايات المتحدة كالبيت الأبيض والكونغرس ومجلس الشيوخ تقف إلى جانب الموقف الرسمي لإسرائيل، والقيام بإصدار التصريحات السياسية الداعمة لإسرائيل، وهجومها غير المشروع على المدنيين العزل في فلسطين ولبنان، ولأكثر من مرة صرح الرئيس الأمريكي بان رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون -الذي قام بعدة مجازر- بأنه رجل سلام، لقد أدت تصريحات السياسيين الأمريكيين الداعمين إلى السياسة الإسرائيلية إلى تزايد الهجمات على مدار سنوات عديدة، دون أي رادع من المجتمع الدولي

(كيلاني، 100:1992-101)، بسبب النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وباقي هيئات ومجالس الأمم المتحدة، هذا وقد تمادى الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل بالقيام في محاوله عزل الرئيس الفلسطيني يا سر عرفات في تحد منها لكل القيم الديمقراطية، التي تنادي بها أمريكا و إسرائيل، وقواعد القانون الدولي، هذا وقد فرضت عليه التعتيم فمنعته من الاتصال بالعالم الخارجي ووقفت في وجه العالم الخارجي من الاتصال به، هذه هي السياسة الأمريكية التي تريد بها إصلاح العالم وتغييره حسب الرؤى والقيم الأمريكية (المياح، الطائى، 140:2004-141)، كما تقوم أيضاً بدعم إسرائيل في بناء الجدار العازل الذي يقوم بعزل المواطنين والقرى عن بعضها، وضرورة التعامل مع خطة الفصل وجدار الفصل العنصري على مختلف الصعد، دون التقليل من شأن أي مستوى سياسي أو قانوني أو إعلامي أو غيره، وأكدت على ضرورة تنسيق حملة دولية لمؤسسات المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي، وكل من أوروبا وأمريكا لمناهضة دعاوي اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة حرب ضد الإنسانية (الشرعة، وآخرون، 2004: 15)، وبالإضافة إلى التأثير المباشر على سياسات الحكومة الأمريكية، يقوم اللوبي الإسرائيلي بنشاط من أجل تشكيل الرأي العام تجاه إسرائيل والشرق الأوسط، ومن أجل إعطاء صورة إعلامية تكون طيبة تجاه إسرائيل، إن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة يتحكم في كل شيء حتى في تعيين أساتذة الجامعات، وبعض المؤسسات وخاصةً تلك التي تساعد في تشكيل جوهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط (روس، 2005: 144-146)، وقد تمكن اللوبي بنجاح من العمل على إقناع الزعماء الأمريكيين، بتأييد إسرائيل في أعمالها المستمرة داخل الأراضي الفلسطينية واستهداف خصومها الإقليميين؛ *لأن المحافظين الجدد يرون أن بقاء إسرائيل قويةً، سيجعلها*

قادرة على جمع كل يهود العالم كمقدمة ضرورية وشرطا لازما للمجيء الثاني للمسيح عليه السلام (جاد،2006: 45)، أليس من المدهش أن إسرائيل ومؤيديها من الأمريكيين يريدون من الولايات المتحدة التعامل مع كافه التهديدات الموجهة للأمن الإسرائيلي واخذ ذلك على محمل الجد؟!، وإذا ما أفلحت مساعيهم في تشكيل السياسة الأمريكية فإن أعداء إسرائيل سيضعفون أو يطاح بهم، وتطلق يد إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين، أما إذا فشلت الولايات المتحدة في إحداث تغيير في منطقة الشرق الأوسط، ووجدت نفسها في صراع مع العالمين العربي والإسلامي، فان إسرائيل ستبقى محميةً بالقوة العظمى الوحيدة في العالم والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الدعم السياسي الذي تقدمة الولايات المتحدة إلى إسرائيل (العمرو، 2004: 50-51)، وقد ألحقت إسرائيل أضراراً بالغة الأهمية في الأراضي المحتلة من قتل وتدمير وبناء المستوطنات وهذه الأعمال كلها مخالفة للقانون الدولي، إلا أنها تلقى من الولايات المتحدة كل التأييد، لقد أطلقت واشنطن يد إسرائيل في التعامل مع الأراضي المحتلة، حتى ولو تعارضت سياستها مع السياسة الأمريكية (فينكلشتاين،2002: 167-173)، ويمكن وصف الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى إسرائيل إنه مميز وفريد من نوعه، وكان سبباً في تعقيد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي، وقد قال رئيس الوزراء السابق شارون ذات مرة متفاخرا بمدى تأثيره على الرئيس بوش: "أن الولايات المتحدة تحت سيطرتنا" (بريماكوف، 2004: 74-76)، إن الذي يبرر موقف الولايات المتحدة بدعمها المستمر لإسرائيل بحجة أنها دولة ديمقراطية، وتحيط بها الدكتاتوريات العربية من كل اتجاه، إن هذا إن كان مقنعاً في أبسط صوره، إلا أن هناك الكثير من الدول الديمقراطية في العالم تتلقى مساعدات أمريكية، ولكنها لا تحصل على الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل، وإذا عدنا إلى الماضي

نجد أن الولايات المتحدة قد أطاحت بأنظمة ديمقراطية، وأبقت النظم الدكتاتورية، لأنها على علاقةٍ ودية معها وتخدم مصالحها على أحسن حال.

ثانياً: الدعم الاقتصادي:

لقد قامت واشنطن منذ حرب 1973م بتزويد إسرائيل بحجم كبير من الدعم يفوق حجم دعم أي دولة أخرى تقوم بدعمها الولايات المتحدة، فإسرائيل تعتبر أكبر متلق للمساعدات الاقتصادية الأمريكية المباشرة، فقد بلغت حجم المعونات الأمريكية المباشرة لإسرائيل حتى عام 2003م ما يفوق عن (140) مليار دولار أمريكي، وتتلقى إسرائيل أيضا حوالي (3) مليارات دولار سنوياً كمساعداتٍ أمريكيةٍ خارجية غير مباشرة تشكل حوالي خمس حجم المساعدات الأمريكية الخارجية، بمعنى آخر فإن أمريكا تعطي كل إسرائيلي إعانة مالية بمبلغ (500) دولار سنوية (وولت، ميرشايمر، 2006: 18)، ولم تقف عند هذا الحد بل لوحت الولايات المتحدة بالمقاطعة الاقتصادية للدول التي تقوم على إدانة إسرائيل في أعمالها التي تقوم بها داخل فلسطين وخارجه (وحده الدارسات الإستراتجية، 2005: 112).

ظلت المعونات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى عام 1974م، إلا أنها زيدت بعد ذلك، حيث أخذت إسرائيل تحصل سنويا على المعونة الاقتصادية الأمريكية الرسمية وتكون معلنةً، وتنفرد إسرائيل بالعديد من المزايا بما يتعلق بهذه المعونات مقارنةً ببقية الدول المتلقية للمعونات الأمريكية، فمنذ عام 1984م، صارت كل المعونات الأمريكية لإسرائيل منحاً لا ترد، وأصبحت تدفع نقداً، وتكون في بداية السنة المالية، إن الحجم الذي تعلن عنه من المساعدات أقل بكثير من الحجم الحقيقي تبعاً لما تتضمنه أبحاث محايدةً في

مجال المعونات التي تقدم لإسرائيل (البرازي،1996: 929)، لقد عقدت عام 1985م اتفاقية التجارة الحرة ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فصارت العلاقة بين البلدين كالعلاقة بين الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وتتضمن المساعدات الأمريكية لإسرائيل حسب مشروع قرار المساعدات الأمريكية، الذي وافقت عليه لجنه الاعتماد بمجالس الشيوخ في الفترة ما بين 1972-1981 بمقدار 25 مرة، وأصبح متوسطها السنوي بعد تلك الفترة يتراوح ما بين (5-6) مليارات دولار، يذهب أكثر من نصفها للشؤون العسكرية، ويرتفع الرقم عام 1987م إلى(5-7) مليار دولار، وهو رقمٌ قياسيٌ تحصل عليه إسرائيل، وهذا يدل على موقع إسرائيل في التحالف الأمريكي - الصهيوني (مفلح،11:1992).

وعلى صعيد التجارة البينية مع مصر تشير الارقام إلى أن قيمة التبادل التجاري مع مصر ارتفعت من 12 مليون دولار منذ توقيع اتفاقيات التبادل التجاري بداية الثمانينيات، إلى أن وصلت مؤخراً إلى نحو 70 مليون دولار، وفي هذا الشأن يتبارى عدد كبير من الدول العربية على احتلال المراكز الاولى في التطبيع الاقتصادي المسمى بالتبادل التجاري مع اسرائيل يأتي على رأسها العراق ثم الاردن ومصر والمغرب، وتليها دول خليجية تفضل التعامل مع اسرائيل عن طريق وسيط أي يعني شريك ثالث، وبحسب معلومات معهد الصادرات الاسرائيلي فإن حجم الصادرات إلى مصر شهد ارتفاعاً مطرداً، حيث وصل الى (123,5٪) بما قيمتة (11,4) مليون دولار، ومن أهم الطروحات في مجال السوق الشرق أوسطية، هو إيجاد كتلة اقتصادية تجارية واسعة محدودة بدول معينة والتي تتفق ضمن إطار واحد فمشروع السوق الشرق أوسطية هو فكرة أمريكية إسرائيلية يكون فيها رئيس مجلس الادارة أمريكا والمدير العام هو إسرائيل (مصطفى، 2006: 1).

وهكذا فالعقبة المعرقلة لتطبيق سياسيةٍ خارجيةٍ أكثر توازناً في الشرق الأوسط معقدة ليس فقط لتأثير المواقف المؤيدة لإسرائيل، لا بل أيضا يشمل تأثيرها على العرب والمسلمين، وتقوم الولايات المتحدة بتأمين ضمان القروض للاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي من قبل الحكومة والشركات الأمريكية، والسماح لإسرائيل بشراء معداتٍ عسكريةٍ قديمة بأسعارٍ زهيدةٍ، لتعيد بيعها مرة أخرى إلى دول أخرى؛ من أجل زيادة استثماراتها والحصول على أرباحٍ كثيرةٍ من وراء هذه التجارة (الأسمر،2005: 60-64)، وإن هناك الكثير من المجالات التي تسهل من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية منح إلى إسرائيل دون غيرها، لقد قامت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل في مشروع الطائرات الإسرائيلية، مما يزيد جوهرياً الإحساس بالأمن والاستقرار للمستثمرين المحتملين في إسرائيل وهذا يزيد نمو اقتصادها، وبالنسبة إلى تأثير السلام في تطوير المرافق الاقتصادية، فهو يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في إسرائيل من جانب شركات متعدد الجنسيات، وفتح أسواق جديدة للصادرات الإسرائيلية (ابو ستة،2004: 35)، لقد استطاع اللوبي الإسرائيلي من التأثير على الرؤساء الأمريكان بشتى الطرق من أجل المساعدات المالية لإسرائيل، إن المعونات التي تقوم واشنطن بإرسالها إلى إسرائيل تأتي من خلال الأفراد، والمؤسسات والمنظمات اليهودية، وخاصة من قبل اليهود الأغنياء الذين يقومون باستثمار رؤوس أموالهم في إسرائيل، والمساعدة في فتح أسواق للبضائع الإسرائيلية وتسهيل دخولها إلى الأسواق الأمريكية وإيداع أموالهم في البنوك الإسرائيلية (المصري، 1992: 74)، لقد قامت إسرائيل بوضع خطة لاستقرار الاقتصاد والتعاون مع الولايات المتحدة، وأدت هذه الخطة إلى تسهيل اندماج الاقتصاد الإسرائيلي بالاقتصاد العالمي، من هنا بدأ العقد الانتقالي الحاسم في تطوير الاقتصاد الإسرائيلي بالشكل الحالي، وتحول بالتراكم الكمي الرأسمالي إلى حقبة جديدة (بشارة،2005: 143).

ومن هنا نجد إن إسرائيل تملك قوةً اقتصادية هائلة جداً، تستطيع من خلالها أن تشن حرباً على الدول المجاورة لها، ويعود الفضل في هذه القوة إلى الإدارة الأمريكية التي لم تتقاعس يوماً عن إرسال مساعدات إلى إسرائيل وبكل أشكالها.

ثالثاً: الدعم العسكري:

لقد شكلت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية الفريدة من نوعها، تطوراً كبيراً على الصعيد العسكري، ولقد تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية كل المواثيق الدولية بتعاونها العسكري المفرط مع إسرائيل، وهذا الأمر دفع إسرائيل إلى عدم المبالاة بقواعد القانون الدولي، لقد استخدمت إسرائيل أسلحةً أمريكيةً في قمع انتفاضة الأقصى، وكذلك حروبها مع كل الدول العربية، وفي حربها الأخيرة في لبنان -إسرائيل وحزب الله- كانت الأسلحة تأتي تبعاً من الولايات المتحدة إلى ميادين المعركة مباشرة (مظلوم،2005: 266)، إن هذا يدل على أن إسرائيل تحارب وتقتل وتدمر كل شيء وبغطاء أمريكي، ولقد اهتمت واشنطن بشأن إسرائيل منذ البداية حتى تكون حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة، ولاسيما بعدما أكدت العديد من الدراسات أن هذه المنطقة وتخص المنطقة العربية ستكون أهم نقطة بسب منابع النفط.

وتلقت إسرائيل كثيراً من المساعدات العسكرية في حربها مع الدول العربية (شومان،2002: 220)، لقد وصل التعاون والدعم العسكري الإسرائيلي إلى درجة توقيع اتفاقية ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل للتعاون الإستراتيجي حصلت إسرائيل بموجبها على مزيد من المعلومات الاقتصادية والعسكرية السرية (واصل، 2002: 103- 104)، وذلك لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعه، وتهدف الولايات المتحدة من وراء هذه المساعدات

المحافظة على تفوق إسرائيل عسكرياً؛ لأن مثل هذا التفوق يعد ضرورياً للوصول إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط، وهذا التفوق من منظور الولايات المتحدة له ما يبرره،لأن إسرائيل مطوقة بدول معادية ولولا الدعم لأدى ذلك إلى انهيار إسرائيل (جنكر،2004: 157).

وقد شكل الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل خرقا لميثاق الأمم المتحدة، وإن استخدام إسرائيل للسلاح الأمريكي بشكل غير مشروع بحق الشعب الفلسطيني الذي يلقى كل يوم القتل والتشرد وهدم المنازل، وهو ما يلقي بالمسؤولية على الإدارة الأمريكية التي تقوم بإرسال مثل هذه الأسلحة إلى دولةٍ مثل إسرائيل، على اعتبارها بلداً ضعيفاً محاطاً بالأعداء فهي تعطى حتى تقوى على حماية وجودها، وهذه هي الصورة التي رسمها قادة إسرائيل، والكتاب المتعاطفون مع إسرائيل في الولايات المتحدة وهي بعيدة تماما عن الحقيقة (كعوش،1978: 87)، إن إسرائيل هي أكبر متلق للدعم السنوي العسكري الأمريكي المباشر منذ عام 1976م، بل هي أكبر متلق لهذه المساعدات إجمالاً منذ الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت هذه المساعدات أكثر من (140) بليون دولار أمريكي في عام 2004م، وتتلقى إسرائيل مساعداتها في بداية كل عام، فضلاً عن أن الولايات المتحدة تزود إسرائيل بحوالي (3) بلايين دولار لتطوير أنظمة التسلح لديها، وتتيح لها الحصول على أرقى وأحدث أنواع الأسلحة كالحوامات، والنفاثات من طراز إف16، وأسفر قرار منح إسرائيل مساعدةٍ عسكريةٍ بقيمة (2,2) بليون دولار في أثناء حرب أكتوبر عن حظر تصدير النفط للغرب (وولت، ميرشايمر،2006: 8-11)، وتشير العديد من التقارير الى أن المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل بلغت بين عام (2001-2004)م ضمن برنامج المساعدات المالية الخارجية العسكرية (FMF)، وهو اكبر برنامج مساعدات

عسكرية للبنتاغون حوالي (10,5) مليار دولار و(6,3) مليار دولار تسليمات وصفقات أسلحة، ومنها صفقه بيع طائرات "ف16" المعدلة، والتي تبلغ قيمتها (4,5) مليار دور أمريكي (باكير، 2007، 15)، كما إن إسرائيل استلمت عام 2005م أسلحة ومعدات عسكرية ما قيمته (10,19) مليار دولار بما فيها (58،8) مليار دولار خلال برنامج المساعدات الأمريكية، (1,61) مليار دولار كمبيعات أسلحة تجارية مباشرة (الشريف، هالة،2006: 12).

إن ما سبق يبن مدى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للكيان الإسرائيلي في فلسطين، وإن تعددت أوجه الدعم إلا أنها جميعاً تصب في كفة حليفٍ إستراتيجي للولايات المتحدة، يشكل في نهاية المطاف أداة من الأدوات السياسية الخارجية الأمريكية الرامية إلى تنفيذ مشروع الشرق الأوسط في المنطقة. وكيف لا يكون ذلك، وهذا المشروع يصب في مصلحتها -إسرائيل- إن لم يكن بالقدر الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة فهو يزيد.

المبحث الثالث

الأدوات العسكرية

لقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق امتداداً لحرب الخليج الثانية الناجمة عن دخول القوات العراقية للكويت في عام 1990 م، وقد انفردت الولايات المتحدة بفرض شروط قاسية على العراق فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل، ومع تنفيذ كل الشروط على العراق، إلا أن الولايات المتحدة لم تقتنع بذلك، لأنها تبحث عن أهدافٍ استراتيجية طويلة المدى في المنطقة، وكانت تريد عزل النظام العراقي، لأنه يمثل من وجهة نظرها نظاماً دكتاتورياً، وقد أعُتبر العراق منذ حرب الخليج وبعدها عدو أمريكا الأول (سكاون، 2003: 167)، وخاصة إن الرئيس صدام حسين كان يرفض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ولا سيما وأن احتياطي العالم من النفط يتمركز في هذه المنطقة، وبعد التدخل الأمريكي في المنطقة واحتلالها للعراق.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطها وتهديداتها لحزب الله في لبنان، ومن ثم أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لإعلان الحرب على حزب الله في صيف 2006م، وفعلا كانت الحرب واستمرت (33) يوماً إن احتلال العراق والقضاء على نظامه، ونزع سلاح حزب الله في لبنان أصبحا ضروريين لأنهما يمثلان عقبات أمام تنفيذ المخططات الأمريكية في المنطقة، وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

لذا لم تجد الولايات المتحدة من بدٍ في استخدام الأداة العسكرية، كأحد أدوات سياستها الخارجية لتحقيق هذا الهدف المرسوم.

وتحقيقاً لأهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: احتلال العراق.
- المطلب الثاني: حرب إسرائيل مع حزب الله.

المطلب الأول
احتلال العراق

يمثل العراق العقبة الكبرى التي تحول بين الولايات المتحدة وبين تحقيق أهدافها، لما تبنته من أهداف قومية تصب في مصلحة العرب، فكانت السهام الأمريكية تتجه صوب هذا القطر العربي، وخصوصاً أن رئيس هذا القطر ركب حصان التشدد والحزم إزاء ما هو أمريكي - إسرائيلي، وخصوصاً إنه رفض التوقيع على معاهدة صلحٍ بينه وبين دولة إسرائيل، بعد مؤتمر مدريد رغم أنه خرج مثقلاً بالجراح بعد الحرب التدميرية التي لحقت به على أثر حرب التحالف التي شنت عليه في شباط عام 1991 م، لذا ولأسباب اقتصادية أخرى اتجهت سياسة الولايات المتحدة لعزل النظام في العراق (صابر،2005: 75)، لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات التي سبقت احتلال العراق بانتهاج درب سياسي محض تلخص هذا الدرب فيما يأتي:

- استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها السياسية في مجال إفشال القمة العربية الذي عقد لبحث مسألة دخول العراق للكويت عام 1990 م، وذلك من أجل أن لا تتخذ قراراً لحل الأزمة الكويتية والعراقية، وإفشال جميع القمم التي تناولت قضية العراق فيما بعد، الأمر الذي سمح لها بأن تتدخل بشكلٍ مباشرٍ في المنطقة (المرسومي،30:1990-35).

- الوقوف وراء إمارة الكويت في دعم موقفها إزاء المطالبة بالأموال الكويتية المستلفة منها للعراق أثناء حربها مع إيران، وإغراق السوق العالمي بالبترول كي لا تستفيد منه العراق، ودعمها في النزاع الذي نشب بين دولة الكويت والعراق حول بحر الرميلة البترولي، الذي يقع على الحدود العراقية الكويتية، بعد خروج العراق من حربة ضد إيران التي استمرت ثمانية سنوات، حيث خرج العراق من حربه منهكاً من حيث القوة العسكرية وأيضاً منهكاً اقتصادياً، لقد طلب العراق من الكويت والدول الخليجية الأخرى إلغاء الديون المترتبة عليه، وهي قيمة التجهيزات العسكرية التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة لحربه مع إيران، والتي تعد بنظر العراق حرباً وقائيةً عن الخليج العربي، ولم تتوصل العراق ودول الخليج العربي إلى حل يرضي جميع الأطراف، فقرر العراق عندها اجتياح الكويت عام 1990م، وكانت الكارثة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها من أجل تنفيذ سياستها في المنطقة (المزايدة، 2004: 180).

لقد حظيت أزمة الخليج باهتمام عالمي، فكان دخول العراق إلى الكويت مفاجأة كبيرة للجميع وغير متوقعة، وبدأ تضخيم التصريحات التي كانت تصدر عن الساسة العراقيين، وبعد تدخل الولايات المتحدة، انتهت الحرب بمجرد انسحاب العراق من الكويت بعد هذا خلفت الحرب وراءها عدداً كبيراً من المعارضين الذين ثاروا ضد صدام حسين وذلك بتحريض من الرئيس بوش الأب، كما إنها تركت وراءها دولةً محطمةً عاجزةً عن الاعتناء بمواطنيها تحت وطأة العقوبات الاقتصادية (سكاون، 2003: 178).

- عادت الولايات المتحدة مرةً أخرى إلى العراق وهذه المرة باللجوء إلى الأمم المتحدة وأصدرت عدة قراراتٍ بحقه، فقد استطاعت الولايات المتحدة

الأمريكية أن تحشد دول العالم للمساهمة في الحرب التي شنتها على العراق، والمشاركة في تنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وتمكنت الولايات المتحدة من أخذ دورٍ قيادي في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، ولم تكتف بما أحرزته من أهداف في حربها عام 1991م، على العراق بل أخذت تضع المخططات لاحتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي (Diamond 2006: 22).

ولما كان العراق قد صنف أنه معوق من معوقات مشروع الشرق الأوسط الكبير، تبنت السياسة الخارجية الأمريكية أهدافاً جديدةً بالنسبة إلى العراق، هذه الأهداف ترجمت لهدفٍ عريضٍ هو احتلال العراق، وقد سوغت لهذا الاحتلال عدة أسباب أهمها ما يأتي (المزايدة،2004: 186-194):

- **امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل**: كانت أحد الأسباب الرئيسية التي سوغتها الولايات المتحدة في وسائل الإعلام لاحتلال العراق.

- **البترول**: وضعت الولايات المتحدة النفط العراقي نصب عينيها، للاستيلاء والسيطرة على كل المصادر الطبيعية في العراق.

- **بابل وأساطير التوراة**: إن العراق ضمن الدولة الموصوفة في الكتاب المقدس، ومع احتلال العراق فقد اقترب الحلم اليهودي (إسرائيل الكبرى)، وهذا ما دفع اللوبي الصهيوني من الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل احتلال العراق.

بعد خروج العراق من الكويت في عام 1991م، وجهت إلى العراق عدة تهم من بينها أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل، وقد خضع العراق إلى لجان التفتيش، ولم تعثر هذه اللجان على شيء، ولكن الولايات المتحدة كانت مصرةً

على احتلال العراق، والقضاء على نظامه السياسي (Desch 2007: 21) لذا شنت الحرب عليه عام 2003م، بدون الحصول على شرعية من الأمم المتحدة، وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن إتمام غزوها واحتلالها للعراق في 9 ابريل 2003م، أعلنت أيضاً إنها تمكنت من القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين في كانون أول من العام نفسه، ويعتبر صدام حسين أول رئيس عربي تطيح بنظامه دولة أجنبية بالقوة عن طريق الغزو تحت دعاوى متعددة ثبت عدم صحتها، وكان نهايته المحاكمة ثم الإعدام (الأشعل، 2006: 98)، وعمت الفوضى جميع مدن العراق، من أعمال النهب والتخريب، وتحت أنظار الجنود الأمريكان، وعلى أثر الاحتلال فقد تم تشكيل سلطة الائتلاف الموحد برئاسة بول بريمر، وقام مجلس الأمن بالتصديق على قرارٍ يدعم الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة، وتسلم بريمر رسالة من الرئيس بوش الابن بتعينه مبعوثاً رئاسياً إلى العراق، ومنحته سلطةً تامةً على موظفي الحكومة الأمريكية وأنشطتها وأموالها، وتم تفويضه بكل الأعمال التنفيذية والتشريعية والقضائية في العراق (الأيوبي، 2004: 1-3)، وبدأ بريمر ومنذ تولية رئاسة الائتلاف وهو يبث الفرقة ويشعل نار الفتنة بين الطوائف العراقية، ويحاول أن يتقرب من الشيعة على حساب السنة، لقد ارتكزت سياسة الإدارة الأمريكية في العراق، منذ فترة التخطيط للإطاحة بنظام صدام حسين، على إعطاء نفسها الحق لأن تكون قوة تحرير للشعب العراقي الذي يعاني من حكمٍ دكتاتوري كما وصفوه، لكن العراق أصبح نقطة استقطابٍ لعناصر عديدةٍ من المسلمين المناوئين للولايات المتحدة (Diamond:11-12,2006) وتسلل بعض العناصر من تنظيم القاعدة ضمن صفوف المقاومة العراقية للعمل ضد القوات الأمريكية، وتعاملت المقاومة الإسلامية بكل أطيافها مع الاحتلال الأمريكي باعتباره قوةً غازية إلى أرض الإسلام من

أجل إلحاق أقصى هزيمةً فيه، وهذا يدفع بالمقاومة من أجل إجهاض التصور الأمريكي الذي طالب بالتغيير في منطقة الشرق الأوسط (مسعود، 2007:209)، وهذه التغيرات بلا شك تصب في صالح دولة إسرائيل، وهذا لا يمكن للمقاومة غض الطرف عنه، واعتبار العمل المقاوم يصب في صالح المواطن العراقي، هذا الصالح يتمثل بتحرير أرض العراق ونشر الديمقراطية في ربوع هذا البلد (صابر،2005: 75)، تعرف الإدارة الأمريكية بأن تقسيم العراق مرفوضٌ من الشعب العراقي بأكمله، وليس فقط الشعب العراقي، بل كل شعوب المنطقة العربية، ولكنها تهدف من وراء هذا التقسيم إلى تنفيذ أمرٍ واحد قد يغير الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وهو إنشاء دولةٍ كرديةٍ تلتقي فيها مصالحها مع مصالح دولة إسرائيل وأخرى شيعية وثالثه سنية وهذا هو المخطط التفتيتي للمنطقة العربية التي تريده الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة تدرك إنها تقاتل عدواً يعرف بقسوته، ويوصف المقاتلون بالعراق بالصداميين، والإسلاميين المجاهدين الذين يعتبرون أن الموت هو الصورة الحقيقة (Middle East ،2006 :2)، وقد يضحي هؤلاء المقاتلون بكل ما يملكون من أجل الدفاع عن العراق، وعدم السماح للولايات المتحدة وأعوانها في العراق بتفتيته إلى دويلات، لقد ظنت الولايات المتحدة بأن القضاء على نظام صدام حسين يتيح لها المجال، لتجعل من العراق أداة من أدوات مخططاتها في المنطقة، لكن المقاومة العراقية أوقفت المشروع الأمريكي ولو مؤقتا التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنوى تنفيذه بالمنطق (سسكند، 2004: 213).

إن الحرب التي شنت على العراق وأقدمت عليها الولايات المتحدة،ما هي إلا نيابةً عن إسرائيل، وتريد أمريكا من ذلك تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يستهدف إحداث تغيرات جغرافية سياسية عن طريق عزل وتغيير

الأنظمة بالمنطقة، تحت شعار بسط الديمقراطية، وقد تبنى الرئيس بوش الإبن هذا المخطط، والذي رأى فيه أنه لا يتم إلا عبر القوة العسكرية، بحيث لا تنتهي المسالة عن حدود إقامة دولة إسرائيل الكبرى، وإنما لا بد من إعادة رسم خريطة المنطقة كلها، على أسس جديدة لان الولايات المتحدة بخاصة والغرب بعامة الذين أقاموا إسرائيل في المنطقة العربية، يعلمون انه لا بقاء لإسرائيل إلا إذا عاشت في بيئة دويلاتٍ ضعيفةٍ في المنطقة (الزرو، 2005: 59).

إن الدور الذي تلعبه المقاومة العراقية المسلحة، ليس فقط في توريط الإدارة الأمريكية على تغيير برنامج أولوياتها، وإنما إلى تأجيج أحاسيس المعارضة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وبالرغم من هيمنة التيار الديني على حركة المقاومة العراقية، إلا أن هناك الكثير من المقاومين يرون أن المفاوضات مع القوات الأمريكية منطقية، وقد تكون هناك اتصالاتٌ سرية ما بين بعض جماعات المقاومة والقوات الأمريكية (رجب،2005:136)، من أجل تهدئة الساحة العراقية، وقد حاولت الولايات الأمريكية جاهدة أن تقوم بهذه الاتصالات قبيل الانتخابات من أجل كسب المقاومة وإشراكها في العملية السياسية، ولكن بقيت قوى أخرى على مواقفها ليس فقط في رفض العملية السياسية ونتائجها، بل إنها صعدت من مقاومتها المسلحة بهدف إفشالها للعملية، وربما أيضاً التفكير في دحر الحكومة والاستيلاء على السلطة من جديد.

وإن الولايات المتحدة تحاول بشتى السبل أن تضغط على جميع الأطراف السنية والشيعية والكردية من أجل إنجاح العملية السياسية، والقضاء على المقاومة بكل أشكالها، ولكنها لم تستطع ذلك حتى اليوم (النصراوي، 2007: 15).

إن الولايات المتحدة باحتلالها العراق وفي الوقت الذي هي ساعية به للقضاء على المقاومة تكون بذلك قد حققت الأهداف الآتية:

- إزالة عائق صلب وقوي كان يشكل أقوى المعوقات، التي تقف أمام تنفيذ مخططاتها وما تنوي القيام به في المنطقة، ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

- إن القضاء على النظام العراقي يتناغم مع الأهداف التي تتبناها إسرائيل، لكون العراق كان يشكل أكبر خطرٍ على هذا الكيان في المنطقة، وهذا ما أكده مهاتير محمد -رئيس وزراء ماليزيا سابقا- بالقول: "إن الهدف الرئيس من الغزو الأمريكي البريطاني للعراق هو الحفاظ على أمن إسرائيل، والقضاء على أي مصدر يهددها في الشرق الأوسط"، وذهب ناطق رسمي صهيوني وهو عاموس جلعاد، عن ارتياحه لزوال ما اسماه الخطر العراقي الذي كان يهدد إسرائيل، إذ قال: "إن خطراً كبيراً جداً كان يهدد الحدود الشرقية لإسرائيل إذ أؤكد أنه من دون العراق ليست هناك إمكانية لقيام جبهة عربية موحدةً على حدودنا الشرقية" (محمد، 2003: 14).

- وضع يد الولايات المتحدة وإسرائيل معاً على مقدرات الأرض العراقية وما تحويه من خيرات وفي مقدمتها النفط.

- التمركز الأمريكي في منطقة تعج بكل أسباب القوة من الناحية الاقتصادية في تملك النفط ومشتقاته، ومن ناحيةٍ إستراتيجيةٍ فوجودها هناك يجاور إيران والتي لها أطماعٌ في منطقة الخليج التي تعد منطقة مصالحٍ أمريكية.

- إسكات جبهة قد يكون لها دور في تعقيد عمليات توطين فلسطينيين في الصحراء الأردنية قريبةٍ من الحدود العراقية.

إن الولايات المتحدة بخطوتها الاحتلالية لهذا القطر العربي، قد خطت خطوة نحو إقامة مشروعها الشرق أوسطي، ولكن العثرات لا تزال تتعثر

بها السياسة الأمريكية، تكون المقاومة من تجعل السبيل مفتوحا أمام الولايات المتحدة لتنفيذ المشروع وفق هواها، وان كانت مقدمات النجاح في احتلال العراق قد هلل لها الأمريكان وصفقوا لها، إلا انه يبقى القول أن احتلال العراق وتفكيك النظام العراقي، وتقسيم العراق إلى دويلاتٍ مقدمةً لنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يرى بإقامة دويلاتٍ ضعيفةٍ في المنطقة خير وسيلةٍ لضمان بقاء إسرائيل، لا يعني أن أمريكا استطاعت تحقيق أهدافها من إقامة المشروع لان أحداث التاريخ وفق مسيرة الزمن، تتنبأ أن كل احتلال لابد له من زوال.

المطلب الثاني

حرب إسرائيل مع حزب الله

إن الولايات المتحدة صنفت حزب الله معوقاً من معوقات مشروع الشرق الأوسط الكبير، لذا لا بد لها من تذليل هذا المعوق وتخطيه من أجل تطويع حزب الله حتى يصبح اداة من ادوات السياسة الامريكية لقيام المشروع، فما كان لها إلا الإيعاز لدولة إسرائيل لتقوم بهذه المهمة الصعبة، وما الدعم الذي أسلفنا ذكره لهذه الدولة من الولايات المتحدة، إلا لتقوم بهذه المهمات وقامت بذلك في 11 تموز 2006م، وقد حدد الكيان الاسرائيلي أهدافه العسكرية لتكون: الإفراج غير المشروط عن الأسرى اليهود، ودفع حزب الله بعيداً عن الحدود مع فلسطين المحتلة مع تسليم سلاحه للجيش اللبناني ثم تمكين الدولة اللبنانية من بسط سيطرتها، وإقامة منطقةٍ عازلة في الجنوب لتتواجد فيها قواتٍ متعددة الجنسية، من حلف شمال الأطلسي لفرض الأمن والسيطرة على الحدود اللبنانية (نافعة،2008: 15)، إن هذه الأهداف تعلوها إقامة مشروع الشرق الأوسط

الكبير، ولا شك بذلك حيث عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية في خضم المعارك أن شرق أوسط جديد يولد الآن (نوفل،2007: 1)، وقد أدارت القوات الإسرائيلية عملياتها لتحقيق هذه الأهداف من خلال حملة جوية وبحرية وبرية، ونجحت في فرض حصار كامل جوي وبري وبحري على لبنان وعزله، وذكر الخبراء العسكريون أن اسرائيل أسقطت ما يعادل قنبلةً نوويةً لتدمير بنية هذا البلد التحتية ومنشآته الحيوية وخطوط المواصلات والجسور والمرافق بحجم من الخسائر يقدر بـ(40) مليار دولار (حسين،2006: 30)، لقد مر على لبنان شهرٌ من الهجوم الإسرائيلي، شهر من القتل والتدمير والتهجير، ولم يستطع العالم بأسره أن يتخذ قراراً بوقف إطلاق النار، لأن العمليات التي أرادتها الولايات المتحدة وإسرائيل لم تنته بعد، رغم تواصل الجهود الدولية لحل الأزمة المدمرة في لبنان ووقف الهجوم الإسرائيلـي، لأن واشنطن لا تريد أن توقف الحرب قبل أن تحقق أهدافها في لبنان، ولكنها كانت عاجزةً عن تحقيق أهدافها، نتيجةً لقوة حزب الله التي لم تكن متوقعةً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،لقد اعتمد الرئيس الأمريكي اعتماداً كلياً على الجيش الإسرائيلي الذي سوف يقلب الموازين السائدة في العالم العربي لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، كما قام الجيش الإسرائيلي بتدمير المدن وقتل الأبرياء من النساء والأطفال والشيوخ وإحداث المجازر في لبنان، وكان العالم أجمع يشاهد المجازر التي قام بها الجيش الإسرائيلي في لبنان، دون أن يغضب أحدٌ لهذه المآسي التي أحدثها الجيش الإسرائيلي، واستمرت الحرب التي حدثت بين حزب الله والجيش الإسرائيلي ثلاثاً وثلاثين يوماً، وانتهت بعدم تمكن الجيش الإسرائيلي بتحقيق الهدف الذي كان يهدف إليه من خلال هذه الحرب في مقدمة ذلك اقتلاع الحزب من جذوره، (ياسين،2006: 127)، فلا شك اليوم لدى المراقبين العسكريين والسياسيين

كافةً على مستوى العالم، في أن حزب الله قد استطاع أن يحقق إنجازاتٍ عسكريةٍ ميدانيةٍ هائلة لم يكن أحد يتوقعها، وفي مقدمتهم القيادة العسكرية الإسرائيلية والأمريكية التي خاب ظنها بالقيادة والجيش الإسرائيلي والتي لم يخطر ببالها هذا الصمود الباسل الذي أبداه،وتلك القدرات العسكرية الرفيعة التي تمت بها المقاومة وخصوصاً من حزب، إذ حسبوه أنه لم يكن له من الأسلحة والتقنية العسكرية التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً ونحن نرى هذا الحزب على الصعيد السياسي الداخلي في لبنان والصعيد العربي الرسمي لا الشعبي، لم يكن مستنداً في تلك المواجهة إلى دعم سياسي ودبلوماسي واضحٍ ومتناسب مع أدائه العسكري في ميدان المعركة، ومع الأهداف التي كان يمكن أن يحققهـا من ذلك الأداء الرفيع، هذا فإن قيادة الحزب كانت حريصة طيلة أيام المعارك على تماسك الجبهة الداخلية اللبنانية، خشية أن يلاقي حزب الله في هذه المعركة جبهتين، تتحركان ضده، الأولى تتمثل بالجيش الإسرائيلي، والثانية الأحزاب اللبنانية التي لا تنظر لحزب الله بعين الارتياح (رشوان، 2006: 19).

ورغم هذا وذاك فإن قيادة الحزب كانت تراودها الشكوك في وقوف الأحزاب الاخرى على الأقل وقفةً حياديةً تجاه المعارك التي دارت، وهذا ما نلمسه من الخطاب الذي وجهه رئيس الحزب حسن نصر الله، حيث ذهب إلى اتهام الأكثرية ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة ذاته بالخيانة، وربط بين طبيعة اصطفاف القوى اللبنانية القائمة اليوم على أساس أنها ذاتها التي سادت الساحة اللبنانية داخلياً أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وذكر أن الذين يدعمون بقية الحكومة المتواجدة في السرايا الحكومي هم أولئك الذين دعموا الحرب الإسرائيلية على لبنان (غالي،2007: 165)، وقد عبرت قيادة الحزب على أن الانتصار الذي تم تحقيقه يعود للحزب لا لغيره، وإن الحزب مصمم على إفشال

الخطة الأمريكية الإسرائيلية لخلق شرق أوسط كبير، إن هذا شجع جميع الحركات سواء كانت سنية أو غيرها إلى الإقتداء بحزب الله الشيعي لمقارعة الأعداء، إن مؤازرة الولايات المتحدة لإسرائيل جاءت على لسان نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني حيث قال: "إن هذا الذي يُرتكب في غزة، وهذا الأسطول المتمركز في المتوسط يأتي لمؤازرة إسرائيل كي تستكمل مخططاتها، ومخططات الولايات المتحدة في المنطقة" (بترا، 2008:3)، لا شك أن الإعداد لهذه الحرب من الجانب الأمريكي والإسرائيلي قد تم قبل ذلك بشهورٍ من أجل القضاء على قوة حزب الله في لبنان، وليتسع الطريق إلى تكوين ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أثناء الحرب، من أن هذه الحرب ستكون خطوةً هامةً في اتساع مساحة الطريق لمشروع تكوين الشرق الأوسط الكبير، ومع انتهاء هذه العقبة سوف يسهل استدعاء لبنان ليكون من بين أعضاء ذلك المشروع ومن الدول المعتدلة، ولكن كانت الأمور تسير بعكس ما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية. رغم ما استخدمته إسرائيل من أسلحة أمريكية في الحرب على حزب الله، وما تعرض له لبنان من قتلٍ وتدميرٍ للبنية التحتية (البيومي، 2006: 158).

وإشارة لما سبق وبعد تداعيات الخسارة الكبيرة التي منيت بها إسرائيل في حربها مع حزب الله، والانتصار السياسي والعسكري الذي حققه حزب الله، والذي أثر في هيبة أمريكا وعلى أمن إسرائيل واستقرارها معنوياً واقتصادياً واجتماعياً، أخذت أمريكا وإسرائيل وذلك لحفظ ماء الوجه، تتهم إيران وسوريا على أنهما كانتا خلف حزب الله، وتمكينه من هذه القدرة العسكرية الكبيرة التي لم تكن متوقعة، ووراء هذا الأسلوب القتالي الذي فاق أسلوب أكبر الجيوش العالمية اقتداراً في ميادين المعارك. ويمكن إجمال ما أسفرت عنه الحرب من نتائج ما يأتي:

- إن المعنويات التي ربحها حزب الله لم يكن لها سقف، في حين خارت معنويات الكيان الإسرائيلي، رغم أن جيشه مدجج بأحدث الأسلحة تطويراً وتسليحاً.

- إن المقاومة هنا وهناك في العالمين العربي والإسلامي زادت من فاعليتها، وذلك بسبب الرؤية التي خلقتها حرب إسرائيل على حزب الله، على أن إسرائيل بالتصميم والإرادة ليست بالدولة التي لا تقهر.

- إن الحرب أظهرت التصدع الكبير في الجبهة العربية، كما أظهرت مدى الخشية من الولايات المتحدة، إلى الحد الذي ذهبت به بعض الدول العربية الى السكوت أثناء الحرب وعدم شجبها واستنكارها.

ويبقى القول إن إسرائيل لم تحسم بعد أمر حزب الله من الناحية العسكرية، وتفكر مرات في العودة ثانية إلى الحرب، لأن الدرس الذي تلقته كان قاسياً إلى الحد الذي جعل من الجبهة اللبنانية هاجساً يؤرق مضاجع جنودها وشعبها وخاصةً الذي يقطن الشمال الإسرائيلي.



الفصل الرابع

معوقات إقامة المشروع: التشخيص والأسباب

الفصل الرابع

معوقات إقامة المشروع: التشخيص والأسباب

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سياساتها المستقبلية في المنطقة والمتمثلة بمشروع الشرق الأوسط الكبير، في محاولة منها لاستغلال الظروف الدولية والإقليمية وخاصة بعد احتلال العراق، حيث تذرعت بذرائع انبعثت من أحداث 11 أيلول 2001 م لاحتلاله؛ وذلك حرصاً منها للمحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط، واعتقدت بأن مشروعها سوف يحقق نجاحا في المنطقة، لكن تبين لها أن هناك عدة معوقات تقف أمام قيام هذا المشروع تتمتع بخاصية الرفض والمقاومة لهذا المشروع .

واتضح ذلك جلياً بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 2006 م، حيث تبين بأن الولايات المتحدة غير جادة في إقامة شرق أوسط قائم على الديمقراطية كما ادعت، فالديمقراطية التي أدخلت الحركة الإسلامية الفلسطينية (حماس) إلى المجلس التشريعي،جعلت الإدارة الأمريكية تنظر بعدم الرضا عن الإيقاعات السياسية التي تجري وأنها

ستحول بين نجاح مشروعها القائم على أساس الشرق الأوسط الكبير، وأبرزت حماس أحد المعوقات، لكون الولايات المتحدة كانت ضد الخيار الديمقراطي الفلسطيني.

كما أن دعوة كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية إلى شرق أوسط جديد خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، وصمود حزب الله في وجه الجيش الإسرائيلي، والتمسك السوري بالثوابت القومية أدّى ذلك إلى جعل كل التوجهات الإيديولوجية في المنطقة معوقاً، تمارس التعطيل للمشاريع الإقليمية في المنطقة وخصوصاً تلك التي تطرحها الإدارة الأمريكية، وهذا سوف يفرض على الإدارة الأمريكية إعادة حساباتها من جديد في المنطقة.

وتحقيقاً لأهداف هذا الفصل، فإننا سنتناول المعوقات التي تقف في وجه تحقيق مشروع الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية، وذلك من خلال المبحثين الآتيين:

- المبحث الأول: المعوقات ذات الأبعاد الأيديولوجية.
- المبحث الثاني: المعوقات ذات الأبعاد السياسية.

المبحث الأول
المعوقات ذات الأبعاد الأيديولوجية

إن خروج بعض الدول العربية من حلبة المواجهة مع إسرائيل، شكلت ضربة قوية للبعض الآخر، مما أدى وقتها إلى تشكيل جبهة للصمود بزعامة العراق، إلا أن الحرب التي بدأت بين العراق وإيران، جعلت معظم الدول العربية تقف إلى جانب العراق، وفي نهاية المطاف قادت تداعيات الحرب العراقية - الإيرانية العراق إلى احتلال الكويت عام 1990م (شيكارة،2005:6)، وانتهت الحرب التي قادها التحالف إلى تدمير القوة العراقية، فرأت الولايات المتحدة وإسرائيل إن الظروف أصبحت مواتية لإيجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط بشروطها، ولهذا جاء مؤتمر مدريد للسلام في عام 1991م بعد أشهر قليلة من عاصفة الصحراء، ودخلت القيادة الفلسطينية في مفاوضات سرية مع إسرائيل، وأسفرت عن اتفاق أوسلو، والذي اعترفت من خلاله منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وتخلت عندها عن المقاومة (بريماكوف،2004:56-58).

إلا أن إرادة الشعوب المتأصلة في النفوس للمقاومة لا تلغى بالاتفاق، فقد ظهرت حركة المقاومة بقيادة (حماس) لتحل محل منظمة التحرير، وتناغم معها حركات وأحزاب أخرى ذات صبغة أيديولوجية، تنظر إلى إسرائيل على اعتبارها كابوساً يؤرق مضاجع العرب والمسلمين، كما ترى أن وجود إسرائيل في المنطقة هو وجود مصطنع، والحرب ضد هذا الكيان تعد حرباً مشروعةً، يذكي أيديولوجية الجهاد، تلك الأيديولوجية التي نسيت من الذاكرة العربية والإسلامية بعد أن تنحت الشعوب والحكومات العربية والإسلامية عنها في مؤتمر القمة الإسلامية بدكار عام 1991.

وفي هذا المبحث سنتناول الحركات الإسلامية والتوجهات القومية كعقبات مقاومة للمشروع الأمريكي، لأنها ترفضه على اعتباره خطة استعمارية ومظلة أمريكية لإسرائيل، وذلك من خلال المطلبين الآتيين:

- المطلب الأول: التوجهات الإسلامية في المنطقة.
- المطلب الثاني: التوجهات القومية في المنطقة.

المطلب الأول
التوجهات الإسلامية في المنطقة

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير، هو نظام تعاوني بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ويؤدي إلى إقامة علاقات بين أقاليم المنطقة على روابط الجغرافيا، كما أن أهدافه الحقيقية تتمثل بتجزئة المنطقة إلى كنتونات أكثر مما هي مجزأة، بدلا من الروابط القومية والدينية أو الثقافية التي تربط بين أبناء المنطقة.

لقد وعت الحركات الإسلامية الهدف الرئيسي لمشروع الشرق الأوسط القائم على العمل الهادف إلى دمج دول المنطقة وشعوبها في بوتقة واحدة، وإعطاء إسرائيل دور الريادة فيه، كما رأت أن نجاح هذا المشروع يتطلب إلغاء الخلاف الحاد بين إسرائيل ودول المنطقة، والاعتراف بها وبكل ما يتطلبه هذا الاعتراف، ولكن حرب إسرائيل ضد حزب الله ومحاصرة هذه الدولة لقطاع غزة لخنق الحركة الإسلامية حماس أظهر تبايناً كبيراً بين الصفوف، وفي هذا التباين سيقف معسكر المقاومة من أصحاب هذه التوجهات الإسلامية بغض النظر عن المذهب الذي يتبعه أي منهم في مواجهة معسكر أمريكا وإسرائيل، ويتمثل معسكر المقاومة بالحركات والأحزاب الإسلامية الآتية:

أولاً: الحركات والجماعات الإسلامية في المنطقة:

إن أهم الحركات والجماعات الإسلامية التي تنادي بالجهاد ضد إسرائيل الدولة المعنية بالرعاية الأمريكية، والتي يعتبر أمنها من أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية هما: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وجماعة الإخوان المسلمين وفي هذه الفقرة سنتناولهما على النحو الآتي:

1- حركة المقاومة الإسلامية (حماس): لقد شهد عام 1987،نقطة بداية حقيقية في سياسة الإخوان المسلمين تجاه القضية الفلسطينية، والقيام بالعمل النضالي ضد إسرائيل، وكانت مساهمة الإخوان المسلمين بفاعلية في انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي، عندما قاموا بتأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأصبح موقف الإخوان المسلمين من القضية الفلسطينية موقفاً تاريخياً، ولكن حماس سرعان ما تطورت لتصبح حركة سياسية متكاملة وأصبح لها ميثاق خاص بها (الشرعة، وآخرون، 2002:94-95).

إن أول منطلقات الميثاق الذي أخذت به حماس هو حرص الحركة في بدايات قيامها على الحصول على الشرعية الوطنية، ومن منظورها ترى بأن الوطنية تعمل على التمسك بثوابت الشعب الفلسطيني، وأن وحدة الوطن مقدمة على أي وحدة،كما أن ميثاق الحركة يؤكد على أن الحركة أتت لتكون سنداً وعوناً لكل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة من أجل تحرير فلسطين، وترى بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها شريك بالمسؤولية، فالوطن واحد والمصاب واحد والمصير واحد والعدو واحد، وأن تحرير فلسطين واجب على كل مسلم (ابوعيد، وآخرون، 1996: 179). وترفض حركة المقاومة الإسلامية حماس منذ أن ظهرت على الساحة الفلسطينية في أيام انتفاضة عام 1987م،

الوجود الإسرائيلي في فلسطين، وتصر على أن المقاومة هي الطريق الوحيد للتعامل مع عدو عنصري كدولة إسرائيل الغاصبة لهذا الجزء العربي، من هنا كان موقف حركة حماس من التحركات السياسية على الساحة الفلسطينية والقومية والدولية الرامية إلى إعطاء إسرائيل الشرعية بالبقاء، والتي سبقت مؤتمر مدريد، وما أعقبه من تطورات موقف الرفض، واستمرت في تصعيدها للانتفاضة ضد إسرائيل (سليمان، 1995:149-151)، وعارضت كل المبادرات التي تقوم بها بعض الأطراف والقائمة على إنقاص حق الشعب الفلسطيني وإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف بوجوده، وقد أصبحت خبرة المقاومة الفلسطينية (حماس)، ودورها في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مميزين، فبالإضافة إلى قدرتها على المقاومة الذاتية، وثبات دورها النّدّي في مواجهة إسرائيل، والدور الذي أدته بنجاح في مقارعة إسرائيل بمختلف الوسائل الأمنية والعسكرية والإعلامية والسياسية، فقد اكتسبت الثقة الشعبية، باستعدادها للتضحية والتحمل، كل ذلك جعل منها محط أمل للتحرير ووجهت أنظار العالم على قوتها التي لا يمكن إغفالها في معادلة الصراع (ابو سويلم، 2008:15).

إن حماس تنظر إلى كل طرف يؤيد إسرائيل بأنه في نفس الخندق الذي يقاوم الشعب الفلسطيني ويسلب أرضه ويقوض وجوده، ولما كانت الولايات المتحدة هي من الدول التي تقف وراء إسرائيل وتدعمها بالمال والسلاح، وتقف إلى جانبها على كل المنابر الدولية، وتستخدم ثقلها السياسي في إحباط كل القرارات التي تؤيد الحق العربي في فلسطين، وتستخدم نفس الثقل في تبرير ما تقوم به إسرائيل، فإن موقف حماس من الولايات المتحدة هو ذات الموقف من إسرائيل، تقاوم مشاريعها وتقف موقف الضد من مساعيها على اعتبارها عدو بثوب صديق، مما أدى إلى تقليل فرص تنفيذ المشروع الأمريكي في المنطقة الأمر

الذي جعل الولايات المتحدة تجعل حماس في قائمة معوقات إقامة المشروع (المليفي،2006:48).

إن موقف حماس من الطروحات الأمريكية يتأتى من مواقف الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما أخذت تقدم نفسها على اعتبارها وسيطاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتتقدم بالمبادرات الواحدة تلو الأخرى، في ظاهرها السعي الجاد لإيجاد تسوية للصراع؛ إلا أنها أي تلك المبادرات تحمل في الباطن جزئية من مشروعها الشرق أوسطي،فقد سعت الولايات المتحدة في البداية إلى جذب موقف حركة حماس إلى جانب موقف منظمة التحرير الفلسطينية الساعي إلى الاعتراف بإسرائيل وقد تحقق للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ذلك بعد سلسلة من المفاوضات، إلا أنها لم تفلح في استمالة حركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي أخذت دور الشريك السياسي إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية في كل المواقف، ولم تجد مكاناً للحيادية في موقفها، وظل الأمر كذلك حتى تفجرت انتفاضة الأقصى عام 2000 م، فحملت الانتفاضة متغيرات جديدة أسقطت الكثير من الاتفاقيات، كاتفاقية أوسلو بفعل المقاومة التي حققت لحماس شعبية واسعة (عدوان،2005:19). لقد شكل وصول حماس إلى السلطة ورطة لإسرائيل كما هي ورطة لأمريكا التي وجدت أن عليها أن تتعامل مع واقع فلسطيني جديد تقوده حركة دينية سياسية، ترفض الاعتراف بوجود إسرائيل، والذي يعد هذا الوجود هدفاً هاماً من أهداف السياسة الأمريكية، ولم تثق الحركة بأمريكا، وأخذت تتحسب عند كل خطوة أمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أن أمريكيا لم تتصور أبداً وجود سلطة فلسطينية تقودها حركة إسلامية، تقاوم وترفض الاعتراف بما ترتب على الاتفاقيات التي انطلقت بدءاً من اتفاق أوسلو وحتى الآن.

وقد زادت حركة حماس من عدائها للولايات المتحدة، بعد أن أعلن الأمريكان عن معارضتهم لمشاركة حماس في السلطة الفلسطينية،والملاحظ أن حركة حماس كلما زاد عليها الضغط زادت إصراراً في موقفها، فما أن أعلنت الولايات المتحدة خطتها المسماة بخارطة الطريق (الأزعر، 2006:44-46)، التي تهدف إلى نزع سلاح المقاومة والاعتراف بإسرائيل،حتى رفضت تلك الخطة مما جعلت الموقف الإسرائيلي يزداد صلابة، في مواجهة حركة حماس، وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بصراحة ووضوح عدم التعامل مع أي حكومة فلسطينية قادمة تشكلها حماس، ما لم تعلن الاعتراف بإسرائيل ووقف العنف والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

إن موقف حركة المقاومة (حماس) الرافض للطروحات الأمريكية، نابع من موقفها المنحاز للسياسات الإسرائيلية ونابع من المواقف الأمريكية التي ترى بإسرائيل كائناً وجد ليبقى، كما ترى بوجوب دعم هذا الكائن ولو على حساب شعبها، وهذا في حد ذاته يقوي هذا الخصم الذي تتخذه حركة حماس عدواً غاصباً لوطن الفلسطينيين (روس، 2005:965-966)، إن خارطة الطريق وضعت تصوراً لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام 2003 م ولم يحدث ذلك. وطالبت خارطة الطريق بتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة ولم يحدث ذلك.علماً بأن خارطة الطريق تلك المبادرة الأمريكية تتكون من ثلاث مراحل (الضرابعة، 2006: 68- 70) هي:

المرحلة الأولى: حتى أيار 2003م وتشمل: إنهاء العنف الفلسطيني، وإجراء إصلاحات سياسية فلسطينية، وانسحاب إسرائيلي وتجميد التوسع الاستيطاني، وإجراء انتخابات فلسطينية، وهذا لم يقم به الجانب الإسرائيلي.

المرحلة الثانية: حتى كانون الأول 2003 م وتتضمن: إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ وعقد مؤتمر دولي، ومراقبة دولية للانصياع لخارطة الطريق.

المرحلة الثالثة: وتمتد ما بين 2004-2005 م ويتم خلالها: عقد مؤتمر دولي ثان، والاتفاق على الوضع النهائي وإنهاء الصراع، والاتفاق على الحدود النهائية والقدس واللاجئين، والمستوطنات، وتوقيع الدول العربية على اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

إن هذه الخارطة التي تؤدي إلى السلام وحل الصراع، لا تلبي رغبات حركة المقاومة الإسلامية حماس، لكونها ومن وجهة القائمين على الحركة فإن خارطة الطريق ترسم أقدام المحتل الاسرائيلي في أرض فلسطين، وإعطاء الكيان الاسرائيلي شرعية البقاء بإمضاء دولي، لهذا رفضت خارطة الطريق دون التفكير بما جاءَ فيها.

ومما سبق يمكننا إبراز موقف حماس من طروحات الولايات المتحدة وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير بما يأتي:

ترفض حماس جملة وتفصيلاً وجود إسرائيل في المنطقة وتؤكد على اعتبارها دولة محتلة أقيمت على أرض الآخرين، وهذا يتعارض مع إقامة المشروع الهادف إلى الأخذ بيدها ورعايتها، لكون المشروع يرى ضرورة إعطاء دور لإسرائيل في المنطقة، فكيف تقبل الولايات المتحدة استبدال الدور الذي جاء به المشروع مع رؤية حماس الرافض للوجود الإسرائيلي وهي ترى -الولايات المتحدة- بوجود إسرائيل في المنطقة تحقيقاً لنبوءات التوراة، إن المقاومة من منظور حركة حماس الإسلامية، هي السبيل الوحيد لاقتلاع إسرائيل من المنطقة، ولما كانت الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل، فالمقاومة

لإسرائيل مقاومة مسلحة، ولأمريكا مقاومة من نوع آخر ألا وهي مقاومة ورفض كل ما يصدر عنها من مبادرات، ومشروع الشرق الأوسط الكبير هو واحد من هذه المبادرات، إن موقف حماس من مشروع الشرق الأوسط الكبير بالذات، لا يتوقف عند حدود الرفض بل يتعداه إلى السعي من أجل إحباطه، لأن إقامته يعني تمكين إسرائيل من المنطقة وإعطاءها دوراً ريادياً، وينادي بنزع سلاح المقاومة، وهذا أمر مرفوض وبشدة من حركة حماس لان نزع سلاح المقاومة يعني تقديم حماس بكل منتسبيها لقمةً سائغةً لدولة إسرائيل، وبالتالي تستطيع أن تحققه بكل سهولة ويسر وبأقل التكاليف، تلك التي عجزت عن تحقيقه طيلة مدة الصراع .

إن هذا الموقف الذي تتبناه حماس، جعل منها بحسب المنظور الأمريكي عقبة أمام الولايات المتحدة وهي ساعيةٌ إلى تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، فلابد أن تتخذ الولايات المتحدة الامريكية منها موقفاً معادياً، وعلى هذا عملت على توظيف سياستها الخارجية لتحقيق إحدى الأمرين هما: إما إخضاع حماس وجعلها تقبل بكل ما تَم الاتفاق عليه مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا يتبدل موقفها المعادي إلى موقف آخر هو ذلك الموقف الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اعتقادنا أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق اليوم أو غداً. أو إما العمل على إنهاء وتفكيك كل مقومات وجودها، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد شخصت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تبعاً لمواقفها من المبادرات الأمريكية وإسرائيل تشخيصاً لا يخالطه الشك، بأنها تعد عائقاً أمام المخططات الأمريكية في المنطقة، وعلى رأسها المبادرة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً في الشرق الأوسط، ألا وهي مشروع الشرق الأوسط الكبير.

2- **جماعة الإخوان المسلمين:** لقد تأسست جماعة الأخوان المسلمين في عام 1928م، أي بعد سقوط الخلافة الإسلامية التي كانت تتمثل بالدولة العثمانية، أي بعد أن تهاوت الخلافة التي كانت تجمع المسلمين تحت مظلتها، وقد أعقبتها إشاعة الوصية القومية داخل المنطقة التي ظللتها الخلافة الإسلامية لقرون أربعة مضت، ففي تركيا قامت القومية الطورانية، وفي المنطقة العربية نهضت القومية العربية، فجاء تأسيس الجماعة لعلها تجمع الشمل الإسلامي مرة أخرى كواحدة من أهدافها الجمة (جريشة، 1986: 41-42).

ولقد عرف عنهم منذ البداية العداء الشديد لأمريكا؛ لوعي الجماعة بكل ما تذهب إليه أمريكا بالمنطقة، وقد اعتبرتها الجماعة الخطر الاستراتيجي الذي يهدد الأمة (كنعان، 2000:222)، كما استقر في الوعي الإسلامي والشعبي في العقود الثلاثة الأخيرة من بدايات القرن الماضي أن قوى الاستعمار تتمثل في بريطانيا وفرنسا، ولم تكن في ذلك الوقت الولايات المتحدة الأمريكية في قلب العداء الإسلامي، ولكن بعد أن قامت دولة إسرائيل في المنطقة، صارت جماعة الإخوان المسلمين تنظر إلى إسرائيل نظرة عدائية شديدة، مما جعل جماعة الإخوان المسلمين في المواجهة المباشرة مع دولة إسرائيل ممثلة المشروع الأمريكي الاستعماري في المنطقة، بعد أن سلمته بريطانيا للولايات المتحدة، عندما تسلمت راية الاستعمار الجديد من بريطانيا القائد القديم، وأصبحت إسرائيل تشكل عامل تحد لفرص التفاهم والتقارب مع الولايات المتحدة (الواعي،2001: 305-306).

إن جماعة الإخوان المسلمين تتواجد في معظم الأقطار العربية وخاصة في مصر والأردن، وبالتالي فإنها تتواجد على الساحة السياسية في كثير من الدول العربية، وهذا ما جعل لها وزناً سياسياً وخصوصاً ما حققته الجماعة في الانتخابات التشريعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، حصل الأخوان المسلمون في

الانتخابات الأردنية عام 1989 على ثلث مقاعد البرلمان الأردني، وفي الانتخابات المصرية المعقودة في 2005م، حصلت على 88 مقعداً في مجلس الشعب (سعيد،2006:70)، إن ما سبق يعني أن لجماعة الأخوان المسلمين دوراً مؤثراً على مجريات الأحداث السياسية في المنطقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي هذا لابد من التركيز على الأداء السياسي الواقعي لجماعة الإخوان، والذي هو مؤشر يمكن الاعتماد عليه لبيان المواقف الأساسية لجماعة الإخوان، والتي تنبع من مبادئ عقائدية دينية.

فكانت قضية فلسطين التي تلتقي على أرضها الخطوط الأمريكية والإسرائيلية والعربية في آن واحد، هي التي تحدد المواقف، ففلسطين عند الإخوان أولاً وأخيراً لها من الأهمية الدينية فدعوة الإخوان لتحرير فلسطين من اليهود الذين اغتصبوها هي في حد ذاتها تشكل مبدءاً عاماً لدى كل الإخوان في جميع الأرض العربية، وبالتالي فان قتال اليهود حدد موقف الإخوان العدائي من إسرائيل والدول الداعمة لها ألا وهي الولايات المتحدة التي تعتبر في المقدمة (الكيلاني، 1990: 81-82).

وأما موقف الإخوان من السياسة الأمريكية تجاه ما يجري في الشرق الأوسط، فالموقف يتجلى في فهم الإخوان أنه لا يوجد مصداقية للإدارة الأمريكية في سياساتها الشرق أوسطية، وخصوصاً عندما تنادي بالحرية والديمقراطية وبنفس الوقت صمتها عما يجري من انتهاك لحقوق الجماعات الاسلامية وحركة كفاية في مصر، وأما علاقة جماعة الأخوان المسلمين بالولايات المتحدة فإنها تمثل إحدى القضايا المفتوحة التي يجري الحديث عنها بشكل دائم، وهذا يشكل غموضاً يشوب موقف الولايات المتحدة والإخوان المسلمين من هذه العلاقة، التي تتعرض للصعود والهبوط وفق مقتضيات الظروف السياسية

(الواعي، 26:2001-27)، على الرغم من هذا، فان رؤية جماعة الإخوان المسلمين للولايات المتحدة، لا تختلف كثيراً عن رؤية العديد من التنظيمات الدينية السياسية كحركة حماس، باعتبار الولايات المتحدة من وجهة نظر التنظيمات تلك منافساً إستراتيجياً لمشروعها الحضاري، كما أنها تعد رمزاً للشرور العالمية، إلا أن الإخوان المسلمين يتخذون سبيلا آخر في محاكاة الولايات المتحدة، حيث تقوم على الطابع السلمي وضرورة مجادلة الأمريكيين عبر وسائل الحوار، وترى الجماعات المتشددة من الحركات والتنظيمات السلفية أنه لا يوجد هناك أي مجال للحوار، ويجب استخدام القوة في تحديد العلاقة معها، ونظر بعض صناع القرار في السياسة الأمريكية الى جماعة الإخوان المسلمين نفس النظرة لهذه الحركات، على اعتبارها جميعا تنبع من معين إيديولوجي واحد (تمام، 151:2006).

إن جماعة الأخوان المسلمين تضع على رأس أولوياتها مواجهة الخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة تستخدم ورقة الإخوان المسلمين على أساس أنها تشكل جزءً من المعادلة السياسية في المنطقة، وذلك على اعتبار الإخوان يمثلون التعددية السياسية في معادلة الحكم في البلدان التي يتواجدون فيها، وبين الحكومة والمشاركة الإخوانية تتقدم السياسة الأمريكية للتدخل كشريك أساسي بحجة ضمان الحيادية في مسيرة النظم السياسية، إلا أن هذا التدخل في هذه الحالة مرفوض من جماعة الإخوان المسلمين على اعتباره تدخل في الشؤون الداخلية للدولة عن طريق الإخوان المسلمين (غرايبه، 46:1996-48).

وأما موقف الإخوان من المقاومة فهو حق أصيل من حقوق الشعوب أيّاً كانت عقيدتها أو مذهبها أو جنسها، طالما تعرضت بلادها للاحتلال الذي يفرض سيطرته ويذل أهلها، ويستغل خيراتها، والإخوان يرون أن مساعدة الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية واجبٌ على كل مسلم، إن

موقف الإخوان المسلمين من المقاومة واضح، تتجلى مظاهره في مساعدتهم بكل الوسائل المادية والمعنوية من أجل القضاء على العدو المشترك لكلٍ منهما، ألا وهي إسرائيل وإحباط المخططات الأمريكية التي تصب في غير صالح العرب، بل تصب في صالح الولايات المتحدة أولاً وإسرائيل ثانيا،وهذا يندرج على مشروع الشرق الأوسط حيث يتسم موقفها بالرفض، لأنه يصب في صالح ما ذهبنا إليه، وينظر لحركة الإخوان المسلمين بنظرة تقدير من شعوب الوطن العربي عامة (الفتوى السعودية،2006:42).

وإن موقف الإخوان المسلمين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، تبلور من خلال عدة مواقف أمريكية منها: الوقوف إلى جانب إسرائيل في كل وقت وحين، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، قيام الولايات المتحدة بمهاجمة الدين واعتبار الإسلام منبعاً للإرهاب مما دفع الاخوان إلى اتخاذ موقف معادي منها،الإسلام في نظر الإخوان المسلمين هو المنبع العقائدي الصافي لكون مصادره الأساسية هي القران الكريم والسنة النبوية المطهرة، عدم الركون إلى السياسات الأمريكية لأنها تقوم على خدمة المصالح الأمريكية وتغيب الآخر، وهذا كان في كل مواقفها السياسية منذ اليوم الذي أصبحت قائدة للاستعمار بدلاً من بريطانيا، وقائدة للنظام الدولي الجديد الذي تم التبشير بقيامة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1999م (العريان، 2003: 40-41)، وطلبت الولايات المتحدة من الدول العربية تغيير المناهج وخاصة الدين، وحذف الآيات القرآنية من المناهج تلك التي تتناول اليهود وتحث المسلمين على التعاون والجهاد، وما إلى ذلك من الآيات التي تدعوا المسلمين للاستعداد والقتال. كما إن أمريكا تسعى للسيطرة على المنطقة العربية وفق أجندة معدة

مسبقاً، تقوم على حماية المصالح الأمريكية وحماية إسرائيل، زاد ذلك بسبب الدعم الذي تقوم به أمريكا للأنظمة العربية التي تعادي الجماعة، وازدواجية الخطاب الأمريكي فيما يتعلق بمسألة الحريات ونشر الديمقراطية، كما يعد الإخوان المسلمون من أوائل الأعداء للاستعمار - والمستعمرين ولا يرون بمخططاتهم أيا كانت في المنطقة إلا حلقات استعمارية، وإن كان ظاهرها ينم عن النفع وصالح المنطقة، إلا أنهم يعتبرون هذه المخططات وإن حملت هذا المظهر فإنها تحمل في مضمونها المخاطر للمنطقة وأهلها، لأنه لا يرتجى من العدو عمل الصالح لعدوه، والأمريكان يقفون في صف أعداء المنطقة من وجهة نظر الإخوان (تمام،2006:156-158)، إن الإخوان يرفضون كل المشاريع الأمريكية لأنها في اعتقادهم الجازم إنها حلقات استعمارية لا أكثر، وبالتالي أدى ذلك إلى اشتراك أعداد منهم في مقاومة المحتل الإسرائيلي لفلسطين، والمحتل الأمريكي في العراق وهذا يمثل عنوانا للرفض الإخواني لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن موقف الإخوان المسلمين المعادي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بسياساتها بالمنطقة، يشكل عائقا أمام المشروع الذي طرحته ألا وهو مشروع الشرق الأوسط الكبير، ونتيجة لعدم ثقة الإخوان المسلمين بعدم جدية الولايات المتحدة في إجراء أي حوار مع الجماعة، فضلا عن اقتناع الجماعة بالتراجع الأمريكي في مسألة دعم الديمقراطية في العالم العربي، وأصبحت الجماعة تقف موقفاً صلباً ضد المشاريع المطروحة من الإدارة الأمريكية وخصوصاً تلك التي تمس المنطقة العربية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تضيف جماعة الإخوان المسلمين عاملاً معوقاً لمشروعها المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

ثانياً: الأحزاب الإسلامية (حزب الله)

تعود نشأة حزب الله إلى الوقت الذي أصيبت فيه حركة أمل التي تأسست في عام 1979م، بانشقاق داخل صفوفها، فكان انقسام بعض كوادر أمل هو السبب في تكوين وتأسيس حزب الله (ابو النصر، 2003: 13)، الذي ضمن ميثاقه خيار المقاومة كخيار استراتيجي له في مواجهة إسرائيل ما دامت محتلة للأراضي اللبنانية، ولقد ارتبط الحزب بإيران انطلاقا من ثوابت فكرية وعقائدية تعود إلى جذور المذهب الاعتقادي المعروف باسم المذهب الشيعي، ومن هنا نجد أن الحزب له أدوار متعددة يقوم بها، فهو بين العمل العسكري المقاوم، والعمل السياسي والإعلامي والتنموي والاجتماعي.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الحزب تعود للظروف السياسية التي كانت تعم لبنان والتي كانت على حالة متدنية من الانسجام الحزبي والسياسي والطائفي، مما أدى ذلك إلى ظروف سياسية لم تبعث على التماسك الاجتماعي أو على الاستقرار، الأمر الذي شجع دولة الكيان الاسرائيلي في فلسطين القيام بعملية عسكرية داخل الأراضي اللبنانية حتى وصل بها الأمر إلى بيروت، وقامت بالمذبحة المعروفة بمذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982م (منصور، 1993:58-59)، ومنذ توقيع الهدنة بين لبنان وإسرائيل عام 1949 م، وحتى الآن، لم نعلم أن لبنان قد قام بأي اعتداء على إسرائيل أو حتى المقاومة اللبنانية لم تقم حتى بمجرد الاعتداء، وإنما كان لبنان والمقاومة اللبنانية في حالة دفاع عن النفس، وما يقومان به ما هو إلا رد فعل على ممارسات إسرائيل العدائية تجاه لبنان، ولم تكن هذه المرة التي قامت بها إسرائيل بالاعتداء على لبنان، ففي عام 1978م قامت بمثل ذلك ودمرت كل شيء في لبنان (يموت، 2004:103-104)، إن حزب الله لم يعترف بإسرائيل كدولة، ويرفض وجودها في فلسطين، وعلى

الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وشكل انسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني في عام 2000م، هاجساً أمنياً لدى الحكومة الإسرائيلية التي قررت الانسحاب من جانب واحد بعد بقائها عقدين من الزمن، جاء هذا الانسحاب بعد حرب استنزاف طويلة، دفع الإسرائيليون بها ثمن وجودهم هناك (فياض،2006: 192)، وإن عودة حزب الله شبه الرسمي على الحدود اللبنانية كقوة يحسب لها حساب،وما تعنيه هو تهديداً متواصلاً لإسرائيل، ومؤشراً على إنه سيلعب دوراً ملموساً في تحريك المقاومة الفلسطينية لتحذوا حذو حزب الله.

إن الحديث عن موقف حزب الله من أمريكا له أهمية في هذا الصدد وتنبع الأهمية من أن المواقف الأمريكية مؤيدة وداعمة لإسرائيل في كل اعتداء لها على لبنان، وهذا له مردود سلبي يجعل حزب الله يتخذ مواقفاً معادية لأمريكا، وبالتالي يجعل من كل تحرك أمريكي تحركاً مرفوضاً لدى حزب الله، والمعلوم أن إسرائيل لا تقوم بأي عمل اتجاه لبنان إلا بعد أخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية، و إذا ما قامت بالاعتداء دون أخذ هذا الضوء فإن الموقف الأمريكي وتحيزه مضمون إلى جانب إسرائيل، إن ما تقوم به إسرائيل والحالة هذه تنعكس نتائجه سلبياً على الولايات المتحدة، مما جعل حزب الله يقف موقف الرافض لكل ما تصبه القنوات السياسية الأمريكية من مخططات ومبادرات، وخصوصاً تلك المارة من الديار الأمريكية. لذا فموقف حزب الله هذا من الولايات المتحدة جاء بطريقةٍ غير مباشرة من دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، ومن هاجس الحزب النابع من المواقف الأمريكية في المنطقة وتطلعاتها المفعمة بحب السيطرة والهيمنة على مقدراتها المختلفة، وقد وصف مشروع الولايات المتحدة الذي تسميه وزيرة الخارجية الأمريكية رايس الشرق الأوسط الجديد من قبل الحزب، بأنه العنوان الدبلوماسي للسيطرة الإستعمارية على لبنان والمنطقة بكاملها (دياب،2006:138).

لقد رفض حزب الله كل القرارات والمبادرات الأمريكية التي تقوم على نزع سلاح المقاومة اللبنانية، بعيد القرار "1701" والتأكيد على الحاجة إلى تطبيق القرارين "1559" و "1680" اللذين ينصان على نزع سلاح حزب الله باعتبار ذلك جزءاً من خطة وقف إطلاق نار شامل ودائم (غالي، 2006:106)، ومن أجل فهم أفضل للصعوبات الملازمة لأي جهد يهدف إلى نزع سلاح حزب الله فيما بعد الحرب، كما رفض دمج قواته العسكرية في الجيش اللبناني، مع أن زعيم حزب الله يؤيد تسوية سياسية للأزمة القائمة في لبنان، بعد الحرب التي نشبت بين إسرائيل وحزب الله في صيف عام 2006م، ولكنه ظل يحذر من كل المبادرات الدبلوماسية التي يطلقها المجتمع الدولي، فحزب الله لا يثق كثيراً بمجلس الأمن الذي يرى بهيمنة أمريكية كلية على هذا المجلس، ولا أدل على ذلك من وصف قرار "1701"، بأنه غير عادل من قبل حزب الله ؛ لأن هذا القرار يؤيد ويغفر لإسرائيل الأعمال التي قامت بها في لبنان، و الحزب لن يقبل بإحلال أي قوة دولية ذات مهام تتعدى وظيفة المراقبة كتلك القوة التي أعقبت انسحاب عام 2000م (غالي،2006: 164)، على اعتبار أن كل القرارات التي تأتي من الهيئة الدولية، تتخذ تحت الضغوط الأمريكية الرامية إلى إضعاف الحزب تمهيداً لاجتثاثه من جذوره، إن هذا الرفض من حزب الله لكل ما تنوي أن تقوم به الولايات المتحدة يقلقها، لأن حزباً هذه شاكلته لا يسمح للمبادرات الأمريكية ومشاريعها بالمنطقة أن تمر، وخصوصاً أن الوعي السياسي قد وصل مرحلة النضوج الفكري في عقلية أولئك الذين يديرون الحزب على هذا المنوال، والذي استطاع هزيمة دولة جيشها مجهز بأرقى الأجهزة التكنولوجية وبتأييد أكبر دولة عالمية ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية (ابو النصر، 2003: 181-183).

ويمكننا إجمال موقف حزب الله من المبادرات الأمريكية وخاصة هذا المشروع المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد بأنها مبادرات مرفوضة، وما

تريده الولايات المتحدة من تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير يصطدم والفكر السياسي للمنظرين والموجهين القائمين على حزب الله، وإن ما ادعت به الولايات المتحدة من ولادة الشرق الأوسط الجديد،خلال الحرب بين حزب الله وإسرائيل في صيف عام 2006 م كانت قائمة، مما يعني إن قيام المشروع مرهون بهزيمة حزب الله،فكيف لهذا الحزب أن يؤيد هذا المشروع الذي يقوم عند هزيمته؟لذا فان حزب الله سيقاوم المشروع، ويزداد قوةً حتى لا يهزم ما دامت هزيمته تعني فتح الطريق لقيام المشروع، وبهذا يكون حلم الولايات المتحدة القائم على قيام مشروع الشرق الأوسط الكبير، قد أصطدم بعقبة كؤود ومعوق صلب ألا وهو حزب الله، مما جعل الولايـات المتحدة تصنف وتعتبر حزب الله معوقاً سياسياً وأيديولوجياً يقف أمام مشروعها.

إن المشروع الأمريكي المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، وفق الرؤية السياسية لحزب الله، ما هو إلا مشروع يصب في صالح إسرائيل الدولة الحليفة للولايات المتحدة، على نفس المقدار الذي يصب في صالح الولايات المتحدة و لربما يزيد، وأن المشروع الأمريكي يهدف إلى اجتثاث المقاومة ونزع أسلحة المقاومين، ويعد حلقة جديدة من حلقات المخططات الاستعمارية في عهد النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة، ولطالما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها البقاء في مركز قيادة العالم، فالمشروع يعد من عوامل هذا البقاء، كما إن المشروع وفق الرؤية السياسية للحزب، سيؤدي إلى تهميش دور الأنظمة السياسية، ومحاصرة الوعي السياسي العربي، وصولاً إلى رضا الأنظمة السياسية والأحزاب والشعوب بسياسة الأمر الواقع، الواقع الذي سيولد بعد قيام المشروع، وبالتالي فان القائمين على حزب الله يعتبرون الحزب وسيلة من وسائل إيقاظ الوعي الجماهيري لدى الشعوب العربية، هذا الوعي الذي سيوّلد لدى الجميع

مقاومة المشروع الأمريكي أو أي مشاريع اخرى تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.

المطلب الثاني

التوجهات القومية في المنطقة

إن التوجهات القومية تعد بمثابة مرجعية ومرتكز أساسي لكل الخطط المستقبلية التي تتبناها الأمم، بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال تخطي هذه التوجهات والقيام بخلاف ما تمليه على الأمة، لأن التوجهات القومية لا تكون مقبولة وتعرف بأنها قومية إلا إذا راعت كل مصالح الأمة على اختلافها من سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وإن أبرز ما ينادي بضرورة الأخذ بهذه التوجهات هي الأحزاب، وخاصة السياسية منها فهي تتبنى هذه التوجهات وتحاول أن تراعيها من حيث التطبيق والتنبيه إذا ما خرج السلوك عنها وتخطاها،فإنها تعاود تعديل السلوك بالرجوع إليها.

لقد خضع مفهوم القومية لعدة تفسيرات بحثاً عن أصول وجذور الظاهرة القومية، وقد انعكس ذلك التفسير على مناشئ وأسباب ظهور حركات الشعوب المناهضة والتعرف إلى خصائصها ودوافع نضالها، ولم تسلم الحركة القومية العربية من فرضيات منها: الربط بين القومية وبين المرحلة الاستعمارية، حيث تراوحت بين ما يؤكد على الجوانب الاقتصادية والطبيعية، والأخرى لتضع القومية في إطار التأثير الثقافي، والثالثة تربطها بجذورها الحضارية التاريخية وهكذا، والذي يهمنا أن القوميات واقع تفرض نفسها ومسلمات وجودها، والقومية العربية واحدة منها (خليل، 2004: 9)، فمنذ القديم والأقوام تتحد فيما بينها إزاء ما يوجهها من مصاعب الحياة أو عاديات تلم بها من أقوام أخرى،

سواء أكانت هذه الأقوام عربية أم غير عربية، وفي إطار الثقافة الاجتماعية، فان المجتمعات تتحصن فيما بينها ومشاركة جميع أفراد المجتمع واردة حيث يتولى كل واحد منهم نصيب، وبالتالي كان الأمر يتعلق ببقاء ذلك المجتمع والحفاظ على مقومات وجوده، والقومية ما هي إلا صورة مكبرة عن هذا المجتمع أو ذاك تفرض نفسها على المجتمعات تدفعهم للدفاع عن وجودهم، ويأخذ الدفاع هذا شكلاً من أشكال الوحدة ودعوة أبناء المجتمع للدخول تحت خيمتها، وهذا ما ترنو إليه القومية وتنادي به، وما قيام القومية العربية إلا دعوة في حد ذاتها لقيام الدولة العربية الموحدة.

وتعج الساحة العربية بالأحزاب السياسية على نطاق واسع، ومنها ما هو فاعل، ومنها ما لا يخرج عن نطاق الحديث عن القومية دون التعدي للعمل، وفي هذه المطلب سنتناول حركة القوميين العرب، ومن الأحزاب السياسية حزب البعث العربي الاشتراكي لكوننا نرى هذه الحركة وهذا الحزب لهما فاعلية على المستويات السياسية والشعبية إلى حد ما، والكثير يدعي أنه يعتنق الأفكار والمبادئ القومية ويعمل من أجلها، وسنتناول ذلك على النحو الآتي:

أولاً: حركة القوميين العرب:

تشكل القومية العربية إحدى القوى المحركة للنضال، فهي تعني وعي الأمة، ممثلة بجماهيرها المناضلة التي ترغب في أن تتجاوز المشاكل التي تعم المجتمع، ونتيجة تسرب التيارات الفكرية السياسية الأوروبية إلى أنحاء العالم، وهي تحمل مبدأ القومية، أدى إلى انتشار هذا المبدأ بين المفكرين العرب سنة 1866م، كما ظهرت بوادر فكرية ذات أبعاد قومية تسربت في ما بعد إلى المدارس والكليات، التي بدورها خرجت أعداد كبيرة من المفكرين والساسة،

الذين شكلوا الأحزاب والجمعيات، واتخذوا من القومية خطاً فكرياً رافضاً للهيمنة الغربية، رداً على التيار النصراني الذي كان يطلب الحماية من الغرب من عام 1887–1917م (العبود،1999: 184-185)، وبحكم التغلغل الغربي في العالم العربي دعم الغربيون هذا التيار الذي يطالب بإقامة دولة عربية موحدة قائمة على أساس رابطة القربى والدم واللغة والتاريخ، وإحلالها محل رابطة الدين (الهزايمه،2007:407).

ليس حباً بالعرب بل إبعاداً لأولئك الذين يرفعون راية الدين من إقامة دولة عربية إسلامية تكون سبيلا لإقامة دولة إسلامية تضم كل ديار المسلمين مهما بعدت، وبالتالي كان الدعم الغربي للتيار القومي، بمثابة قطع الطريق على أولئك الساعين لإقامة الدولة الإسلامية، فتخوف الغرب المتربص بالعالم العربي والإسلامي جعلهم يظهرون حسن النوايا في إقامة دولة عربية موحدة، ولكنهم كانوا يبطنون سوء النية وهذا ما حصل فعلاً، حيث أنهم أخذوا يتفقون مع ممثل العرب الشريف حسين بن علي، وأخذ ما كان بمراسلات حسين مكماهون، ولكنهم ذهبوا بالخفاء يخططون لتقسيم المنطقة العربية وهذا ما حصل في اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916م (البحيري،2004: 120)، لذا فالغرب قد وقف مع التيار القومي وأظهر رغبته في نموه للأسباب المشار إليها آنفاً، وانطلاقاً من هذا النهج فإن العرب أمةٌ واحدةٌ لها مقومات الأمة، وإنها تعيش على بقعة جغرافية تنحصر بين منطقتين مائيتين هما: الخليج العربي من الشرق والمحيط الأطلسي من الغرب، وإن دعاة الفكر القومي يرون أن الحدود السياسية الفاصلة بين بقاعه والتي نراها اليوم والتي جزأته القوى الاستعمارية، ما هي إلا حدود طارئة وضعها الاستعمار سعياً منه لتسهيل مهمة احتلاله والتحكم بمصير أمته العربية، كما يرى دعاة الفكر القومي أنه يجب أن تكون للعرب دولةٌ واحدة، وحكومةٌ

واحدة، تقوم على أساس الفكر القومي، هذا الفكر الذي يعتبر ديدنه الأول تحرير الإنسان العربي من كل الخرافات والأساطير التي لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع، إن هذا الفكر له بعض المخاطر إذا ما بدت بوادر الظهور للدولة العربية الموحدة، هذه المخاطر تأتي من الغرب نفسه الداعم للتيار القومي، لأنه يخشى عندها إقامة الدولة العربية الموحدة التي تبدد أحلامه في المنطقة العربية وتجهض كل مخططاته ومشاريعه التي ينوي إقامتها وتنفيذها، وهذا ما جعله هدفاً للاستعمار ويرى به معوقاً وسداً منيعاً أمام تحقيق أهدافه (الهزايمة،2005: 113-115).

لقد كتب أحد الاوروبيين "أوريل هيد" يقول إن الفكر القومي ظهر كرد فعل لظهور الفكر القومي التركي (الطوراني) العلماني، فأرادوا إخراج الفكر القومي عن طوره إلى العلمانية،إلا أنه يبقى القول إن الفكر القومي العربي الحقيقي المتأصل في جذور الإنسان العربي وفكره، هو فكر أصيل يأخذ بالدين ولا يتعداه وإن نظر البعض من العرب على إن الدين يجب أن لا يؤخذ به في القضايا المصيرية للأمة العربية، إن مثل هؤلاء يتأتى معظمهم من النصارى العرب، ومن أولئك الذين جفت ينابيع الدين من عروقهم، ويبقى القول إن الأفكار التي تبعثها القومية العربية كثيرة والناظر في ثناياها يجدها تسعى إلى خير العرب جميعاً (الهزايمه،2007: 409-411).

وأما عن كيفية انطلاقة القومية العربية فقد انطلقت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين متمثلةً في حركةٍ سريةٍ تألفت من أجلها الجمعيات والخلايا في داخل الدولة العثمانية، ثم في حركة علنية في جمعيات أدبية اتخذت من دمشق وبيروت مقرا لها (فرح، 1977: 2-5)، وأبرز هذه الجمعيات "نادي العروة الوثقى" الذي أسس في بيروت في بدايات الثلاثينيات من القرن

الماضي والذي تشكل من مجموعة من المثقفين والمفكرين العرب الدارسين في جامعة بيروت العربية (دروزة،1980: 54-60).

وإذا ما استعرضنا أهداف هذه الحركة نجدها تقف في الخندق المقابل المضاد من الولايات المتحدة لا بل تقف وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة، التي ترى بالأهداف التي تتبناها الحركة عقبات تقف في وجه الولايات المتحدة ومشاريعها السياسية التي تنوي تنفيذها في المنطقة العربية، ومن هذه الأهداف التي لها علاقة بهذه الدراسة هي (محفوظ،2004: 53):

- تحرير فلسطين: والولايات المتحدة لا تنظر إلى فلسطين إلا بنفس الرؤية الإسرائيلية القائمة على أن فلسطين هي أرض الميعاد، وفلسطين لا تتسع إلا لليهود ومن غير هذا العرق عليه الرحيل وهي سياسة التهجير القسري (الترانسفير) التي تتبناها إسرائيل للحفاظ على نقاء العرق اليهودي،واليوم نجد من يحكمون الولايات المتحدة وإسرائيل يكرسون جهودهم لتنفيذ هذه السياسة، سواء كان ذلك بالتهديد والتخويف وتدمير المنازل وتهديم البيوت والتضييق على أهل الأراضي المحتلة.

- تحقيق الوحدة العربية التاريخية: إن قيام هذه الوحدة ما هي إلا صناعة القوة العربية والولايات المتحدة ترى بالقوة هذه عدوها اللدود، لأنها ستحول بينها وبين تحقيق أهدافها جميعاً وخاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير التي تنوي تنفيذه في المنطقة (دروزه،1980: 13).

- محاربة الاستعمار والإمبريالية والقوى المتحالفة معه: وهل الولايات المتحدة خارج دائرة الاستعمار والإمبريالية؟!، الجواب من وجهة نظر حركة القوميين العرب ونحن نتحدث عن هذه الحركة، أن الولايات المتحدة هي قائدة

للاستعمار والإمبريالية ليس منذ اليوم الذي قادت به النظام العالمي الجديد، بل من اليوم الذي تنحت به بريطانيا قائدة الاستعمار القديم لتسليم راية الاستعمار إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن كل من يؤمن بالقومية العربية يضع هذه الدولة - الولايات المتحدة الأمريكية- عدواً للمنطقة وأهلها، لأنها اليوم تقف وراء كل عدوان تقوم به إسرائيل في أي بقعةٍ من بقاع الوطن العربي، وتدعم بقاءها الذي قام على أرض عربية وفق حجج ودعاوى باطلة (المزايدة، 2005: 117-118).

- المناداة بالاستقلال والتحرر والإيمان بحق تقرير المصير: إن حركة القوميين العرب ترى العقبة الكؤود التي تحول بين الدول والاستقلال والتحرر هي الولايات المتحدة، وفي هذا السياق نجد الولايات المتحدة لا تؤيد حق تقرير المصير للفلسطينيين على سبيل المثال، وهذا ما جعل منها عدواً لكل ما هو قومي وجعل من حركة القوميين العرب بدورها عقبة كؤود أمام الولايات المتحدة ومشاريعها التي تنوي تنفيذها في المنطقة العربية، وفي مقدمتها مشروعها المعروف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، أن هذا مجمل الأهداف التي تتبناها حركة القوميين العرب، وفيما إذا ما تم تنفيذها فإنها ستعيد للعرب كرامتهم المسلوبة وأرضهم أياً كانت مغتصبةً ويجعل من ضعفهم قوه تهابهم بها الأمم (المجالي، 2007:51)، إن حركة القوميين العرب وهي تضع الغرب الاستعماري والولايات المتحدة الأمريكية في مقدمته، ترى لأثره الاستعماري الإمبريالي أثراً كبيراً في تكوين هذا الواقع العربي الممزق، ونكاد نقول أن لهذا الفعل أثراً أولياً في رسم الواقع بالصورة التي هو عليها، وأن الهدف الحقيقي لحركة القوميين العرب يتجلى في إيقاظ وعي الأمة بحقيقة هذا الواقع، والانطلاق به إلى الوحدة وتوديع التمزق.

من خلال طرح الولايات المتحدة الأمريكية المشاريع الإمبريالية أياً كانت أهدافها، وبوجه التحديد المشاريع المضادة للوحدة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير منها؛ فهي مرفوضة جملةً وتفصيلاً لأن هذه المشاريع التي تقوم الولايات المتحدة بطرحها في المنطقة قديمةٌ جديدةٌ، ولها ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل، ولها أيضاً مجالها البشري والجغرافي والزمني، ولم يغب عن الفكر القومي إطلاقا أن القوى في الغرب الاستعماري - الرأسمالي بعامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية الإمبريالية وفي الولايات المتحدة بخاصة، ومن لف لفيفها وما تأتي به من مخططات ومشاريع، أنها تحمل في ثناياها مخاطر لا مصالح للمنطقة برمتها.

لذا فقد بات الفكر القومي العربي هدفاً لكل الدراسات والأبحاث في الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، من أجل تفكيك أنساقه إلى أطر زائفة لا تمت للفكر القومي المنتج على الإطلاق، وهذا ما نلحظه في أن التدخل الإمبريالي في الوطن العربي أخذ يركز وبصورةٍ مباشرةٍ على ضرب كل مرتكزات الهوية القومية وثوابتها في الوحدة والحرية وزعزعة البنية المعرفية للفكر القومي العربي، وقد استخدمت الولايات المتحدة في هذه المعركة التي تخوضها مع القومية العربية آلياتٍ وأسلحةٍ فكريةٍ ومنهجية، تنفذ من خلال خصوصيات الأقطار العربية وتنوعها الثقافي ووجود الإثنيات والمذاهب المتباينة، والتيارات الفكرية المتنوعة داخل أقطارها، معتمدة على التناقضات والمنازعات بينها، حتى تتمكن من تنفيذ مخططاتها في المنطقة بسهولة، دون أن يكون هناك أدنى عائق أمامها.

مما سبق يمكننا أن نتبين أن الفئات والجماعات التي تتبنى التوجهات القومية لا ترى بالولايات المتحدة إلا دولةً استعماريةً لبست ثوباً جديداً خلاف الثوب الاستعماري، التي كانت ترتديه قائدة الاستعمار القديم بريطانيا، وهي

بدورها ترى بهذه الفئات والجماعات عقبة كؤود أمام مخططاتها الاستعمارية ومشاريعها في المنطقة، وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير ذاك الذي بشرت بقيامه، ومن رحم التوجهات القومية ولدت الأحزاب السياسية التي اعتنقت القومية كعقيدة سياسية، ومن هذه الأحزاب كان حزب البعث السوري الاشتراكي، وسوف نتناول هذا الحزب بالحديث، وإن كانت بعض الأفكار ستتكرر وهذا في اعتقادنا لا بد منه لكون ما نتحدث عنه هو الحزب ها هنا لا التوجهات القومية بصورتها العمومية وقد تحدثنا عنها، لاعتقادنا أن الكثير ممن يعتنقون القومية لا ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي لذا اقتضى ذلك منا استباق لما يمكن أن يقال .

ثانياً: حزب البعث العربي الاشتراكي:

أدى المخاض الفكري والنضالي الذي قامت به الأمة العربية في فترةٍ حاسمةٍ من تاريخها، تصارعت فيها الإيديولوجيات والمصالح الدولية لاقتسام النفوذ، فدخلت الأمة في فترة يمكننا القول إنها فترة صراعٍ حادٍ بين الأيديولوجيات والمذاهب المختلفة، أدت بالأمة إلى مواقع متدنية في سلم الحضارة، لكنها كانت مفيدةً حيث تولدت منها أفكار جديدة قادت إلى نشوء حركات تأسس من خلالها أحزاب جديدة على الساحة، أخذت تقوم بدور المراجع للظروف التي أدت إلى التخلف والاستسلام للآخر الذي قام بدوره بفعل التجزئة في الوطن العربي، ومن هذه الأحزاب يمكننا الإشارة إلى حزب البعث العربي الذي وضع في ثنايا فكره صورةً للترابط النضالي الذي يؤدي في نهاية المشوار إلى الوحدة العربية،التي تجمع العرب في دولةٍ واحدةٍ مستقلةٍ ومتحررة من كل تبعية (خليل، 2004: 19-20).

وما الحزب إلا منظمة سياسية ذات أهداف محددة تلتقي حولها جماعة من الناس يؤمنون بأفكار تلك المنظمة ويسعون إلى تحقيق أهدافها، وقد عرف البعض الحزب بأنه: خزان اجتماعي لمجموعة الأفكار السياسية في منطقة من المجتمع، إضافة لما تؤديه كقناة سياسية حيث تتجمع هذه الأفكار فتنساب إلى داخل نظام الدولة فتدير عملية السياسة في النظام، وبذلك يعمل الحزب على حفظ استمرار واستمرارية عمل الدولة (العزام،2003: 246)، وحزب البعث العربي لا يخرج عن هذا التعريف، وتعود نشأة البعث على الساحة العربية إلى دور المؤسسين الأوائل مثل زكي الأرسوزي وميشيل عفلق وغيرهم (العبيدي، 1982:30-32)، والحق أن حزب البعث الاشتراكي من أول حركته في البلاد العربية، اعتبر أن القضية العربية قضية وحدة فلا يمكن تجزئتها، وركز الحزب على الوحدة والحرية والاشتراكية، والواقع أن حزب البعث العربي الاشتراكي يقوم على تفكير شامل، من هنا نرى أنه يركز على أساس فكري واقعي حيوي ينصب على المشاكل الأساسية للعرب، وأن تنظيمه يقوم على نطاق عربي شامل، والواقع أن من الخصائص الجوهرية التي قام عليها هذا الحزب هي: أنه منذ أن نشأ كان حزباً قوياً في فكره وتركيبه التنظيمي، ولذلك فقد جاءت وحدة الحزب القومية تجسد صدق إيمانه بوحدة الأمة العربية، وصدق نضاله من أجل تحقيق هذه الوحدة عملياً. والمبادئ العامة التي تضمنها دستور الحزب توضح كيفية تحقيق الأهداف، وتؤكد بأن الحزب انقلابي على الواقع وصولاً الى واقعٍ أفضل يرتقي وطموح العرب، هذا الواقع قراءة الحزب من الاتجاهات الاستعمارية والإمبريالية التي أصبحت عنواناً للمنطقة العربية وهذه الاتجاهات هي (الأحمر،1990: 41):

- تقسيم بلاد العرب وتجزئتها إلى أكبر عدد ممكن من الأحزاب، وقد بدأ هذا عام 1916 باتفاقية سايكس - بيكو.

- توحيد آليات الاستعمار الجديد لنهب ثروات العرب واستقلالهم.

- رعاية القاعدة الإمبريالية التي زرعتها اليد الاستعمارية في المنطقة (إسرائيل).

- قيام القوى الاستعمارية إلى تعطيل كل آلية تطمح إلى قيام أية وحدةٍ عربية، وزرع بذور الانشقاق والاختلاف الدائم بين العرب.

إن هذه الاتجاهات الاستعمارية التي أرادها الاستعمار في الوطن العربي، جعلت من حزب البعث أن يتخذ عدة توجهات مضادة لها والتي أهمها (العبيدي، 1982:34-35):

- النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً.

- النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولةٍ واحدةٍ مستقلة.

- الانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونشط الحزب على الساحة العربية من خلال فروع له تواجدت في معظم البلاد العربية، وقام بتجنيد الجماهير سعياً من الحزب نحو تحقيق أهدافه على الساحة العربية، وقد تمثلت سياسات الحزب في ما يأتي (ابو جابر،1966:97-107):

- محاربة الاستعمار والإمبريالية: يرى حزب البعث الولايات المتحدة قائداً للاستعمار الجديد الذي بزغ فجره مع ولادة النظام العالمي الجديد، وهي بالتالي وريثة الاستعمار القديم الذي تزعمته بريطانيا في السوابق من السنين، كيف لا وهي تحتل العراق اليوم حيث دخلته بقوة السلاح، ولما كانت الولايات

المتحدة تعارض كل توجه وحدوي بين الأقطار العربية حتى تبقيه مجزأ ليسهل عليها إحكام القبضة الحديدية عليه، كانت الولايات المتحدة ومخططاتها ومشاريعها، ومشروع الشرق الأوسط الكبير واحداً منها مرفوضاً لدى أتباع هذا الحزب (حتر،2004:84).

- تحقيق الوحدة العربية: فهذا من أسمى الأهداف التي يتبناها حزب البعث العربي الاشتراكي، إذ يرى الحزب بالولايات المتحدة دولةً تقف ضد كل توجه وحدوي بين الأقطار العربية، وتهدف من وراء ذلك إلى إبقاء الوطن العربي مجزأ ليسهل عليها تحقيق أهدافها على أرضه؛ لأن الولايات المتحدة ترى وحدة الوطن العربي قوة تحرمها من كل ما تصبو إليه في المنطقة العربية، لذا فكل مشروع ومخطط تفصح عنه الولايات المتحدة وتنوي تنفيذه في المنطقة العربية، ينظر إليه من دعاة الحزب وجماهيره على أنه مشروع ومخطط استعماري، وإن بدا مظهره فيه كل المحاسن، إلا أن مضمونه يحتوي على المخاطر ومشروع الشرق الأوسط يقع ضمن هذا التصور من دعاة حزب البعث السوري الاشتراكي وجماهيره (كيلاني،1992:95).

- تحقيق الاشتراكية في المجال الاقتصادي: وهذا ما ترفضه الولايات المتحدة التي ترى بالنظام الاقتصادي الرأسمالي هو الأجدر بأن يسود،وبالتالي تقف الولايات المتحدة أمام تحقيق المبدأ الاشتراكي في المجال الاقتصادي أو أي مبدأ آخر غير النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تتبناه، وهذا المبدأ يتعارض مع إقامة المشروع، لكون الخط الاشتراكي والرأسمالي على نقيض، وبالتالي فالولايات المتحدة لا تود رؤية إلا ما هو معمول به في بلادها، ليكون فاعلاً على أرض الآخرين، وهذه النظرة ونظرة حزب البعث على النقيض تماماً لكون حزب البعث طرح الفكر الرأسمالي وأخذ بنقيضه الاشتراكي إلى حدٍ كبير (بموت، 2004:103-105).

– التربية والتعليم: أدرك دعاة فكر القومية العربية أهمية التربية والتعليم والتثقيف الشعبي في نشر أفكارهم، وفي هذا المجال تقول باحثة أمريكية:إن البعثيين استخدموا المدارس وسيلة لتحقيق مبدأ القومية، وهذا ما يفسره قيام أعداد كبيرة من الجامعات وفتح أبوابها للطلبة العرب من خارج الأقطار التي تتخذ من حزب البعث عقيدةً سياسيةً تحكم (الهندي،النصراوي،2001: 40 -42)، والتعليم يؤدي إلى دب الوعي في صفوف الأمة العربية، وهذا ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية، فكلما زادت نسبة التعليم، يعني ذلك قطع الطريق أمام المخططات الأمريكية، إن هذه الخشية دفعت الولايات المتحدة إلى الضغط على البلدان العربية من أجل تغيير مناهجها التعليمية، وإزالة ما يمت للولايات المتحدة وإسرائيل من العداوة أو ما يمت إلى هذا السبيل بصلة.

– محاربة الأمية والجهل والتخلف: يرى حزب البعث أن هذا إذا ما تحقق سيؤدي إلى دب الوعي في صفوف الأمة العربية، والوعي يؤدي إلى محاربة كل دخيل ولا يقبل بالأفكار التي تساق له من خلال بوابة الولايات المتحدة الأمريكية، فكلما زادت نسبة الأمية والجهل والتخلف في الأمة، يعني إعطاء الولايات المتحدة دفعة قوية نحو تحقيق أهدافها والعكس صحيح (العبود،173:1982-174).

– معاداة السياسات العربية المرتبطة مع الغرب: يرى الحزب بالدول العربية التي تتماشى سياساتها مع سياسة الولايات المتحدة بخاصة والغرب الاستعماري بعامة، دول تعد أدوات من ضمن أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بل هي صاحبة وظيفة سياسية مهمتها تهيئة المناخ السياسي والفكري والاقتصادي والثقافي لقبول كل ما يصدر عن الغرب وتروج له، وهذا ما يحقق الأهداف الغربية في المنطقة، لذا وجدنا خلال مسيرة الحكم لهذا الحزب في

الدول التي تأخذ بعقيدته وتحكم باسمه، على علاقة غير طيبة مع بقية الدول الأخرى، وهي من قبل دول الحزب موضع اتهام دائم (كيلاني، 1992: 93).

- السياسة الخارجية: كان موقف حزب البعث دعم الثورة و المحافظة على اتجاهها للالتزام بسياسة الحياد الإيجابي القائم على أساس الاستقلال، والابتعاد عن السيطرة الأجنبية مهما كان نوعها و مصدرها، وهذا الشيء لا يرضي الولايات المتحدة الأمريكية، لأن شعارها المطروح اليوم من لم يكن معنا فهو ضدنا (عبد الكريم، 1963: 253).

ونحن نتحدث عن حزب البعث العربي الاشتراكي، لا بد من التنويه أن هذا الحزب قد انقسم إلى قسمين، وكل قسم منها سمى نفسه حزب البعث، إلا أن ما يميز أحدهما عن الآخر أن تسمية كل واحد ألحق بالجهة التي يتفاعل على أرضها، فهناك حزب البعث السوري وحزب البعث العراقي، وكلا الحزبين وان اختلفت التسمية فهما يخرجان من بوتقة واحدة.

ومن خلال ذلك وأعني على وجه التحديد المشاريع المضادة للوحدة العربي لان اصحابها يدركون أن الوحدة ثورة في الحياة العربية، لذلك فأن هذه المشاريع قديمة جديدة، ولها مجالها البشري والجغرافي والزمني، وبالرغم من اختلاف مجالها إلا أنها كانت على الدوام تستهدف هوية الامة، ودورها الحضاري، حتى لا تقوم لها قائمة، ويتبين من هذه المشاريع أنها تمثل حلاً للمشروع الصهيوني، ولا يجهل العرب أن المشاريع الامريكية تنوعت وتعددت بتنوع الظروف وتغيرها بالمنطقة العربية، وهذه المشاريع كانت وما زالت تستهدف المستقبل العربي الذي كان نضاله الحقيقي يفشل ويسقط هذه المشاريع، غير أن التدخل الغربي في الوطن العربي أخذ هذه المرة يركز على ضرب كل

مرتكزات الهوية القومية وثوابتها في الوحدة والحرية والاشتراكية – وزعزعة البنية المعرفية للفكر القومي العربي حتى يبتعد الشعب العربي عن الاهتمام بالشأن العام. واستخدمت في هذه المعركة اليات تنفذ من خلالها خصوصيات الاقطار العربية وتنوعها الثقافي ووجود اثنيات ومذاهب، وتيارات فكرية معتمدة على المنازعات التي تحملها، علماً ان التنوع الثقافي يغني الحياة العربية ويزيدها حيوية وأصالة.

وكان العراق هذه المرة مركز التدخل الامريكي، لان العراق مثل فلتة حضارية بجدارة وتحولت هذه الفلتة الى هدف استراتيجي، وبما أن لهذا الهدف فكرة فقد وظفته الدوائر الغربية للنيل من هذا الهدف والقضاء علية، وجاء مشروع الشرق الاوسط على حساب انكسار الامة العربية في العراق بعد شهور معدودة من سقوط بغداد عام 2003م.

إن الولايات المتحدة صنفت الحزب معوقاً من معوقات مخططاتها ومبادراتها التي تنوي تنفيذها في المنطقة لكون الحزب بالإضافة لتوجهاته السابقة ينطلق من عدة منطلقات تكسب جماهيره وتدب في صفوف الجماهير العربية الأخرى العامل والفعل الذاتي المتعلق بوعي الجميع، وهذه المنطلقات تركز على تكوين الوعي النضالي العربي ونشوء الذات النضالية، وهذا النضال موجه بلا شك نحو الغرب الاستعماري وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

وأخيراً ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تقف في وجه طموحات حزب البعث العربي، فلا بد أن يقف حزب البعث العربي بقسميه العراق وسوريا موقف الرافض لكل ما يبدر من الولايات المتحدة الأمريكية من طروحات سياسية، أو مشاريع وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الثاني

المعوقات ذات الأبعاد السياسية

حيث أن ما نقصده بمعوقات التنظيمات السياسية هي الأنظمة السياسية العربية والإقليمية، لكونها متخوفة من مخططات الولايات المتحدة ومبادراتها، بات من الواضح تطبيق السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية بكل ما تحمله من سلبيات تجاه المنطقة، وبما أن المنطقة العربية والإسلامية على مفترق طرق، إما بالبقاء على ما هي عليه أو الأخذ بأسباب النهوض،جاء المشروع الأمريكي المنادي إلى الإصلاح الشامل، لعله يلقى القبول مع أنه يفتقر إلى حقائق كثيرة، فلا يخفى على أحد أن المشروع في واحد من أهدافه طمس هوية المنطقة.

وكانت أول ثمار المشروع على مستوى المنطقة العربية، احتلال العراق، وكان على أجندتها لو نجحت الولايات المتحدة في سياسة إحكام قبضتها على العراق احتلال دول عربية أخرى؛ لأن السياسة الأمريكية كانت ترمي إلى الزحف على سوريا ثم السعودية ثم مصر، وهناك مقولة قد ترددت على ألسنة المسؤولين الأمريكان الرئيس الامريكي بوش الابن ونائبة ديك تشيني ووزير الخارجية آنذاك مفادها، إن احتلال العراق هدف تكتيكي، والسعودية هدف استراتيجي، ومصر الجائزة الكبرى (الغزاوي،2007: 1)، خاصةً وأن الإدارة الأمريكية تعرف أكثر من غيرها، بأن من يستطيع أن يهيمن على الشرق الأوسط يستطيع أن يسيطر على العالم، ويبدو أن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالملف العراقي، مكن النظام الإيراني من تحقيق النجاح والتقدم سياسياً وأمنياً وعسكرياً، مما أدى إلى تنامي قوتها الإقليمية، وأعطى فرصةً لفوز الإسلاميين هناك في تركيا دون التدخل بالشأن التركي، وساهم في سيطرتها على كثير من المفاصل

السياسية الهامة في الشرق الأوسط وكذلك إيران، واعتبرتا نفسيهما بعد هذه السيطرة نداً للولايات المتحدة الأمريكية.وسنتناول في هذا المبحث المعوقات السياسية المتعلقة بالأنظمة السياسية في المنطقة في المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الأنظمة السياسية العربية
- المطلب الثاني: الأنظمة السياسية الإقليمية

المطلب الأول

الأنظمة السياسية العربية

هناك عدد من الأنظمة السياسية العربية تستشعر الخطر الأمريكي الذي يلف الوطن العربي، وإن هذه الأنظمة ترى أنها ستكون اللقمة القادمة للسياسة العدوانية الأمريكية، كيف لا ووسائل الإعلام الأمريكية الرسمية وتصريحات المسؤولين الأمريكيين، لا تنفك بالتنديد بهذه الأنظمة فتارة تصفها بالدول الراعية للإرهاب، وتارة بدول إرهابية، أو تؤوي وتساند الإرهاب وغيرها من هذه الوصفات السياسية، التي تعد بمثابة حجج ومسوغات لاعتداء أمريكي جديد قادم عليها. وفي هذا المقام سنقصر البحث على ثلاث دول عربية الأولى تدعي الولايات المتحدة أنها دولة راعية للإرهاب ألا وهي سوريا، والثانية تقع تحت وطأة سوريا وتمارس الإرهاب ضد إسرائيل ألا وهي دولة لبنان، والثالثة وقد أدعت الولايات المتحدة بأنها تمتلك أسلحة دمار شامل ألا وهي العراق الذي احتلته في عام 2003م، وسنتناول ذلك وفق السياق الآتي:

أولاً: النظام السياسي السوري:

تقع سورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وفي الجناح الشمالي لبلاد الشام، ويمتاز الموقع السوري باحتلاله مكانةً هامةً بين الأقطار

العربية التي تحيط به، وهي بمثابة جسر أرضي يربط القارات الثلاث أسيا وأوروبا وأفريقيا، كما تعد منفذاً بحرياً لأقطار الخليج العربي والأردن بعد اغتصاب فلسطين، وكذلك يربط العراق بدول وشواطئ البحر المتوسط (عبدالهادي،1973:86)، وتحيط بسوريا من الشمال تركيا، ومن الشرق العراق، ومن الجنوب الأردن وفلسطين، ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط (كامل، 2003: 20-22)، وتبلغ مساحة الأراضي السورية (180, 185) كم^2 (زيادة، 1981:235)، وأما عدد السكان فيقدر بحوالي (17.5مليون) نسمة على وجه التقريب (محمد، 2006: 1).

تأخذ سورية بالنظام الجمهوري الذي تستند شرعيته على الحركات الوطنية حيث تعد سورية معقل الحركة العربية القومية، وتعد منبع روح النظام العربي، لكونها تبنت الطروحات القومية التي تركزت حول فكرة مؤداها استقلال العرب وجمع شملهم في كيان وحدوي ضمن حدود المنطقة العربية، وبعد هبوب التيارات الحزبية على المنطقة وجدت في حزب البعث العربي سبيلاً لتحميله القيام بمهمة تنفيذ ما أرادته الطموحات القومية العربية، وما رمت إليه من أهداف عريضة تعود في صالحها للعرب جميعاً، وذلك بعد أن أصبح حزب البعث الحزب القائد في سوريا على أثر الانقلاب العسكري الذي وقع في (8) آذار عام 1963 (عيساوي،1987: 91-93).

إن السياسة الحزبية البعثية القائمة على مبادئ حزب البعث، والذي تبنى الأهداف القومية العربية للأمة العربية في سوريا، تتعدى رقعة سوريا الجغرافيا إلى جميع أنحاء الوطن العربي، فهي بذلك تستوحي سياستها الخارجية من المصلحة القومية العربية، ومن رسالة العرب التي ترمي إلى النضال لتقويض دعائم الاستعمار في المنطقة العربية، وإزالة الاحتلال عن أي جزء من أجزائه،

وتقويض كل نفوذ سياسي واقتصادي أجنبي في بلاد العرب، ويرى الحزب أن خير وسيلة وسبيل لتحقيق ذلك يتم من خلال ما (سلام، 1980:284) يأتي:

- النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً: وفلسطين المحتلة هي ضمن اهتمامات التحرير للحزب السوري الحاكم، وأما إسرائيل وبقاؤها في فلسطين، فتأخذ الأولوية الأولى من بين اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، فسوريا تقف والحالة هذه في صف المواجهة ضد أمريكا لكون أمريكا ترى بوجوب بقاء إسرائيل، ولكون سوريا وفق سياستها المعلنة للجماهير العربية لا ترضى بوجود إسرائيل، وفلسطين المحتلة من قبل اليهود ما هي إلا أرض عربية يجب عودتها كما كانت عليه، وهذا ما تمليه التوجهات القومية بشكل عام وما يرمي إليه حزب البعث بوجه خاص، لذا فالحزب يرفض الرؤية الأمريكية، وإنما يرى عكسها تماماً، وبذلك فإن الولايات المتحدة تشخص النظام السوري باعتباره معوقاً من معوقات تنفيذ مشاريع ومبادرات أمريكا في المنطقة.

- النضال لجمع شمل العرب في دولةٍ واحدةٍ مستقلة: وهذا ما لا تراه الولايات المتحدة يحقق أهدافها، فمشروع الشرق الأوسط الكبير مخطط تفتيتي للمنطقة العربية وفق الرؤية السورية، لذا فلا توافق ما بين الطرحين السوري المنادي بالتوحد، والأمريكي الرامي إلى التفتيت.

لذا فالسياسة الخارجية السورية ومن خلال مبادئ الحزب الحاكم ضمنت سياستها الخارجية جملة من الأهداف (المزايدة،1994:343) منها:

- حماية مقومات الأمن السوري من خلال حماية مقومات الأمن القومي العربي: ومواجهة التحديات الرامية إلى زعزعة الأمن القومي العربي. وفي هذا

يرى الحزب الحاكم في سوريا، أن الأمن القومي العربي مخترق من قبل الولايات المتحدة، وبالتالي بات الأمن الوطني السوري مهدد بالاختراق الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام الإقليمي العربي برمته، وخصوصاً أن الولايات المتحدة تقف اليوم على حدود سوريا من الناحية الشرقية بعد احتلال العراق، فإذا كان التهديد في الماضي بعيد فهو اليوم على مرمى العصا،فسوريا تتوجس من كل خطوة أمريكية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير واحدة من تلك الخطوات، والموقف السوري في هذا التوجه لا بد أن يكون موقفاً رافضاً للطرح (عثمان،2004:247-249).

- العمل على استعادة الأرض العربية الوطنية (الجولان)، والقومية (فلسطين) وخصوصاً أن سوريا دولة من دول الطوق تقع على حدود القضية القومية العربية الكبرى ألا وهي فلسطين، وقد أشرنا ماذا تعني فلسطين في السياسة الأمريكية؟ وماذا يعني العمل في طريق التحرير للولايات المتحدة.

وأخيراً يمكننا بيان الموقف السوري تجاه الطروحات السياسية الأمريكية وخاصة المتعلقة بمشروع الشرق الأوسط الكبير:

بأنه موقف رافض للمشروع وأسباب ذلك يمكننا إسنادها إلى أن المشروع يتعارض مع المصلحة القومية السورية، كما ويتعارض ومنطلقات الحزب الحاكم في سوريا التي تستند إلى التحرر من الهيمنة الأجنبية، والنفوذ الأجنبي بكل أشكاله، كما وينظر للمشروع بأنه يهدد مقومات الأمن السوري، وخصوصا وأن سوريا لا ترى بالسياسة الخارجية الأمريكية أية مصداقية، وهذا يأتي من التجارب السياسية عبر السنين السابقة.

لذا شخصت الولايات المتحدة نظام الدولة السورية معوقاً من معوقات مشروع الشرق الأوسط وفقاً لما سبق من الأسباب، فوضعت سوريا على أجندة

السياسة الخارجية الأمريكية وتتعامل مع نظامها بالصورة التي تتناسب كمعوق من معوقات تنفيذ المشروع الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: النظام السياسي اللبناني:

يقع لبنان في الطرف الغربي من قارة آسيا على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط في وسط العالم القديم أوروبا، آسيا، إفريقيا وفي قلب العالم العربي، جعل هذا منه ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية حيث يعد بمثابة حلقة وصل بين مختلف دول البحر المتوسط، مما أكسبه أهمية بالغة أكسبت أهله مستوى ذهنياً وثقافياً خاصاً، شكلوا بسببه حضارة ذات عراقة تاريخية وثراء كبير بسبب موقعه التجاري، وقدرة سكانه على التمازج مع مختلف سكان الأرض (خليفة،15:1985-17)، وتحيط بلبنان سوريا من الشمال والشرق وفلسطين المحتلة من الجنوب، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، وتبلغ مساحة أراضيه (400,10) كم²، وهو أصغر بلد عربي بعد مملكة البحرين (عبد الهادي،1973،ص98)، وأما عدد السكان فيبلغ حوالي (5,4) مليون نسمة (محمد،2006: 3).

يعد النظام السياسي اللبناني نظاماً غير مستقر، و يوجد في داخله مفاجآت تعكسها طبيعته الديمغرافية من جهة، والأوضاع المستجدة على الساحة السياسية من حين لآخر من جهةٍ أخرى، ويعود ذلك بسبب عدة عوامل منها:

- الطائفية: لقد حوى لبنان عدداً كبيراً من الطوائف التي تعد عاملاً من عوامل تفتيت الوحدة الوطنية، وقد تكون سبباً في تفكيك أوصال الشعب وتشتيت أهله (المقاصد الخيرية، إشكالية السلام:226)، لذا وفي ظل الطائفية يدخل لبنان في معادلةٍ صعبةٍ، فإذا ما أرادت طائفة من الطوائف اللبنانية القبول بمشروع أمريكي، ومنها هذا المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن بقية الطوائف

تعارض ذلك، وقلما نجد مشروعاً ترضى به كل الطوائف (حمزة،1:1992-40)، فالطائفة التي ترضى بالمشروع تصنف حسب رؤية الطوائف الأخرى طائفة خارجة عن الإجماع الطائفي اللبناني، وبالتالي توصف بالطائفة العميلة أو المتآمرة إلى غير ذلك من النعوت والأسماء من قبل الطوائف الأخرى، وبالتالي فان أي طائفة ترغب في التأييد تحجم عنه خشية ردة فعل الطوائف الأخرى.

- الوجود الفلسطيني: وفق المنظور اللبناني فإن هذا الوجود أدخل في الميزان الديمغرافي الحساس في لبنان، وأدى إلى زعزعة صيغة التعايش الطائفي في لبنان، مما جعل من المسيحيين أقلية، فولد لديهم الخوف والقلق من تذويب شخصية مسيحيي لبنان في بوتقة العروبة وصهرها في تعاليم الإسلام (منصور،192:1993-193)، إن ذلك أثر على السلوك اللبناني تجاه الطروحات الأمريكية ومنها مشروع الشرق الأوسط، وهذا الأثر يترجم بالرفض لدى فئة من السكان وفي مقدمتهم الفلسطينيون هناك؛ لأن ذلك يؤدي إلى تبديد آمالهم بالعودة إلى فلسطين، ووضع زمام الأمور جميعاً داخل فلسطين بيد دولة إسرائيل التي ترفض حق العودة للفلسطينيين، في حين قد نجد فئة من النصارى تود أن ترى المشروع على أرض الواقع؛ لأن ذلك وفق تصورهم يسلمهم من الذوبان في بوتقة العروبة والقبول بالمشروع يؤدي إلى عدم قابلية الصهر في تعاليم الإسلام،إن هذا أدى إلى وجود أزمات في لبنان منها: أزمة سياسية نتيجة الرغبة بالقبول والرفض التام، وأزمة اجتماعية عقائدية بين القلة والكثرة وغيرها من الأزمات، وهذه الأزمات في حد ذاتها وإذا ما أضفنا إليها البعض الآخر أصبحت ميداناً خصباً لتدخل الآخرين في الشأن اللبناني، الذي أدى إلى عدم استقرار هذا البلد منذ أن أخذت قضية فلسطين طريقا لها للظهور (Specter,2006:2).

- الوجود المسلح على أرض لبنان وتعدد المليشيات المسلحة التابعة للطوائف، جعل من قادة هذا الوجود المسلح لا ترضى بمشروع الشرق الأوسط وترفضه وذلك باللجوء إلى تهديد الطوائف الأخرى بقوة السلاح، لذا فإن الطوائف المؤيدة تخشى سوء العاقبة من الطوائف الرافضة، وبذلك يكون قبول المشروع أو رفضه في حد ذاته أمراً صعباً؛ لأن القبول من قبل بعض الطوائف يترك خلفه فتنة داخل الصف اللبناني قد تقود إلى ما هو غير متوقع من المآسي (مرسي،2006:19-23).

- تعدد الأحزاب واختلاف توجهاتها، فمن توجهات وطنية إلى قومية إلى دينية إلى طائفية (غالي،2007: 168)، وفي هذا المقام نجد أنه من الصعوبة أن يكون مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي، يرضي هذه التوجهات جميعاً، وإن كان مقبولاً لدى القوميين على سبيل المثال نجده مرفوضاً عند المتدينين وهكذا، فهذا المشروع من الصعوبة أن يقبل به أهل لبنان كافة؛ لذا ووفقاً للمعطيات السابقة، فإن لبنان في سياسته الداخلية يبتعد عن الحساسيات الطائفية، لإبقاء البلاد في حالة توافق بين مختلف الطوائف المتعايشة على أرضه، فلا يبدي موقفاً رافضا أو مؤيدا في الظاهر في وقت الأزمات خاصة (الظاهر،1976:23-24)، وبذلك يكون صانع القرار اللبناني قد وضع حدّاً لكل الأمور التي تعصف بالداخل اللبناني، وإغفاله -بمعنى عدم مراعاة هذه الحساسيات- يحمل في طياته فناء المجتمع وانهياره، وما زالت الحرب الأهلية التي مر بها لبنان في عقد السبعينات من القرن المنصرم ماثلة في أذهان الكثير من اللبنانيين، وهذا جعل لبنان ينتهج سياسة حد السيف؛ لأن كل الأنظمة الطائفية -وليس لبنان كظاهرة شاذة- تقود في الكثير من الأحيان للويلات إن لم يحسن ضبطها، وبالتالي تؤدي إلى الدمار وتفتيت الوحدة الوطنية وفي أقل مخاطرها تذهب بهيبة الدولة.

لذا فإن العوامل السالفة التي تمثلت بالطائفية، والوجود الفلسطيني، والوجود المسلح على الأراضي اللبنانية، وتعدد الأحزاب، جعلت من لبنان رافضاً لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تنادي به الولايات المتحدة، ويقودنا ذلك إلى الاعتقاد الجازم بل إلى الحقيقة التي لا تقبل النقاش، أن الولايات المتحدة صنفت لبنان بناء على موقفه من مشروعها، أنه دولة تقف معوقاً من المعوقات التي تحول بين المشروع وبين رؤيته على أرض الواقع، وفق ما أرادته الولايات المتحدة صاحبة المشروع والقائمة على تنفيذه، فهي بالتالي ضمنت سياستها الخارجية عدة خيارات لتخطي هذا الواقع إما التدخل في الشأن اللبناني بقوة السلاح لانتصار الفئات التي توافق على المشروع أو أن تعهد لفئات بالداخل لإثارة الفتنة وتغذيها بالسلاح لتتقوى على الطوائف الأخرى وتفرض إرادتها التي تصب في قنوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تعمل في تجاه تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ثالثاً: النظام السياسي العراقي:

يقع العراق في الطرف الشرقي من الوطن العربي، ويمتاز بموقعه الجغرافي الإستراتيجي، ويتمتع بمكانه هامة بين الأقطار العربية، ويعد بوابة العرب من الشرق (الشخيلي، 1971:6)، ويحد العراق من الجنوب دول الخليج العربي ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والأردن ومن الشمال تركيا (محمد،1977:6-7)، وتبلغ مساحة الأراضي العراقية (354.52) ألف كيلو متر مربع، وتشكل الصحاري ما نسبته 39.2٪ من المساحة الكلية له، وأما عدد السكان فيقدر بحوالي (27) مليون نسمة على وجه التقريب (المستقبل، 2006: 20).

لقد كان العراق قبل الاحتلال يأخذ بالنظام الجمهوري الذي تقوم شرعيته على الحركات القومية، حيث كان العراق أحد معاقل الحركات القومية، التي

ناضلت وما تزال تناضل، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي حكم العراق ما يقارب نصف قرن، وكان شديد الاهتمام بأمور الأمة العربية وقضاياها.

إن السياسة العراقية في زمن البعث العربي، كانت تتعدى حدود العراق إلى كثير من الدول العربية، وكان النظام العراقي السابق يهتم بشكل أو بآخر بقضايا الأمة العربية، حيث أنه كان قريباً جداً من القضية الفلسطينية ولا أحد ينكر مشاركة الجيش العراقي في معارك فلسطين عام 1948، 1967، 1973، ولا زالت مقابر شهداء الجيش العراقي ماثلة للعيان في الأردن، وأعرب صدام حسين علناً عن استعداده لتدمير نصف إسرائيل (البرازي،1996:925)، مما يعني ان القضية الفلسطينية قضية العراق المركزية، ونالت القيادة الفلسطينية الكثير من المساعدات العربية، وقد دخل العراق بحرب طويلة مع إيران، وأهم ما يميز الحكم في العراق الذي كان لحزب البعث العربي كلمة السيادة فيه هو:

- الطائفية: إن المجتمع العراقي مجتمع طائفي قامت طائفيته على أساس مذهبي إلى حدٍ كبير، فهناك داخل العراق من ناحية المذهب الديني مذهبان أساسيان هما: السنة والشيعة، ومن ناحية العرق هناك العرب والأكراد، ومن ناحية الدين هناك المسلمون، والنصارى، وعبدة الشيطان، وغيرهم من الديانات الأخرى، وقد تأسست الدولة العراقية عام 1921 على أسس دينية أقرب إلى العلمانية وإن كانت قد أخذت بعين الإعتبار الموقع المتميز للإسلام باعتباره دين الدولة، ولكنها ظلت من حيث التوجه والأداء بعيدة عن تصنيف الدولة الإسلامية (شعبان، 2006:63)، وهذا الأمر جعل النظام العراقي يقوم بإتباع سياسة توافقية مع جميع فئات الشعب العراقي.

- التوجهات القومية: إن حزب البعث -وقد سبق الحديث عنه- قد أخذ على عاتقة الأهداف العريضة للأمة العربية، وهذه الأهداف تبرز في ميثاق

الحزب منها الوحدة العربية، وجمع شمل العرب في بوتقة واحدة، وكذلك الاهتمام بالقضايا القومية العربية كفلسطين، حيث كانت تتردد القضية الفلسطينية على ألسنة القادة العراقيين من رئيس الجمهورية، ومن هم دونه، وكانت قضية فلسطين شغلهم الشاغل، وفي حرب عام 1991م، كانت الصورايخ العراقية تتساقط على الكيان الإسرائيلي، على اعتبار أن سكان تلك الأراضي غير شرعيين عليها، واعتبار تلك الأرض أرض مغتصبة لم تنسى من ذاكرة العراقيين حتى وقت المحن التي تلم بالعراق وأهل العراق، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة العراق بفلسطين لتقوم عليها دولة مستقلة عملاً غير مقبول لديها، وهذا في حد ذاته يعتبر ضرباً لإسرائيل ولهيبة الولايات المتحدة التي تقف وراءها، إن المواقف العراقية الداعمة للمقاومة الفلسطينية، وإبقاء القضية الفلسطينية حية في الخطاب السياسي العراقي جعل الولايات المتحدة تصنف الدولة العراقية ضمن أعداء الولايات المتحدة وإسرائيل (سكاون،2003:168).

- التعامل بندية مع الدول الأخرى: لقد تعامل النظام السياسي العراقي مع الغرب بعامةٍ ومع الولايات المتحدة بخاصةٍ بندية تامة، زاد هذا الأمر بعد الحرب التي شنتها دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق 1991م، والتي أخرجته من الكويت، وبدأ رجال السياسة في العراق وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين بإتباع سياسة غير متوافقة مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أخذت الولايات المتحدة أمر العراق أعلى درجة من الأهمية فوضعت أمر العراق على أعلى درجة وعلى أول درجة من سلم أولوياتها لمعالجة أمر السياسة العراقية في هذا التوجه (شيكاره، 2005:7)، وبالإضافة إلى ما سبق فان أبرز العوامل الأخرى التي جعلت الولايات المتحدة تهتم بمعالجة

الأمر العراقي، وتضخيم كل تصريح يصدر عن القيادة العراقية، هو دولة إسرائيل التي يعنيها الشأن العراقي أكثر من أي شأن دولة عربية، والأسباب التي تدفع إسرائيل إلى إثارة التوجس والخيفة من العراق لدى الساسة الأمريكيين (الفضيل،2003: 69-70) هي:

- أن مشروع الشرق الأوسط الكبير يعطي لإسرائيل دوراً كبيراً في المنطقة، والعراق يرفض حتى الاعتراف أو استعداده للاعتراف بإسرائيل، وبالتالي ترغب إسرائيل في ضرب النظام العراقي والإطاحة به، وذلك ليتسنى قيام نظام جديد في هذا القطر، يعترف بإسرائيل ككائن سياسي فاعل في منطقة الشرق العربي، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة في هذا السبيل نتيجة وقوعها تحت وطأة وضغوط اللوبي الصهيوني في أمريكا وإيمان أمريكا بضرورة قيام إسرائيل دولةً قويةً على اعتبارها تحقق نبوءات التوراة.

- إن إسرائيل لها أطماع في أرض العراق فوجدت الفرصة مناسبة لتقوم أمريكا بفعل ذلك الشيء الذي لم تستطع إسرائيل القيام به، وبالتالي تجني إسرائيل الثمار بعيدة عن لسع ابر الشوك، ومشروع الشرق الأوسط في حد ذاته يسعى إلى تفتيت المنطقة والعراق وفق ما سبق هو الطريق الأسهل للابتداء به، وذلك نتيجة الطائفية المذهبية وقد أشرنا إليها التي تعيش على أرضه، ونتيجة التعصب للعرق بين ما هو عربي وآخر غير عربي، أضف إلى قيام إسرائيل بالتسلل إلى الأرض العراقية وخصوصا في الشمال حيث تتواجد الفئة الكردية والتي أقامت جسوراً مع الكيان الإسرائيلي منذ زمن بعيد.

- أن العراق يرفض كل السياسات الأمريكية فيه وكل المبادرات على اعتبارها، تهدف إلى إضعاف العراق بخاصة ودول المنطقة بعامة، لذا فالعراق يرفض كل الرفض هذا المشروع وغيره من المشاريع الأمريكية، وخصوصاً وأن

العراق استشعر النوايا العدوانية من خلال نقل القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي، أضف إلى ذلك النشاطات العسكرية المشفوعة باعتداءات شبه يومية على العراق خلال الفترة ما بين 1991 وحتى احتلال العراق، وقيام أمريكا بتقسيم العراق إلى خطوط ومناطق آمنة وغير ذلك من الإجراءات الأمريكية العدوانية.

واستناداً لما سبق من عوامل على الساحة العراقية والمتمثلة بالطائفية والتوجهات القومية وغيرها، جعلت الولايات المتحدة ترى بالنظام السياسي العراقي في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، وقيادة الرئيس صدام حسين خاصةً، عقبة سياسية لابد من التعامل معها وذلك لتخطيها، وبعد ذلك بسط المشروع بكل جوانبه على المنطقة العربية المشرقية، وهذا لم يأت من فراغ بل للأسباب التي أوردناها، الأمر الذي جعل التعامل مع النظام السياسي العراقي بهدف الإطاحة به من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني

الأنظمة السياسية الإقليمية

هناك أنظمة سياسية تتوجس من المبادرات الأمريكية، من خارج الوطن العربي، ولكنها متأثرة وتتأثر بكل الأحداث التي تجري داخل الساحة العربية، كما أن بعضاً من هذه الأنظمة شريكة مع الولايات المتحدة في معاهدة، وهذا شأن تركيا إذ تدخل مع الولايات المتحدة الأمريكية تحت مظلة حلف الأطلسي، والبعض الآخر يقف إلى الجانب المعادي للسياسات الأمريكية في ظاهر الأمر ومثالها إيران، وكلا الدولتين تركيا وإيران جارتان للعالم العربي، وتعد الولايات المتحدة تركيا حليفاً لها، وأما إيران فتعدها دولة تعادي السياسات الأمريكية

وتجافيها كما يتضح للجميع، وفي هذا المطلب سنتناول كلاً من النظامين السياسيين التركي والإيراني بصفتيهما دولتي جوار إقليمي للوطن العربي، تؤثران وتتأثران بكل ما يجري على ساحته وعلى النحو الآتي:

أولاً: النظام السياسي التركي:

يقع الجزء الأكبر منها في قارة آسيا وجزء آخر صغير في قارة أوروبا. ويقع مضيقا البوسفور والدردنيل في أراضيها، مما يجعل موقعها استراتيجياً ومؤثراً على الدول المطلة على البحر الأسود. يحدها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان شرقاً، والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوباً، وبحر إيجة واليونان وبلغاريا غرباً، والبحر الأسود شمالاً (محمد،حبيب،دت:5-6)، وتبلغ مساحة أراضي تركيا (779.452) كم^2، ويقع 97٪ منها في قارة آسيا والباقي في أوروبا، ويبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي (85) مليون نسمة على وجه التقريب، والتركيبة السكانية لتركيا معقدة ومكونة من عشرات الأعراق (القاضي، 2002: 12).

كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1922 م، ثم ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة نهائياً في عام 1924 م. وشهدت تركيا حركة قومية قادها مصطفى أتاتورك، وأعلن تركيا الجمهورية في عام 1923 م، حتى وفاته 1938م، وقد استبدل المبادئ الإسلامية بأعراف قومية ضيقة علمانية (البحيري،وآخرون، 2004:184-185).

يدين غالبية سكان تركيا بالديانة الإسلامية، فإن حوالي 59.2٪ منهم يتبعون الطائفة السنية، بينما 29٪ يتبعون الطائفة العلوية، 5٪ يتبعون الطائفة الشيعية، كما يدين حوالي 5.8٪ بالديانة المسيحية. وتتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية (دانيلوف،دت:256-257).

إن العلاقة التي تربط تركيا بالولايات المتحدة توضع في إطار التحالف الإستراتيجي المعترف به من طرف الدولتين، ويوجد بين تركيا والولايات المتحدة علاقات ثنائية في إطار اتفاقية حلف شمال الأطلسي، كما أن هنالك علاقات اقتصادية بينهما (الشرقاوي، 2003: 124-125)، وتحاول تركيا الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد في عام 1993م، وحصلت تركيا رسمياً على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999م، وبدأت مفاوضات العضوية عام 2004م، وقسمت مسألة انضمام تركيا للإتحاد، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى قسمين: منهم من يعارض ضم تركيا إلى الاتحاد ومنهم من يؤيد دخولها في الإتحاد، ويرى المعارضون بأنها ليست أوروبية بل هي جزء من الشرق الأوسط وآسيا وإنها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لا تلبي حتى الشروط الدنيا للعضوية، ويرى المؤيدون بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط (درويش،2006:82-83)، ولقد توترت العلاقات التركية-الأمريكية، خصوصاً أن أمريكا كان لديها بعض الآمال بأن تقف تركيا مواقف معينة إلى جانب الولايات المتحدة، وخاصة خلال فترة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق، حيث أن البرلمان التركي والرأي العام التركي رفضا تحقيق المطالب والأمنيات الأمريكية، ويبدو أن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا لم تعد كما كانت في السابق (الشرقاوي،2003:123-124)، لكون الولايات المتحدة تريد من تركيا أن تقوم بدور محوري في مشروع النظام الجديد، من أجل ترويج نموذجها الديمقراطي واعتدالها الديني في المنطقة، كما تقع الخشية التركية من قيام الولايات المتحدة بدعم قيام كيان سياسي كردي مما يؤدي إلى ظهور وضع يشبه وضع دولة إسرائيل لدى تركيا، وتبدأ مشكلة جديدة تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بالمنطقة، كما أن واشنطن تريد من خلال دعمها أحياناً

لحزب العمال الكردستاني إيصال رسائل لتركيا أن هناك مسوغات قانونية لحروب قادمة قد تكون تركيا طرفاً مقابل حزب العمال الكردستاني، وهذا من شأنه إعطاء الولايات المتحدة مبرراً لاختراق السيادة التركية، وأي سيادة لأي دولة تريدها الولايات المتحدة في المنطقة (عبد المجيد، 2008: 6)، ويحاول حزب التنمية والعدالة التركي إتباع سياسة التوازن وزحزحة السياسة الخارجية عن الميل تجاه إسرائيل، إن تركيا بمسايرتها السياسة الخارجية الأمريكية يجعل منها جزءاً من المشروع الأمريكي الجديد، وهذا المشروع يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتركيا ترفض المشاريع التي تكون من هذا النوع. وخلال فترة الحرب على العراق واحتلاله حدثت أزمة ثقة كبيرة بين الولايات المتحدة وتركيا بسبب اعتقال 11 من العسكريين الأتراك خلال مهمة عسكرية كانوا يقومون بها في شمال العراق (إدريس، 2003: 186).

واستناداً لما سبق فإن تركيا تتخوف من المشاريع الأمريكية في المنطقة، ولكنها تتماشى أحياناً مع الطلبات الأمريكية كي لا تفسد الولايات المتحدة الجهود التركية وهي ماضية للانضمام للإتحاد الأوروبي، فإن لم تكن مساعدة لتركيا في الانضمام، فهي بذلك تعمل على تحييدها، وكذلك تخشى تركيا من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم المطالب الكردية المنادية بإقامة دولة تجمع الأكراد في نظام سياسي خاص بهم، أما الولايات المتحدة فإنها غير مطمئنة للعمل السياسي التركي، لكون من هم على سدة الحكم اليوم يعملون بصورة هادئة نحو العودة للإسلام والطلاق من نهج العلمانية، والولايات المتحدة وجهت سهامها للدين الإسلامي، وبصورةٍ مكشوفة بعد رحيل الإتحاد السوفييتي في نهاية القرن الماضي وتحديداً في عقد التسعينات منه، كما إن الولايات المتحدة تدعم كل الخطوات التركية في اتجاه إقامة تحالفات في المنطقة، ترضى عنها

الولايات المتحدة ودعم التحالفات السابقة كتحالف تركيا مع إسرائيل، إلا أنه في نهاية المطاف، فالموقف التركي من المشروع الشرق أوسطي، موقف متردد ليس هو بالإيجابي ولا بالسلبي، وتركيا تنتظر عما تسفر عنه الأحداث الجارية في المنطقة لحسم موقفها من المشروع، لذا فالولايات المتحدة والحالة هذه تعمل بجدية إلى دفع الصعاب أمام المسيرة السياسية التركية وذلك لأمرين: الأول: لجعل القيادة التركية تعود لأمريكا من أجل تذليل الصعاب، وبالتالي يضع القيادة التركية في حالة ترجي طالبة العون من الولايات المتحدة، وهذا يدعو القيادة التركية أن تخرج من بيت الطاعة الأمريكية. وأما التالي: وهذا يأتي كنتيجة للأول ويتمثل بقبول الاملاءات من الولايات المتحدة، لأن الأمر يكون عند هذه الصورة شبيه بالمقايضة، عون أمريكي تنفيذ ما يطلب من النظام التركي.

إن النظام السياسي التركي رغم هذا،فإنه يعي اجتياح الولايات المتحدة له، ولموقع بلاده الجيوسياسي في البيئة السياسية الدولية إلا انه نظام لم يبدي استعداده قبول المشروع، لأنه في واحدة من أهدافه إقامة دويلات في منطقة الشرق ومن هذه الدويلات دولة كردية على الحدود التركية، وبهذا يتجدد وضع سياسي جديد شبيه ما جاء بعد قيام دولة إسرائيل في الوطن العربي.

ثانياً: النظام السياسي الإيراني:

إن جمهورية إيران دولة تقع في الشرق الأوسط، يحدها من الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الشمال تركمستان وبحر قزوين وأرمينيا وأذربيجان، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، وتسميتها بالجمهورية الإسلامية جاءت بعدما تولى الخميني السلطة فيها على أثر طرد الشاه محمد رضا عام 1979م (الخفاف،1987:13-15)، تبلغ مساحة إيران (195.648.1) كم^2، وتعد البلد السابع عشر من حيث كبر المساحة في العالم، وتتمتع بموقع استراتيجي هام

على الصعيد الدولي، وعلى مختلف المجالات السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية، ويبلغ تعداد سكان إيران ما يقارب (75) مليون نسمة على وجه التقريب (جغرافية العالم، دت: 350–352).

تتبع إيران نهجاً إسلامياً في الحكم وينبع من المذهب الشيعي الإثني عشري، ونظامها يخضع في كل قراراته لمجلس صيانة الدستور، كما أنها تصنف في الظاهر على أنها على عداء مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي تلعب دوراً مميزاً في المجال السياسي، نظراً لاحتوائها على مصادر هائلة من النفط والغاز الطبيعي، ووقوعها في بؤرة المناطق الساخنة والمتأزمة في العالم كمنطقة الشرق الأوسط، ومن المعروف أن النظام السياسي الإيراني يتسم بالثبات والمؤسسية إلى حدٍ كبير، لكون التغيير في السياسة الإيرانية يظل محصوراً داخل ساحة محدودة (راشد،2005: 172).

تعبر السياسات والمواقف الإيرانية عن رفضها للسياسة الأمريكية، وتنسجم في ذلك مع توجهها القائم على اعتبار أمن الخليج مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، لذا فإن إيران لا ترحب بالنظام الشرق الأوسطي القائم على السيطرة الأمريكية والإسرائيلية والتفكك العربي، فإنها أيضاً لا ترحب بأن يستعيد النظام العربي تماسكه (عبدالفتاح، 2005: 168).

وكانت إيران تدرك أن ضرب العراق سوف يؤدي إلى استكمال عملية حصار إيران غرباً على النحو الذي تستهدفه الولايات المتحدة. ومن ثم يتفق كل من المحافظين والإصلاحيين على معارضة ضرب العراق بالصورة التي تؤدي إلى احتلاله، لان ذلك يؤدي إلى إيجاد محدد للسياسة الخارجية الإيرانية، وذلك

بسبب التواجد الأمريكي القوي في العراق؛ ولما له من آثار سلبية واضحة على الأمن القومي الإيراني، كما أن نجاح الإستراتيجية الأمريكية الساعية للسيطرة المباشرة على منابع النفط يثير العديد من المخاطر المشتركة بين دول المنطقة خاصة الخليجية منها ومع إيران (الشرقاوي،2003: 147)، وربما أن تثير الولايات المتحدة بعض المشاكل السياسية من خلال دفع بعض الدول الخليجية، إلى افتعال ذلك وتقف وراء تلك الدول، وبالتالي تجد حرباً مع إيران والطرف الآخر دولة خليجية مع الوقوف وراءها، ومن خلال هذه الحرب -وعلى غفلة- فإنها تسهم إسهاماً مباشراً في تمرير الولايات المتحدة مشروعها المعروف باسم مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي لا يخفى على السياسة الإيرانية، من أنه مشروع يهدف إلى الهيمنة والسيطرة، وإعادة رسم خارطة القوى في هذه المنطقة الحيوية من العالم بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسعى الولايات المتحدة من وراء هذا المشروع، إلى ترسيخ هيمنتها وسيطرتها بدون منغصات على منابع النفط الخليجية والممرات المائية التي تصدر من خلالها، وفي مقدمة هذه الممرات مضيق هرمز هذا المضيق الحيوي بالنسبة لإيران (إدريس،2003:188).

وتعمل إيران ومن أجل مواجهة الولايات المتحدة على استثمار علاقاتها مع شيعة العراق، فقد تمكنت من السيطرة على مفاصل النظام السياسي في العراق، كما عملت على تقوية علاقاتها مع التيار الصدري، ونجحت في إقامة تحالف مع سوريا، والذي شكل أحد دعامات الممانعة والمقاومة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي. إن الدور الذي تلعبه إيران في العراق أفشل المشروع الأمريكي حالياً وربما إفشال مؤقت، الذي كانت تفكر فيه الولايات المتحدة لتجعل العراق النموذج الأول، ومنه تنطلق إلى دول أخرى (رميح،2006: 14).

وأخيراً يمكننا بيان الموقف الإيراني تجاه الطروحات السياسية الأمريكية، ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير، بأنه موقف الرفض للمشروع وللأسباب الآتية (مظلوم،2005:264):

- إن إقامة مشروع الشرق الأوسط يؤدي إلى تحجيم إيران من جهة، وإغلاق بوابات سياسية أمام إيران تعتبر ساحاتها مجالها الحيوي كمنطقة الخليج برمتها.

- إن إقامة المشروع سيؤدي إلى حصر المصالح الإيرانية داخل حدودها، على اعتبار أن إقامة المشروع يعني إقامة الولايات المتحدة على حدودها الغربية تصبح بمثابة شبه دائمة.

- إن إقامة المشروع في المنطقة يعني وبكل تأكيد منافسة الولايات المتحدة إيران في منطقة ذات أهمية بالغة في العالم، حيث تعتبر منطقة استقطاب لكل السياسات الدولية.

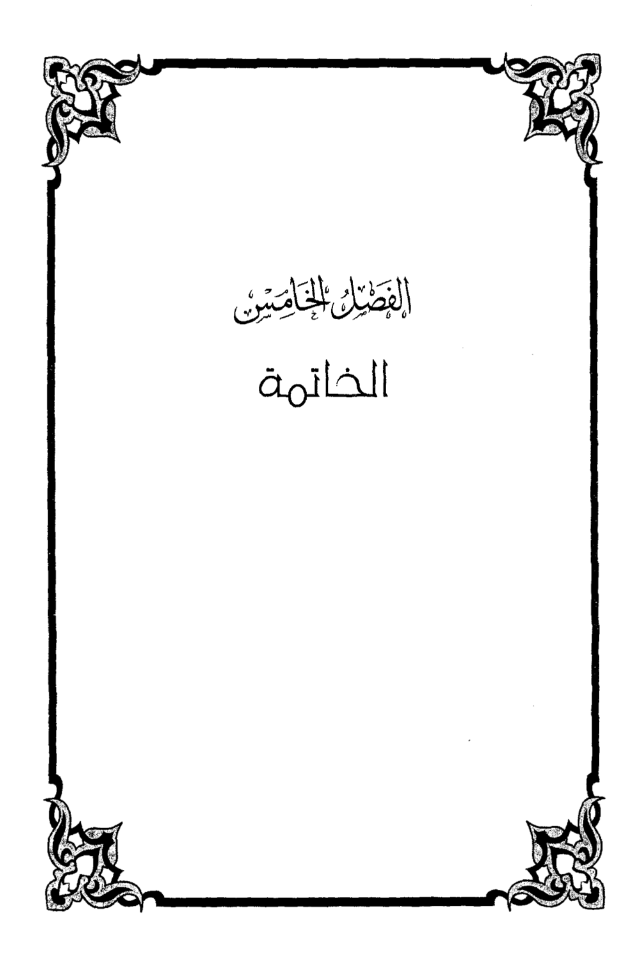
- إن إقامة المشروع يؤدي إلى تسهيل مراقبة الولايات المتحدة لكل الأنشطة الإيرانية على اختلافها داخل الساحة الإيرانية.

- إن إقامة المشروع سيجعل من دول الخليج العربي رأس حربة في العداوة، نيابة عن الولايات المتحدة، وهذا ما لا ترضاه إيران، لأنها بذلك تفسد علاقة حسن الجوار معهم.

- زاد من رفض إيران للمشروع تحسسها من الثقل العسكري الأمريكي في المنطقة وخاصة بعد احتلال العراق، وإقامتها للقواعد العسكرية بالقرب من آبار النفط الإيرانية، وهذا ما ينذر بالإخطار الذي في واحدة إشعال هذه الآبار بالنيران وتخريبها.

- خشية إيران من قيام المشروع وخاصة بعد احتلال العراق، أن تلعب الولايات المتحدة بورقة الشيعة هناك، وتسهم في انقسام المذهب الشيعي أو تفسد علاقة الموالاة بين شيعة العراق وشيعة إيران.

إن هذه العوامل جميعاً جعلت إيران لا تقبل بالمشروع الأمريكي؛ لذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إيران على أجندة سياستها الخارجية على اعتبارها معوقاً من معوقات تنفيذ المشروع الأمريكي.



الفصل الخامس

الخاتمة

الفصل الخامس

الخاتمة

يعد مصطلح " الشرق الأوسط الكبير" المرحلة الثالثة من مراحل تطور مفهوم الشرق الأوسط الحديث حسب الصياغة الأمريكية، وأعقبت الصياغة البريطانية لمصطلح "الشرق الأدنى"، وكلاهما ينظر إليهما باعتبارهما مفهومين استعماريين ينطلقان من نزعة الهيمنة الغربية التي أخذت تتحكم فيها توجهات الإمبراطوريتين البريطانية والأمريكية، وهي توجهات ارتبطت بالجغرافية السياسية للوطن العربي وبعض الدول الإسلامية الأخرى، ودورها في الإستراتيجية العالمية السائدة آنذاك، فالشرق الأدنى كان مجرد طريق بريطانيا إلى الهند أهم مستعمراتها، بينما الشرق الأوسط هو المجال الحيوي للإستراتيجية الأمريكية وأحد أهم محاور حركتها نحو الهيمنة العالمية.

ففي المرحلة الأولى للشرق أوسطية كان طرح المبادرة بهدف الضغط على الإتحاد السوفييتي، ثم حلف بغداد إذ ظهرت إستراتيجية ملء الفراغ التي تبنتها الإدارة الأمريكية آنذاك، بإدارة الرئيس أيزنهاور والمتمثلة في مواجهة المد الشيوعي في المنطقة العربية، ثم الدول الإسلامية المحيطة بها، وفي المرحلة الثانية له كانت "الشرق أوسطية " تمثل طرحاً شاملاً لنقل المنطقة العربية وإسرائيل من

عصر الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية، بعد الحرب الباردة والتحالف الدولي الذي شكل ضد العراق، بهدف تحرير الكويت وفي داخله كان الهدف الرئيسي يتمثل في دمج إسرائيل في المنطقة، باعتبارها الوكيل الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وفي المرحلة الثالثة كان الشرق الأوسط والتي تمثلت بالشرق الأوسط الكبير، والوجود الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الذي أصبح يشكل هدفاً رئيسياً للضغط على المنطقة بالوجود العسكري الكثيف في العراق ودول الخليج العربي، وقدرتها على التأثير في المنطقة، أصبحت تشكل عاملاً مهماً في عملية التغيير على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية.

وأخيراً جاءت المرحلة الرابعة التطبيقية للشرق الأوسط الجديد أو الكبير كما تسمية الولايات المتحدة، والذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان، وأن المشروع ما هو إلا حلقة من الحلقات المتواصلة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على العالم انطلاقاً من المنطقة العربية.

إلا أن صمود حزب الله في وجه الجيش الإسرائيلي، والتمسك السوري بالثوابت القومية، ونجاح حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات التشريعية، وموقف الإخوان المسلمين من السياسة الخارجية الأمريكية، والتمسك بالتوجهات القومية التي لا ترى بالولايات المتحدة الأمريكية إلا دولةً استعماريةً، لبست ثوباً جديداً خلاف الثوب الاستعماري التي كانت ترتديه قائدة الاستعمار القديم بريطانيا، أدى ذلك إلى جعل كل التوجهات الإيديولوجية في المنطقة معوقاً أمام المشروع الأمريكي في المنطقة.

كانت أول ثمار المشروع على مستوى المنطقة العربية، احتلال العراق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترمي إلى الزحف على سوريا ثم السعودية ثم مصر، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم علم اليقين بأن من يستطيع أن يسيطر على الشرق الأوسط يستطيع أن ينجح في السيطرة على العالم بأسره، وأن انشغال الولايات المتحدة بالملف العراقي، مكن النظام الإيراني من تحقيق النجاح والتقدم سياسياً وأمنياً وعسكرياً، مما أدى إلى تنامي قوتها الإقليمية، وأغفلت الولايات المتحدة الاهتمام بتركيا، مما أدى الى تمركز جماعةٍ من الإسلاميين على سدة الحكم في تركيا، وهذا لا يعجب الولايات المتحدة لأنها بالأصل ترى بالإسلام وأهله معوقاً من معوقات مشاريعها بالشرق الأوسط، وهناك أيضا عددٌ من الأنظمة السياسية العربية تستشعر الخطر الأمريكي الذي يلف الوطن العربي، ونتيجة لاحتلال العراق والتي تهدف إلى تحويله إلى قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، لأن موقع العراق الإستراتيجي والذي يتميز بجواره للكثير من الدول التي عدتها الولايات المتحدة لا تتماشى مع السياسة الخارجية الأمريكية، واعتبار هذه الدول تناهض السياسة الأمريكية في المنطقة، لقد استخدمت الولايات المتحدة عدة أدوات لإضعاف كل معوق من المعوقات ومن هذه الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية واستخدمتها بفعالية تامة.

لأن مشروع الشرق الأوسط الكبير وفق الرؤية الأمريكية وما يتفق مع الأهداف الإسرائيلية، هو المشروع الذي سيحكم المنطقة العربية بخاصةً ومنطقة الشرق الأوسط بعامة لقرنٍ قادمٍ ولربما لأكثر، وهذا ما تتوقعه الولايات المتحدة من هذا المشروع، إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من أجل إضفاء صفة الإمبراطورية قولاً وفعلاً على نظامها السياسي، كما تعمل لتبقى متوجةً قائدةً

للعالم دون أي منافس، هذه القيادة التي بدأت عام 1990م بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يشاركها قيادة العالم بصورةٍ ثنائيةٍ، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا حلقةً من الحلقات السياسية التي أخذت الولايات المتحدة على نفسها تنفيذها ليبقى لها ما ترنو إليه، وفي هذا الفصل لا بد من استعراض أمور ثلاثة حتى تستكمل هذه الدراسة هيكلها الصحيح وتتوافق مع روح وأهداف البحث العلمي، وهذه الأمور تتعلق بصحة أو خطاء فرضية الدراسة، ومن ثم تتناول في فقرتين رئيسيتين الاستنتاجات والتوصيات وعلى النحو التالي:

1- إن مشروع الشرق الأوسط مشروع استعماري بحت، لأننا لا نجد جواباً على سؤالنا لو طرحناه وهو، لماذا تريد الولايات المتحدة إقامة هذا المشروع في منطقتنا بالذات، علماً أن هناك مناطق أكثر فقراً في العالم من منطقتنا؟!، والمتتبع من الناحية التاريخية يجد هذه المنطقة لا تخلو ولو لعقد من الزمن من المؤامرات والاتفاقيات السرية التي لا تهدف إلا لاستنزاف المنطقة وتجزئتها.

2- إن بناء المجتمع المثالي كهدف معلن لهذا المشروع لا يتماشى والسياسة الأمريكية في المنطقة؛ لأن المجتمع المثالي من الرؤية الأمريكية هو المجتمع الذي يتماشى مع سياستها ولا يتعارض أو يقف في سبيل تحقيق أهدافها، وأما من وجهة نظر أبناء المنطقة هو المجتمع الذي تتوافر فيه الحرية والعدالة والمساواة وكل القيم ذات الشأن الأخلاقي، وفي اعتقادنا أن الولايات المتحدة لا ترغب في رؤية هذا المجتمع والموصوف بهذه القيم، كما أن أبناء المنطقة لا يرغبون في بناء مجتمعٍ وفق الرؤية الأمريكية المشار إليه.

3- إن زيادة الفرص الاقتصادية التي سيوفرها المشروع وفق الرؤية الأمريكية، إلا للصالح الأمريكي لا لصالح أبناء منطقة الشرق الاوسط، وما تعلن عنه من توفير مثل هذه الفرص لأبناء المنطقة ليس واقعياً.

4- إن الفرقاء الذين لديهم توجهاتٌ إسلاميةٌ وقوميةٌ يرون بالمشروع على أنه استعماري بحت، وخصوصاً أنه يكرس احتلالاً للمناطق العربية المحتلة مثل فلسطين والعراق، ويعمل على تجزئة ما تبقى من الأراضي التي لم تجزأ بعد، وهذا الأمر خلق موجبات للوقوف في وجه مثل هذه المشاريع، واتخذ أصحاب التوجهات الإسلامية من تفعيل إيديولوجية الجهاد مبرراً لمقارعة الولايات المتحدة ومشاريعها، وكذلك أصحاب التوجهات القومية من مقارعة الأعداء عملاً بما تمليه الاستحقاقات القومية.

5- إن الأنظمة السياسية سواء تلك العربية أو الإقليمية رأت بالسياسة الأمريكية ومشاريعها المنوي إقامتها في المنطقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير منها، أنها ترمي في حقيقتها إلى ما يأتي:

أ- الوقوف في وجه أهدافها السياسية وفي مقدمتها محاولة جمع الأمة على اعتبار التوجهات القومية التي تعتنقها هذه الأنظمة، والولايات المتحدة لا ترغب في ذلك؛ لأن جمع الأمة يعني القوة، والقوة تحول بين الولايات المتحدة وأهدافها، والمشروع المنوي إقامته لا يتحقق في ظل هذه الوحدة.

ب- إعطاء إسرائيل دور القيادة عند إقامة هذا المشروع، وبالتالي تتحكم في مقدرات الأمة.

ج- خلق أنظمة سياسية عربية ضعيفة لتجاور دولة إسرائيل، لأن إسرائيل لا يمكن أن تبقى ما دامت هناك دولة عربية قوية تجاورها، فهي لا تعيش إلا في وسط دول ضعيفة.

د- إن الأنظمة السياسية العربية تعي أمراً في غاية الأهمية، إن الوطن العربي وفق هذا المشروع سيخلف دويلاتٍ عربيةٍ اثنية، طائفية تتصارع فيما بينها لتعيش إسرائيل في أمن وسلام.

وإننا وفق التحليل والاستقراء والاستنباط نرى في ما قدمناه من مبررات، أن مشروع الشرق الأوسط مشروع استعماري لا يخرج عما سقناه في اهمية هذا الكتاب.

إن هذا الكتاب أوصلنا إلى استنتاج عدة أمور أهمها:

1- إن المشاريع التي تصدرها الدوائر الغربية وتحمل في ظاهرها خير المنطقة، انما تحمل في حقيقتها مضامين أخرى لا تحمد عقباها.

2- إن العقبات التي تنتظر المشروع عقبات بحقيقتها لها ما يبررها، لأن إقامة المشروع يعني تسهيل مهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها والدول التي تلف لفيفها وفي مقدمتها إسرائيل.

3- إن الحركات والأحزاب ذات الأبعاد الإيديولوجية، أكثر شكيمةً في مناهضة مشروع الشرق الأوسط من غيرها والتي تعتبر مقاومةً لكل مخططات ومبادرات الغرب الطامع في المنطقة، والسبب في ذلك لأن الإيديولوجية التي تعتنقها أيديولوجية ذات أبعاد دينية تكسب معتنقيها الإصرار في المقاومة على اعتبار أن المقتول شهيد تنتظره الجنان عند الله.

4- إن الأنظمة السياسية العربية المقاومة للمشروع، أنظمة سياسية لا تجد فيما بينها قواسم مشتركة للتناغم والانسجام، على الرغم أنها تستخدم التوجهات القومية عقيدة لأنظمتها، لتشكل معوقات تصمد أمام القوى التي تعمل من أجل إقامة المشروع.

5- إن الأنظمة السياسية الإقليمية أنظمة تناهض المشروع المنوي إقامته، لكونه مشروع يجعل من المنطقة العربية منطقة مصالح للولايات المتحدة ومن لف لفيفها، وهذا في حد ذاته يعمل على تحجيم سياساتها الخارجية في المنطقة العربية.

6- إن هناك ادوات متنوعة تستخدمها الولايات المتحدة من سياسية واقتصادية وعسكرية، وهي ادوات غير مشروعة في حد ذاتها، وتتعارض مع أبسط قواعد القانون الدولي وميثاق هيئة الامم المتحدة.

7- إن مشروع الشرق الاوسط الكبير لا يحقق أي مصلحة للدول والشعوب العربية.

8- إن إقامة المشروع يعني تقوية النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وإعطاء إسرائيل دور الزعامة في قيادة المنطقة بعد تفكيك النظام الإقليمي العربي.

9- إن النتائج الايجابية تصب في صالح الولايات المتحدة الامريكية ودولة إسرائيل.

وفي الختام فإننا نقدم توصيات وهي حلول للقضايا التي أوردناها سابقا وهي:

1- وجوب ملء المنطقة العربية بالمشاريع المتنوعة، حتى لا تبقى في حالة فراغ ترى بها الدول الغربية أهلاً لقيام مشاريعها، ووفق هذه الرؤيا فهذه التوصية يمكنها أن تنفذ طالما أن استثمارات العرب في بلاد الغرب تزيد عن مليارات الدولارات من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية السياسية إقامة الوحدة العربية وفق التصور الأوروبي، الذي أقام الإتحاد الأوروبي وفق برنامج زمني مناسب.

2- عدم الركون للغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة، وتقديمها في المعاملة على أية دولةٍ عربيةٍ، لأن هذا يؤدي إلى زيادة الشرخ في الصف العربي، وهذا ما يسعى إليه الغرب.

3- تشجيع الحوار بين أصحاب التوجهات الدينية والقومية، واعتبار أن الدين لا يتعارض مع القومية، والقومية لا تتعارض مع الدين، وذلك لتوحيد أصحاب التوجهات في مواصلة مقاومة المشاريع الغربية وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

4- تضمين ميثاق جامعة الدول العربية مواداً ذات صفة إلزامية، لتصبح المرجعية لحل الخلافات العربية، ولتراعي الصالح العربي وتدافع عن حقوق العرب، وتقاوم كل المشاريع المغرضة التي قد تنال منهم.

5- استغلال رابطة الدين لبناء علاقات مميزة بين الأنظمة الإقليمية المجاورة للوطن العربي والأنظمة القائمة في المنطقة العربية، وعدم السير في ركب الرعاية الغربية التي تجعل من أبناء النظم السياسية في المنطقة العربية أعداء لأبناء النظم السياسية الإقليمية المجاورة.

وأخيراً إن مشروع الشرق الأوسط الكبير مشروع قد يرى النور ولكن المنطقة العربية ستدفع تكاليف إقامته، وإن هذه التكاليف باهظة الثمن ومختلفة، فهناك أرواحٌ ستزهق ومدنٌ ستدمر وأموالٌ ستصرف وديارٌ ستجزأ، وقد لا يرى هذا المشروع النور إذا ما دب الوعي في صفوف الجماهير العربية، وتنحت القيادات العربية التي ترى بكل من ينادي بعدم الاستسلام للغرب مارقاً خارجاً عن إرادة النظام، حتى وإن لم يرى المشروع النور فلا بد من دفع تكاليف مقاومة إقامته.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1. أباه، السيد ولد (2004)، **ديناميكية الإصلاح بين التدخل الخارجي ومقتضيات التمويل الداخلي في عالم ما بعد 2001**.بيروت : الدار العربية للعلوم.
2. أبو النصر، فضيل (2003)، **حزب الله حقائق وأبعاد**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
3. أبو عيد، عبد الله، وآخرون (1996)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية**. عمان: مركز الدراسات للشرق الأوسط.
4. ابو عيد،عبدالله، وآخرون (2005)، **الانتخابات الفلسطينية عام 2005**.عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
5. أبو ستة، سليمان (2004)، **إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع** . بيروت: مركز دراسات الوحدة.
6. أبو سمرة، محمد (2006)،**رسالة الى شعب إسرائيل**.عمان: دار الجليل لنشر والدراسات.
7. الاحمر،عبدالله (1990)، **البعث والثورة المتجددة**. دمشق: مطابع دار البعث.
8. إدريس، محمد السعيد (2003)، **آفاق التنسيق مع إيران وتركيا** . جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.
9. الاسمر، خلود (2005)، **انعكاسات التطورات الدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
10. الاشقر، جلبر (2004)، **إستراتيجية الولايات المتحدة للهيمنة الامبريالية للشرق الأوسط**، بيروت : دار الساقي.
11. الاشهب، نعيم ومازن الحسيني (2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
12. الاشهب، نعيم(2005)، **خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح**.عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
13. آغا،اسماعيل (2003)،**الشرق الاوسط الجديد**.بيروت: دار سراج.

14. باسيفيتش، اندرو(2004)،**الإمبراطورية الأمريكية**.بيروت:الدار العربية.
15. البحيري، صلاح الدين وآخرون (2004)، **إسرائيل والمصالح الغربية في الشرق الأوسط في مدخل الى القضية الفلسطينية**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
16. البرازي، تمام (1996)، **كيف دخل عرفات البيت الأبيض**. بيروت: المكتبة الثقافية.
17. براون، سيوم (2004)، **وهم التحكم**، ترجمة فاضل جتكر. بيروت: الحوار الثقافي.
18. بريماكوف، يفجيني (2004)، **العالم بعد سبتمبر وغزو العراق**، ترجمة عبد الله حسن . الرياض: مكتبة العبيكة.
19. بريمر، بول(2004)،**عام قضية في العراق**،ترجمة عمر الايوبي.بيروت:دار الكتاب العربي.
20. بشارة، عزمي (2005)، **من يهودية الدولة حتى شارون**. القاهرة: دار الشرق.
21. بريجنسكي، ربغينو (1998) **الفوضى**، ترجمة مالك فاضل. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
22. بوريوف (1984)، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط**.دمشق:دار دمشق.
23. بيرس، شمعون (1994)، **الشرق الأوسط الجديد**. عمان: دار الجيل
24. تمام، حسام (2006)، **تحولات الأخوان المسلمون**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
25. جغرافية العالم (دت)،**التوزيع السكاني في العالم**.**القاهرة**: مكتبة مدبولي.
26. جريشة، علي (1986)، **الاتجاهات الفكرية العاصرة**.المنصورة:دار الوفاء الجلبي، سوسن (2003)، **أثر الحصار الاقتصادي على جوانب الصحية للأطفال في العراق**.بغداد:جامعة بغداد.
27. حسين، غازي (20005)، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
28. الحوراني، هاني (1993)، **حزب جبهة العمل الإسلامي**. عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات.
29. الخفاف، عبد علي حسن، وآخرون (1987)، **الأحوال الديمغرافية في إيران**. بغداد: جامعة البصرة.
30. خليل، بكر (2004)، **الفكر القومي وقضايا التجدد الحضاري**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
31. داغر، منيوليت (1990)،**العقوبات الاقتصادية على العراق**.باريس:اللجنة العربية لحقوق الإنسان.
32. دانليوف، فلاديمير، (دت)، **الصراع السياسي في تركيا**، ترجمة يوسف الجهماني. دمشق: دار حوران للطباعة والنشر.

33. دروزة ، محمد عزة (1980)، **الحركات القومية في العالم الإسلامي**، ط1. القاهرة : دار الشروق.

34. الراوي،(2006)، **الجمهورية الصعبة**.بيروت: دار الشروق.

35. رزاز، منيف (1985) **تطور معنى القومية**. بيروت: مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية.

36. روس، دينس (2005)، **السلام المفقود**. بيروت: دار الكتاب العربي.

37. زانويان، ماهان(2006)،**تخطيط سياسات الطاقة للمستقبل الخيارات الإستراتيجية**. أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

38. الزرو، نواف(2005)، **حروب إسرائيل في العراق**.عمان:المكتبة الوطنية.

39. زكي،نبيل (2006)، **الشرق الاوسط منطقة آمنه لإسرائيل**. لندن:مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية.

40. السباعي،مصطفى (1959)،**المرأة بين الفقه والقانون**.بيروت: دار الفكر.

41. سسكند، رون(2004)،**ثمن الولاء**.بيروت:الدار العربية للعلوم.

42. سكاون، بيتر (2003) **أمريكا والكتاب الأسود**. بيروت: الدال العربية للعلوم.

43. سلام، قاسم، (1980)، **البعث والوطن العربي**. باريس: منشورات العالم العربي.

44. سليم، محمد السيد (1998)،**تحليل السياسة الخارجية**.القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

45. سليمان، داود (1995)، **السلطة الوطنية الفلسطينية**.عمان: دار البشير لنشر والتوزيع.

46. السيد، مصطفى كامل(2003)، **برنامج التغيير السياسي بعد العدوان على العراق**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

47. الشاعري، صالح يحي (2006)، **نزاعات وقضايا الشرق الأوسط في تسوية النزاعات الدولية سلميا**. القاهرة: مكتبة مد بولي.

48. الشرعة، علي، وآخرون (2002)، **الاغتيال في سياسة الإسرائيلية**. عمان: مركز دورات الشرق الأوسط.

49. الشرعة، علي وآخرون (2004)، **تداعيات المشروع الإسرائيلي والجذر الفاصل** . عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

50. الشرقاوي، باكينام (2003)، **المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق**. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدارسات السياسة.

51. شومان، نعيمة (2002)، **إسرائيل وشعوبها**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

52. شيكاره، احمد (2005)، **عقيدة الحرب الاستباقية الاستراتيجية للرئيس بوش في حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق**. أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
53. الشوبكي، جمال (2005)، **موقف السلطة وحركة فتح من الانتخابات**. عمان: مركز دراسة الشرق الأوسط.
54. الشيخلي، عبد الرزاق (1971)، **الإدارة المحلية في العراق**. بغداد: جامعة المستنصرية.
55. طاهر، حمدي،(1976)،**سياسة الحكم في لبنان**.القاهرة: المطبعة العالمية
56. عبد الكريم، سمير (1992)، **الحركة الشيوعية في العراق**. بيروت: دار المرصاد.
57. عبد المجيد، وحيد (24/ 3/ 2008)، **كيف يفكر الإخوان المسلمون في العلاقة مع أمريكا**. القاهرة، العدد (18965).
58. عبد الهادي، راضي (1973)، **الوطن العربي**. عمان: وزارة التربية والتعليم
59. عبود، صالح بن عبد الله (1982)، **فكرة القومية العربية**. الرياض:دار طيبة لنشر والتوزيع
60. العبيدي، حسن عزبه (1982)،**المركز الدستوري لحزب البعث**. بغداد: واسط النشر والتوزيع.
61. العزام، عبد المجيد (1998)، **عميلة صنع السياسة الخارجية الأردنية**. عمان: وزارة الثقافة.
62. العطية، معالي عبد الله(2007)، **قطاع النفط والغاز في الخليج العربي**.أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
63. عمرو، ثروت (2004)، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي**. عمان: دار الجدلاوي للنشر والتوزيع.
64. عتريسي، طلال(2006)، **الجمهورية الصعبة**.بيروت:دار الساقي.
65. عثمان، هاشم (2004)، **المحاكمات السياسية في سوريا**. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.
66. عدوان، عاطف (2005)، **الانتخابات الفلسطينية 2005**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
67. عليان، حسن (2002)، **القدس بين الحق العربي والوهم الصهيوني**. جرش: جامعة فيلادلفيا.
68. غرايبة، إبراهيم(1996)،**جماعة الإخوان المسلمين في الاردن**.عماد:دار السند باد.
69. الفتوى السعودية (2006)، **بواعثها وردود الفعل عليها** . الرياض: دار المحيط.
70. الفرحان، إسحاق (2001)، **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

71. الفضيل، عبد محمود(2003)، الاثار الاقتصادية للعدوان على العراق. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
72. فورد، هنري (2003)، **المملكة اليهودية نظرة أمريكية**، ترجمة أميمة عبد اللطيف. القاهرة: مكتبة الشروق.
73. فينكشتاين، نورمان (2002)، **العولمة والإرهاب لسياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل**، ترجمة حمزة المزيني. القاهرة: مكتبة مدبولي .
74. كعوش، يوسف، احمد (1978)، **التحدي النووي في الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة مدبولي.
75. كنعان، طاهر (2000)، **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرون**. عمان: دار الفارس لنشر والتوزيع.
76. كيسنجر، هنري(1995)،**من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، ترجمة مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
77. الكيلاني، موسى(1990)،**الحركات الاسلامية في الاردن**.عمان:دار البشير.
78. الجدوب، طه (2001)، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين في الإمبراطورية الأمريكية**،ج 1. القاهرة : مكتبة الشرق الأوسط الدولية .
79. الجدوب، طه (2001)، **الهيمنة الأمريكية والوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط في الإمبراطورية الأمريكية**، ج 2. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية
80. المخادمي، عبد القادر زريق (2005)، **مشروع الشرق الأوسط الكبير** . بيروت: الدار العربية للعلوم.
81. المركز الجغرافي السوري (دت) **جغرافية العالم المنطقية**. دمشق: جامعة دمشق.
82. المسيري، عبدالوهاب (2004)، **المؤامرة الاستعمارية الصهيونية على فلسطين**. عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط.
83. مابرو، روبرت (2006)،**نفط الخليج في خريطة جديدة لإمدادات النفط العالمية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
84. ماكوفسكي، دافيد (2007)، **فيما يتفق الفلسطينيون مع بعض**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
85. مجاهد، حورية (2003)، **دلالات العدوان بالنسبة لقضايا القومية والديمقراطية**. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدارسات السياسية.

86. محفوظ، عبد الخالق (2004)، **المسالة الوطنية السورية**. دمشق: دار الينابيع.
87. محمد، خليل إسماعيل (1977)، **دراسة في جغرافية السكان**. بغداد: مطبعة العاني.
88. محمد، صباح، وحبيب عبد العزيز (دت)، **نمو السكان تركيا**، بغداد: جامعة المستنصرية.
89. مسعد، نيفين (2003)، **إن المتغيرات الداخلية على سيناريوهات المستقبل الطرفي**. جامعة القاهرة. مركز البحوث والدارسات السياسية.
90. المخادمة، ذياب (1999)، **العرب بين العولمة وثقافتهم**. مسقط: جامعة السلطان قابوس
91. مصطفى، رفعت (2006)، **الصراع على الشرق الأوسط** . حلب: مكتبة الأسد.
92. منصور، ألبير (1993)، **الانقلاب على الطائف**. بيروت: دار الجديد.
93. مهدي، سراب (2008)، **الحرب الأمريكية على الطريق**.بغداد: جامعة المستنصرية.
94. المومني،محمد (2005)، **الجغرافية السياسية**.عمان: دار مجدلاوي.
95. المياح، عبد اللطيف، والطائي حنا (2002)، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج**. عمان: دار مجدلاوي.
96. ميرشايمر،جون، وولت ستيفن (2006)، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة إبراهيم الشهابي . دمشق: مكتبة الأسد
97. نصر الله، إبراهيم (2007)، **انتصار المقاومة اللبنانية تداعيات ونتائجه**. دمشق: مركز الغد العربي للدراسات.
98. نوفل، احمد سعيد (2005)، **وتوزيع القوي الفلسطينية المشاركة في الانتخابات**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
99. هلال، رضا (2003)، **الحرب الأمريكية العالمية وقيامة المحافظين الجدد واليمين الديني**. عمان:مكتبة الأسرة.
100. الهزايمة، محمد (2004)، **السياسة الخارجية الأردنية**. عمان: المكتبة الوطنية.
101. الهزايمة،محمد عوض(1999)، **الثقافة الاسلامية وتحدياتها المعاصرة**.عمان: دار سراج.
102. الهزايمة، محمد عوض (2007)، **الفكر السياسي العربي الإسلامي**. عمان: دار الحامد
103. الهزايمة، محمد عوض(2005)،**قضايا دولية معاصرة**.عمان:المكتبة الوطنية.
104. الهتاتي، نجم الدين (1999)، **العولمة الاقتصادية**. مسقط: جامعة السلطان قابوس.
105. الهندي، هاني والنصراوي عبدا لله(2001)،**حركة القوميين العرب نشأتها وتطورها**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
106. هونيغ، أور (2007)، **العسكرية الإسرائيلية ونهاية سياسة ضبط النفس** . بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

107. هيرش، سيمور (2005)، **القيادة الأمريكية العمياء** . بيروت: الدار العربية للعلوم.
108. واصل، عبد المنعم (2002)، **الصراع العربي الإسرائيلي**. القاهرة: مكتبة الشروق.
109. الواعي، توفيق يوسف (2001)، **الفكر السياسي المعاصر عند الأخوان المسلمون**. كويت: مكتبة المنارة الإسلامية.
110. يموت، إبراهيم (2004)، **أضواء على العقيدة القومية**. بيروت: الفرات لنشر والتوزيع.

ب- الدوريات:

111. أبو عضل، شارل (2008)، حسم الملف اللبناني، **مجلة الأسبوع العربي**، العدد (2533).
112. أبو مرزوق، موسي (2007)، لا وجود لمشروع مطروح حاليا في الساحة الفلسطينية، **المجلة البحثية للاجئين**، العدد (5).
113. احمد، مبارك (2005)، تفعيل العلاقات الإيرانية والعربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (159).
114. إدريس، محمد السعيد (2005)، إيران وبناء الدولة العراقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162).
115. إدريس، محمد السعيد (2006)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165).
116. الازعر، محمد خالد،(2006)، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (125) .
117. الأشعل، عبد الله (2007)، محاكمة صدام حسين اختبار للعدالة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (163).
118. أنور، محمد فؤاد (2006)، دراسة هارفارد في الإعلام الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (165).
119. البرصان، احمد والرشدان عبد الفتاح (2006)، السياسات الأمريكية تهيء المنطقة للانفجار ضد مصالحها، **دراسات شرق أوسطية**، العدد (35).
120. بشير، جورج (2008)، سياسة العزل، **مجلة الأفكار**، العدد (1341).
121. بيومي، سالي سامي (2006)، قانا رمز الانتهاكات الإسرائيلية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد (166).
122. جاد، عماد (2006)، مدى نجاح سياسة تطوير العلاقات مع إسرائيل منفذاً للتأثير في السياسة الأمريكية، **شؤون عربية**، العدد (128).

123. الجبر، محمد (2006)، البعد التاريخي للشرق الأوسط الجديد، **مجلة حزب البعث العربي الاشتراكي**، العدد (240).
124. جمعة، محمد (2006)، حكومة الوحدة الفلسطينية الفرص والتحديات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(166).
125. حجاج، قاسم (2006)، أثر الحجم على اداء الدول في ظل العولمة،**مجلة السياسة الدولية**، العدد(166).
126. حرب، اسامة (2006)، رياح التغير تهب على العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (163).
127. حرب، اسامة (2007)، أين الشرق الأوسط الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (168).
128. حسين، زكريا (2006)، المواجهة الصهيونية اللبنانية، **مجلة المجتمع الكويتية**، 70، العدد (1714).
129. حقوق الانسان(2006)، التقرير الخاص بحقوق الانسان،**مجلة المستقبل**، العدد (333).
130. حماد، كمال (2004)، من حلف بغداد إلى الشرق أوسط الكبير، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (115).
131. حمزة، نزار، (1992)، **الحركات الأصولية في لبنان صعود أم هبوط** عمان:محاضرة ألقيت في مكتبة شومان.
132. حنا، الياس (2007)، في استراتيجيات العزل والاحتواء الأمريكية في المنطقة وتداعياتها، **شؤون عربية**، العدد (130).
133. حنا، الياس (2006)، هل حقا تستغل أمريكا الفروقات بين العرب وإيران، **مجلة شؤون عربيه**، العدد (128).
134. درويش، فوزي (2006)، المؤسسة العسكرية التركية والانضمام الى الاتحاد الأوروبي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (166).
135. درويش، إبراهيم(2006)، القضية الفلسطينية والوضع الدولي، **شؤون الأوسط**، العدد (123).
136. دياب، احمد (2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (166).
137. راشد، سامح (2005)، سوريا ولبنان حسابات تقليدية وتحديات جديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (159).

138. راشد، سامح (2005)، السياسة الخارجية الإيرانيـة في عهد نجاد حدود التغيير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162).

139. رجب، احمد محمد (2005)، مستقبل المقاومة العراقية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (160).

140. رشوان، ضياء (2006)، ملاحظات حول قرار 1701، **مجلة المجتمع الكويتية**، 7، العدد (1715).

141. رشيد، فتحي (2005)، الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير، **مجلة الفكر السياسي**، العدد (22).

142. رفعت، سعيد (2006)، توجهات أمريكية وتحولات أروبية جريدة في المنطقة، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (125)..

143. زيادة، نقولا (1981)، سوريا، **مجلة شؤون عربية**، العدد (9).

144. سعيد، محمد السيد (2007)، الشرق الاوسط وعودة سياسة المحاور، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (168).

145. سعيد، محمد السيد (2006)، التيار الإسلامي ومستقبل السياسة العربية، **شؤون اجتماعية**، العدد (125).

146. سلمان، سعيد عبد الله (2004)، إعادة اعمار الشرق الأوسط الكبير برؤية أمريكية، **مجلة شؤون إستراتيجية**، العدد (10).

147. شريف، هالة، وحجلة نصير(2006)،المساعدات الأمريكية لإسرائيل،**مجلة أفاق عربية**،العدد (92).

148. شعبان، عبد الحسين (2006)، تضاريس الخريطة –السياسية العراقية، **المستقبل العربي**، العدد (333).

149. صابر، فوزية (2005)، تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، **دراسات شرق أوسطية**، العدد (32، 32).

150. عبد الفتاح، بشير (2005)، أمريكا وإيران مواجهة ام مصالحة،**مجلة السياسة الدولية**، العدد(160).

151. عبد الهادي، مها (2006)، النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية، **دراسات شرق أوسطية**، العدوان (34، 35).

152. عبدالوهاب، داليا عبدالقادر(2006)،فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد،**مجلة السياسة الدولية**،العدد(166).

153. العتمة، قاسم (1987) الأمن القومي العربي والوحدة العربي، **الوحدة**، العدد (46).
154. العريان، عصام (2003)،الحركة الاسلامية وحرب الخليج،**مجلة المجتمع الكويتية**،64،(1555).
155. العريان، عصام (2003)، الاخوان في التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،**مجلة المجتمع الكويتية**، 64،(1565).
156. العزام،عبد المجيد (2003)،اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية، **دراسات**، العدد(2).
157. علي، احمد (2006)، الصهاينة يعلنون الحرب على الحركة الاسلامية،**مجلة المجتمع الكويتية**، 64، (1552).
158. العناني، خليل (2006)، القرار 1701 دلالات ومداولات، **مجلة السياسة الدولية**،العدد (166).
159. عرفة، محمد جمال (2006)، صدفة أخرى لمشروع الشرق أوسطية،**مجلة المجتمع الكويتية**، 69 العدد(1678).
160. علي، جمال سلامه(2006)،أسباب وأدوات سيطرة المحافظون الجدد على الساحة الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(166).
161. عودة، طه (2003)، العلاقات التركية الأمريكية،**مجلة المجتمع الكويتية**،64،العدد(1564).
162. عوض، وليد (2008)، الانتخابات اللبنانية، **مجلة الأفكار**، العدد (1341).
163. عوض، وليد (2008)، الأهداف الغير معلنة، **مجلة الأفكار**، العدد (1341).
164. عيساوي، شارل (1987)، مشكلات قومية، **الوحدة**، العدد (16).
165. عيسى، احمد (2006)،بين القلق على الصهاينة والتفاعل بالديمقراطية،**مجلة المجتمع الكويتية**، العدد(1687).
166. غالي، إبراهيم(2006)،الداخل اللبناني بعد الحرب سجال الدولة والطائفة،**مجلة السياسة الدولية**، العدد(166).
167. غالي، إبراهيم (2007)، أزمة لبنان صراع الداخل أجندات الخارج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162).
168. الغزاوي، مهند (2007)، المخابرات الأمريكية ضغوط تمتد الى الوطن العربي، **مجلة الدراسات العراقية**، بغداد.
169. فرح، الياس (1977)، المسالة القومية، **مجلة أفاق عربية**، العدد(3).
170. فرحات، عنتر (2006)، العوامل الجيوسياسية وراء ارتفاع أسعار النفط، **مجلة السياسة الدولية**،العدد (165).

171. فرحانة، عبد الرحمن (2006) الحرب على حكومة حماس، **مجلة المجتمع الكويتية**،70، العدد (1699).

172. فياض، خالد (2005)،حزب الله بين التماسك الإيديولوجي والبرجماتية السياسية، **مجلة السياسة الدولية**،العدد (166).

173. قاسم، عبد قاسم (1992)، البعد القضائي للصراع العربي الإسرائيلي، **الوحدة**، العدد(56).

174. كرمان، احمد (2003)، مدافع الامريكان سكتت في بغداد،**مجلة المجتمع الكويتية**،64، (1548).

175. كيالي، ماجد (2007)، التجاذب الإيراني الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، **شؤون عربية**، العدد (130).

176. كيلاني، هيثم (1992)، الإستراتيجية الإسرائيلية في الجزيرة العربية، **الوحدة**، العدد (56).

177. اللواج، عز الدين (2006) أدبيات الفكر العربي المعاصر، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (166).

178. محمد، صباح(2006)، مأساة غزة، **مجلة المجتمع الكويتية**،العدد(1709).

179. محمد، عبدا لله يوسف(2005)،الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (160).

180. محمد، مهاتير(2003)، أمن اسرائيل هدف الغزو الرئيسي، **مجلة المجتمع الكويتية**،64،(1564).

181. محمود، احمد إبراهيم (2006)، إشكاليات الوجود العسكري الأجنبي في الطرق، **مجلة السياسية الدولية**، العدد(163).

182. محمد،احمد(2006)، التعددية الاثنية في المنطقة العربية،**مجلة الجسور**،العدد(1903).

183. مرسي، مصطفى (2006)، الحدث اللبناني وتقويم تداعيات التباينات المذهبية، السنية – الشيعية، **شؤون عربية**، العدد (128).

184. مرسي، مصطفي (2005)، العلاقات العراقية السورية، نحو مزيد من التأزم، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (162).

185. مسعود، عادل (2007)، الفشل الأمني في العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (167).

186. مفلح، شريف(1992)،المجابهة القومية لأطروحات التحالف الامبريالي-الصهيوني، **الوحدة**، العدد (56).

187. مظلوم، جمال (2005)، سيناريوهات العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية،**مجلة السياسة الدولية**، العدد (159).

188. المصري، جورج (1992)، الأمة العربية في مواجهة الكيان الصهيوني اقتصاديا، **الوحدة**، العدد (56).

189. النصراوي، صلاح (2005)، العراق في الإستراتيجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(162).
190. النصراوي، صلاح (2007)، العراق بين الفوضى وفرص الحل الإقليمي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (167).
191. نعيرات، رائد (2006)،القيادة الفلسطينية بقيادة حماس، **دراسات شرق أوسطية**، العددان (35،34).
192. المزايدة، محمد عوض (2005)، العلاقة بين الدين والسياسة في الخطاب العربي، **مجلة النهضة**، مجلد (6)، العدد (2).
193. المزايدة، محمد عوض (1999)، الإيديولوجية والدولة،**مجلة مؤتة**،العدد(7).
194. هيئة تحرير المجتمع (2003)، الاردن والإخوان، **مجلة المجتمع الكويتية**، 64،(1549).
195. وولت، ستيفن، ميرشايمر، جون(2006)، **أخطار اللوبي الصهيوني**،ترجمة علي حسن باكير، مجلة المجتمع الكويتية، العدد(1696).
196. وحدة الدراسات الإسرائيلية (2005)، الحراك السياسي الإسرائيلي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، **دراسات شرق أوسطية**، العدد (56).
197. ياسين، عبير(2006)، رؤية عربية للعرب على لبنان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (166) 0
198. ياسين، عبير(2006)، الضغوط الأمريكية على إسرائيل،**مجلة السياسة الدولية**، العدد(163).

ج- الصحف:

199. أبو حسين، سوسن (13/ 2/ 2008)، وزراء الإعلام العرب يقرون وثيقة تنظيم البث الفضائي العربي،**جريدة الشرق الأوسط**،الرياض،العدد (10669).
200. أبو سويلم، سليمان (31/ 12/ 2008)، السلام غير المحتمل، **جريدة الرأي**، عمان، العدد (13651).
201. أبو مرشد، وليد (7 / آذار / 2007)، العراق مقدمة الشرق الأوسط الكبير، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد (9231).
202. أيوب،شارل(6/ 3/ 2008)،صفات القضاء الألماني،**جريدة الديار**، العدد (1194).
203. باكير، علي حسين(27/ 8/ 2007)،المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، **صحيفة السياسة الكويتية**.
204. بترا (28/ 4/ 2008)، حماس ترفض قرار أمريكي باعتبار فلسطين وطن قومي لليهود، **جريدة الرأي**.عمان،العدد(3718).

205. بتراء (2/ 3/ 2008)، **الملك يدين العدوان والمجازر الإسرائيلية، جريدة الرأي**، عمان، العدد (13661).

206. الجزيرة (2/ 5/ 2004)، **برنامج ما وراء الحدث**، الساعة 20 و9

207. الحطاب، سلطان (2/ 3/ 2008)، لا أمن ولا قبول لإسرائيل، **جريدة الرأي**، عمان، العدد (13661).

208. رميح، طلعت (2006)، حوار أمريكي إيراني، **جريدة العرب**، العدد (12105).

209. الريالات، مصطفى (24/ 4/ 2008)، المجازر الإسرائيلية، **جريدة الدستور**.عمان، العدد (145644).

210. الزرو، نواف (24/ 4/ 2008) الإعلام الإسرائيلي يمهد للحركة، **جريدة الدستور**.عمان، العدد (145644).

211. السعايدة، راكان (3/ 3/ 2008)، مجلس النواب يدين العدوان والمجازر الإسرائيلية، **جريدة الرأي**، عمان، العدد (13662).

212. السيد، رضوان (3/ 3/ 2008)، مسارات التوتر على لبنان وما حوله، **جريدة الرأي**، العدد(13662).

213. الصايغ، فائز (23/ 10/ 2005)، التحريف الصارخ، **جريدة الثورة**، سوريا، العدد(11125).

214. طلب، رجا(28/ 4/ 2008)، أبعاد دمشق عن طهران، **جريدة الرأي**، العدد (3718).

215. عبد العاطي، صلاح، (16/ 2/ 2007)، مشروع الشرق الأوسط وتداعيات على الأمن القومي العربي، **الحوار**، العدد (1627).

216. القاضي، فؤاد (31/ 10/ 2002)،مؤتمر السكان مراجعة لمضمون السياسة الوطنية، **جريدة سبتمبر اليمنية**، العدد (1038).

217. المجالي، نصوح (3/ 9/ 2007) حلم الوحدة العربية وعثراتها، **جريدة الرأي**. عمان، العدد (13485).

218. المجالي، نصوح (4/ 3/ 2008)، العدوان على غزة جريمة حرب ولعبة سياسية خطرة،**جريدة الرأي**.عمان، العدد (13663).

219. المستقبل (2/ 12/ 2006)،عدد سكان تركيا،**جريدة المستقبل**،العدد(428).

220. المعايطة، صالح (5/ 2/ 2008)، إيران بين الاحتواء والاستقرار، **جريدة الرأي** . عمثان العدد (13635).

221. المهدي، الصادق (16/ 4/ 2005)، التعاون والتضامن الإسلامي الأمريكي، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد (9636).

222. المبيضين، حازم(30/ 4/ 2008)،تركيا تبحث عن السلام على أربيل، **جريدة الرأي**. عمان، العدد (13720).

223. نافعة، حسن (14/ 4/ 2008)،المحور الذي يستطيع أن يحافظ على سلامة النظام العربي ومنعه من الانهيار، **ندوه**.عمان: مركز الرأي للدراسات.

224. نوفل، احمد سعيد (9/ تشرين أول/ 2007)، الشرق الأوسط الجديد، **الغد**، العدد (10056).

225. هويدي، فهمي(27/ 9/ 2006)، وهم الشرق الأوسط الجديد، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد (10103).

د- الرسائل الجامعية:

226. أبو جابر، كامل (1966)، **حزب البعث العربي الاشتراكي تاريخه وعقيدته وتنظيمه**، رسالة دكتوراه، جامعة نيوجرسي.

227. الضرابعة، زياد (2007)، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد 1991 م الى خارطة الطريق 2002 م**، رسالة ماجستير. الكرك: جامعة مؤتة.

228. عامر، إحسان صابر (1994)، **النمو السكاني والمسألة الغذائية في الجمهورية العربية السورية**، رسالة ماجستير. دمشق: جامعة دمشق.

229. المرسومي، جميل سعيد (1990)، **مؤتمرات القمة العربية وموقف حزب البعث الاشتراكي**، رسالة ماجستير. القاهرة: جامعة القاهرة.

230. المليفي، رانيا عبد الرحمن (2006)، **مبادرة الشرق الأوسط الكبير والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

231. المزايمة، محمد عوض (1994) **الإيدولوجيا والسياسة الخارجية**، رسالة دكتوراه. تونس: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

232. كامل، عبد الله (2003)، **مساحة طبوغرافية في سوريا تصوير فضائي**، رسالة ماجستير. حلب: جامعة حلب.

و- الشبكة العنكبوتية:

233. خالد، تيسير(15/ 3/ 2007)،الشرق الأوسط الجديد كحمل كاذب وفوضى عبثية، **الجريدة**، العدد (11046).

234. http/www.aljaredah.com/paper.Php(11046)

235. رميح،طلعت (8/ 4/ 2006)، **دور الليبراليين الجدد في الإستراتيجية الامريكية**
236. www.angelfire.com/co/orientalia/images/arbbok.doc
237. مصطفى،رفعت (2006)، الصراع على الشرق الاوسط،حلب،العدد(699).
238. http/www.aohrs.org /modules. Php ?

ثانياً: المراجع الأجنبية:

أ- الدوريات:

239. Desch, Michael (2007), Bush and the Generals, **foreign policy** Volume 86, No3.
240. Diamond, Dobbins (2006), What to do in Iraq, **foreign policy** Volume 85, No4.
241. Middle East Report (2006), **Reading the Iraq insurgency**, Amman /Brussels.

ب- الشبكة العنكبوتية:

242. Li,Darryl (2008),**Disengagement and the Frontiers of Zionism**, Middle East Report.
243. www.Le East Report Online Disengagement and the Frontiers Li.htm.
244. Nazemoraya, Darius (2006), **the project for New Middle east,** Global Research. www.globalresearch.ca.
245. Paper of International Conference (2007)، **the struggle Against Imperialist Attacks in the Middle east**. Istanbul. www.revolutionarydemocracy.org.
246. Siegman, Henry (2005), **the Great Middle east peace process,** http/www.Irb.co.uk/v29/n16/sieg01-htmI.
247. Specter،Arlen (2006)،**Middle east crisis**، Washington. http:/thomas. Loc. gov /c.

فهرس

مشروع الشرق الأوسط الكبير
والسياسة الخارجية الأمريكية
(الأهداف-الأدوات-المعوقات)

تأليف
رايق سليم بريزات







الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: 5330508 6 962+

E-mail:academpub@yahoo.com

تصميم: نائل هودلي 079 7212693